وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

مسار: التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

مذكـرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

هجرة الجزائريين نحو البلاد العربية الإسلامية وموقف السلطات الفرنسية منها (1830- 1914م)

من إعداد الطالبات:

- خروبي حكيمة
- خمخام سهـام
- قايـدي رقيـة

تحت الأستـاذ المشرف:

- د.خنفـار الحبيـب

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الصفة
أ. دكلاخي ياقوت	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. خنفار الحبيب	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
د. عنـان عامـر	أستاذ محاضر	عضوا ومناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/21

السنة الجامعية: 1443–1444هـ/2021–2022م

بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شـــكر وتقـــدير

نحمد اللّه و نشكره على ما رزقنا من نعم و على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ونتقدم بأرقى عبارات الشكر و التقدير للأستاذ الفاضل الدكتور خنفار الحبيب الذي كان المشرف و الموجه بناءا على تجربته في ميدان البحث العلمي، الذي قبل الإشراف على هذا العمل ، و على صبره الجميل وسعة صدره، و لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى كل الأعضاء لجنة المناقشة مسبقا.

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساندة سواء من قريب أو بعيد وعلى رأسهم جميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية جامعة ابن خلدون. وإلى مكتبة الجامعة ما أفادونا به من علم وإرشاد.

وفي الأخير نسأل اللّه تعالى أن يجعل علمنا هذا خالصا لوجه اللّه تعالى.

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من وجب إليه الشكر و الفضل

خالق هذا الكون و إلى من أعزنا الله بهما والداي العزيزان.

وإلى إخوتي كل باسمه.

وإلى كل عائلتي و زميلاتي.

و إلى شهداء الجزائر الأبرار الذين لهم الفضل في بسط النعم

الحرية و فتح طريق العلم و المعرفة لأبناء الجزائر.

حكيمة

إهـــداء

الحمد للّه رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين اهدي هذا العمل إلى من ربتني و أثارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلب إنسان في الوجود أمي الحبيبة.

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح أبي الكريم حفظه اللّه لي.

و إلى إخوتي و أخواتي و إلى زميلاتي .

و في الأخير أرجو أن يكون عملي نفعا يستفيد منه الطلبة المقبلين على التخرج.

سهـــام

إهـــداء

كل الحمد و الثناء للّه رب الكون العظيم الذي أفاض علينا من نعمه ووفقني في إتمام هذه المذكرة.

إلى من قال فيهما ربنا سبحانه و تعالى :"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا."

إلى من زرعت الأمل في قلبي ، إلى من روت البذرة و جعلتني أجني ثمارها ، إلى من تنحني لها الرؤوس احتراما إليك يا مملكة الحنان ،إليك يا أمي الغالية.

إلى من صبر على تعليمي، إلى الذي أعطاني كل شيء دون أن يفكر في أخذ شيء إليك أبي العزيز.

إلى أقرب الناس إلى قلبي إخوتي : محمد. عائشة. عبد القادر. فاطمة و البراعم: محمد. وائل و عبد الرحيم ومصطفى .

رقيـــة

قائمة الاختصارات

المختصر	المعنى
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ج	جزء
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
د.د.ن	دون دار النشر
م	ميلادي
هـ	هجري
د.س	دون السنة

مقدمة

سعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830م إلى جعلها جزء لا يتجزأ من أراضيها، وذلك من خلال العديد من السياسات التعسفية والزجرية، فأدى الغزو الفرنسي للجزائر إلى قلب الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائريين بصفة جذرية وإصابتها بتدهور شديد مس جميع مناحي الحياة، حيث عمل الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى لدخوله إلى تطبيق مختلف الإجراءات الجائرة في حق الجزائريين في كل ميادين (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) كمحاولة منه لإزالة الوجود الجزائري بتجريده من أرضه ومختلف ممتلكاته وجعله يعيش على هامش الأقلية الأوروبية الدخيلة التي منحت لها كل الحقوق، وتزايدت أعدادها مع مرور الزمن بسبب تشجيع السلطات الفرنسية لحركة الاستيطان الذي تسبب في الحرمان الجزائريين من أدنى حقوقهم وجعلهم يعشون الفقر والمرض والجهل وجميع أشكال الاضطهاد.

وكان هذا الوضع المستحدث وراء تراجع مكانة ودور الإنسان الجزائري وتردي وضعه المعيشي ومع تفاقم أزمته اختار موقف الهجرة كحل لمأساته وبحثا عن حياة أفضل ذلك أن الاستعمار لم يترك له أي مجال للعيش الكريم على أرضه ولهذا اختار الهجرة اضطراريا في هذه المرحلة وهذا القرار في أساسه قرار شعبي يقف على الظروف وأحوال والمعانات التي عاشها الشعب خلال هذه الفترة التي عرفت صدى كبير في الأوساط الجزائرية، وقد اتخذت الهجرة مسارات متعددة، حيث انتقل الجزائريون إلى مختلف البلدان العربية مثل: تونس، المغرب الأقصى وليبيا، بحكم القرب الجغرافي بينما فضل أغلبيتهم الاستقرار في المشرق العربي، فإن للمشرق فكره وجاذبيته في أذهانهم فكل دارس لتاريخ الإسلام والحضارة العربية، يتذكر رنين الذي يحدثه في قلبه، اسم مكة والمدينة، فعامل الديني له دور بارز في الهجرة الجزائرية نحو المدن العربية الإسلامية، ورجع الفضل للجزائريين الذين سبقوهم بالهجرة إليها وحثهم على ضرورة اللحاق بهم، إضافة إلى استقرار شخصية الأمير عبد القادر في دمشق وهذا ما جلب أنظار الجزائريين إليه، كما كان لدعوة الجامعة الإسلامية التي ظهرت على يد جمال الدين الأفغاني تأثيرها الخاص على هجرة الجزائريين، وحسب الوثائق التاريخية فإنها تعتبر من أبرز القضايا التي لفتت انتباه الباحثين إليها، لهذا تطرقنا إلى موضوع "هجرة

الجزائريين نحو البلاد الإسلامية وموقف السلطات الاستعمارية منها (1830م-1914م)" كموضوع لدراستنا للوقوف على أهم الأسباب والظروف التي ساهمت في هذه الهجرة.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الميل الشخصي ورغبتنا في دراسته.
- تسليط الضوء على واحدة من الظواهر الحساسة التي عانت منها الجزائر.
- معرفة خلفيات الهجرة في هذه الفترة التي تمثلت في الأوضاع المزرية التي أحدثها الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

محاولتنا معرفة الأسباب الحقيقية وراء اختيار الجزائريين للبلاد العربية كوجهة لهم هروبا من الاستعمار.

الإشكالية:

لقد عانَى الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار الفرنسي إلى حد قرر الهروب وترك كل شيء، فكانت الهجرة من الوطن هو السبيل الوحيد للتخلص من هذه المعاناة، ومن هنا يتبادر في أذهاننا طرح الإشكالية التالية في ظل الظروف الاستعمارية في الجزائر 1830:

- **ما هي مختلف العوامل التي كانت وراء سير اتجاهات الهجرة الجزائرية نحو البلدان الإسلامية؟ وما هو موقف السلطات الفرنسية منها؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- إلى أي مدى ساهمت أوضاع التي كانت تعيشها الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي في هجرة سكانها؟
- ما موقف علماء الإسلام من الهجرة؟
- كم قُدر عدد المهاجرين الذين خرجوا من الجزائر؟ وما هي أبرز نشاطاتهم؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا في انجاز هذا العمل على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي المقارن الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع من خلال:

- المنهج التاريخي الذي ساعدنا على آلية الوصف الأحداث والوقائع التاريخية، ومختلف محطات الهجرة (مظاهرها وأشكالها) والوقوف عند المناطق التي احتضنت المهاجرين.
- آلية التحليل المقارنة واعتمدنا عليه في دراسة النصوص وتحليل أهم القوانين والتشريعات الفرنسية للاستيلاء على الأراضي، كما ساعدنا في استبيان ظروف ودوافع الهجرة، وتقديم بعض الإحصائيات خاصة في تعداد نسبة المهاجرين إلى أماكن مختلفة، ضف إلى ذلك إحصاء مبيعات العقارات الريفية للكولون وعدد مساحات الزراعية لهم بعد بسط نفوذهم على البلاد.

خطة الموضوع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قررنا تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل، وفصلين وخاتمة.

مقدمة عبارة عن تمهيد للإحاطة شاملة بالموضوع من جميع جوانبه.

المدخل تحت عنوان "ماهية الهجرة الجزائرية"، الذي خصصناه لمختلف تعريفات الهجرة بصفة عامة والهجرة الجزائرية بصفة خاصة، ثم تعرضنا لرأي علماء الجزائر في الفترة العثمانية حول قضية الهجرة وطرحهم للموضوع الفتوى.

الفصل الأول: بعنوان "دوافع الهجرة الجزائرية وردود فعل السلطات الفرنسية منها"، الذي تطرقنا للحديث هنا عن مختلف الظروف والدوافع السياسية الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، وأساليب فرنسا لوضع مخطط السياسة الاستيطانية، حيث تكمن أهمية هذه السياسة في فعالية سيطرتها على أراضي الشعب الجزائري التي سهلت عملية إقامة المعمرين الأوروبيين بما يخدم المصلحة الفرنسية والمستوطنين مما دفع جل الجزائريين من مغادرة

الوطن، ثم انتقلنا إلى أهم الإجراءات الردعية التي وظفتها فرنسا للحد من ظاهرة الهجرة نحو الدول العربية الإسلامية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان "حركة المهاجرين الجزائريين نحو الدول العربية الإسلامية" تتبعنا في هذا الفصل ذكر اتجاهاتها نحو دول المغرب والمشرق الإسلامي، إضافة إلى دراسة إحصائية حول عدد المهاجرين آنذاك، ثم أهم نشاطاتهم المعتمدة في حياتهم اليومية، وأخيرا الخاتمة عبارة عن استنتاجات وحوصلة لموضوع البحث.

ولدراسة هذا الموضوع كان لابد علينا الاعتماد على قائمة من المصادر والمراجع نذكر من بينها:

- ابن منظور في كتابه "لسان العرب" الذي أفادنا في تعريف الهجرة.
- أبي عباس بن يحيى الونشريسي في كتابه "أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من عقوبات والزواجر" الذي أفادنا في رأي علماء الإسلام حول موضوع الهجرة.
- بن داهة عدة في كتابه "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، الجزء الأول" الذي أفادنا في توسيع عملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر.
- أبو قاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس"، الذي وضّح لنا المناطق التي هاجر إليها الجزائريون إبان الاحتلال الفرنسي إلى جانب أيضا نادية طرشون في كتابها الهجرة الجزائرية إبان فترة الاحتلال.
- أحميدة عميراوي وآخرون "آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)" وساعدنا في دراسة السياسة الاستيطانية.
- سهيل خالدي "الإشعاع المغربي في المشرق ودور الجالية الجزائرية في بلاد الشام" واعتمدنا عليه من أجل توضيح نشاطات المهاجرين في البلاد الإسلامية.

الصعوبات:

لا يمكن معرفة الصعوبات التي تعترض الباحث إلى بعد الخوض في الموضوع، فمن أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في هذا البحث نذكر منها، قلة المصادر والمراجع خاصة فيما يتعلق بالهجرة إلى المشرق مثل الحجاز فتقريبا انعدمت الكتابات العربية عنها وأيضا فيما يتعلق بموضوع الإحصائيات المهاجرين الجزائريين فنحن لا نعرف عدد الذين هاجروا، فالأرشيف الفرنسي فقط من لديه هذه المعلومات والوثائق التاريخية عنها بدقة، ولكن رغم هذه الصعوبات حاولنا الاطلاع وجمع المادة العلمية في الإلمام بالموضوع بأقصى جهد مبذول، فلا ندعي أننا بهذا الأخير كل الإلمام، فهو لا يزال بحاجة إلى جهود ودراسات أخرى عميقة لإثرائه وإزالة ما يكشفه من غموض وملابسات.

المدخـــــل

ماهية الهجرة الجزائرية

أ-مفهوم الهجرة

ب-موقف فقهاء الإسلامي من الهجرة

ج-تعريف الهجرة الجزائرية

لقد عان الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار الفرنسي إلى حد قرار الهروب وترك كل شيء، فكانت فكرة الهجرة من الوطن السبيل الوحيد للتخلص من هذه المعاناة، فهناك من اختار منهم المشرق هروبا من الظلم، وهناك من شق طريقا نحو أوروبا ومن خلال هذا سنحاول إعطاء تعريف للهجرة الجزائرية نحو البلاد الإسلامية.

أ- مفهوم الهجرة لغة واصطلاحا:

1- التعريف اللغوي:

يعد مصطلح الهجرة من المصطلحات الشائعة ذات الدلالات المختلفة، وهي مقتبسة لغويا من الفعل يهجر قيد الوصل[1].

أي هجرة، يهجره، هجرا وهجرانا صرمه وقطعه ضد وصله والشيء تركه وأعرض عنه[2].

وللهجرة مدلولان: الأول يعني الترك والقطع، الصرم الإهمال للشيء الإعراض عنه أما الثاني **فيقول الزبيدي:** هجره يهجره هجرا بالفتح وهجرانا بالكسر أي صرمه وقطعه[3].

يقول للشيخ الإمام الشعراوي: كلمة الهجرة مأخوذة من الفعل الرباعي هاجر والاسم هجرة، والهجرة غير هاجر، فقد يترك الإنسان مكانا يقيم فيه فيكون هنا معناه هجرة أي يترك وهو عن قلة والضيق، وإنما هاجر لابد أن يكون هناك تفاعل بين اثنين ألجأ أن يهاجر[4].

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل المصطلحات الثلاثة ومجتمعة في اللغة الانجليزية وهي مصطلح Migration ومصطلح Emigration و Immigration وجود فرق بين هذه المصطلحات كالتالي:

---

[1]- نريمان بن خدومة، سعيدة قفصي، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي، أسبابها وانعكاساتها على الحركة الوطنية، 1830-1914، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2016م-2017م، ص 08.

[2]- المعلم بطرس البستاني، قطر المحيط، د ط، د د ن، لبنان، 1869م، ص 2275.

[3]- علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914م-1962م، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2013-2014م، ص 19.

[4]- محمد متولي الشعراوي، الهجرة النبوية، تح: مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، المكتبة التوثيقية، د س ن، ص 41.

Migration يشـير إلــى عمليــة انتقــال أو الحركــة المسـتهدفة للهجـرة والمصـطلح الثـاني Emigration يشير إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة أو النقلة إلى الخارج، أما المصطلح الأخير Immigration فإنه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها المجتمع المضيف أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال[1].

شرعية الهجرة في النصوص القرآنية تدل على ذلك في سورة النساء **لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾**[2].

كما جاء في سورة الأنفال أيضا، **قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**[3].

وقد ورد لفظ الهجرة في القرآن الكريم 30 مرة في 26 آية من 17 سورة[4].

ولما كانت الهجرة ذات أهمية في الإسلام فقد وردت في الكثير من الآيات الداعية إلى وجوب الهجرة لقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾**[5].

---

[1]– مغتات صبرينة، عجال وسيلة، دور الجغرافيا الاقتصادية في تحليل ظاهرة الهجرة الدولية، دراسة حالة المهاجرين الجزائريين، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، مج 06، ع خ، 2021م، ص 176.

[2]– سورة النساء، الآية 100.

[3]– سورة الأنفال، الآية 75.

[4]– مسعود بقادي، العلماء الجزائريون بالمغرب الأقصى ودورهم في الحياة الثقافية خلال القرن 10هـ–16م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019م–2020م، ص 167.

[5]– سورة الحج، الآية 58.

وقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ**﴾[1].

ملاحظة: سوف نتطرق إليها في الفقرات اللاحقة، بالإضافة إلى الأحاديث النبوية التي تدعم وجوب الهجرة، حيث تسمح الظروف والرسول صلى الله عليه وسلم نفسه قال: "حسب رواية ابن عرفة أن الهجرة فرض على من استطاع، وقال البخاري إن فرض الهجرة أسبق من الحج والهجرة واجبة حتى على المعاقين ولو على ظهور المكفوفين والويل لمن لا يغادر بلده حين يسقط بين أيدي الكفار[2]، أما في الحديث الشريف وعن عبد الله بن عمروا رضي الله عنهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه" أخرجه البخاري، هناك هجرتان هجرة بالجسم وهجرة بالقلب الأولى هجرة من بلد إلى بلد والثانية هجرة بالقلب إلى الله ورسوله وهذه هي الحقيقة في الأصل[3].

وكذلك في سنن أبي داوود من حديث المعاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها" وفي حديث ابن عباس قال، قال الرسول صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة: "لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية وإن استنفرتم فانفروا"[4].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه هاجروا ولا تهجروا، وسمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشؤوا بها ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال

---

[1]– سورة التوبة، الآية 20.

[2]– شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م–1919م)، تر: م حاج مسعود، ع بلعربي، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2017م، ص 750.

[3]– علي زين العابدين، المرجع السابق، ص 20.

[4]– أبي العباس أحمد بن يحي بن محمد التلمساني الونشريسي، أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، 1416هـ–1996م، ص 35.

حيث هاجروا إلى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلد آخر فهو مهاجر والاسم منه الهجرة[1].

2- التعريف الاصطلاحي:

الهجرة أو المهاجرة هي انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة وليس من الضروري أن يكون سبب الهجرة اقتصاديا دائما فقد يكون سياسيا أو مذهبيا أو اجتماعيا إلى غير ذلك[2].

وهي مأخوذة من مهاجر أو لاجئ وهو الشخص الذي خرج الجزائر وتوجه إلى بلد آخر للإقامة بها هروب من القمع والاضطهاد السياسي في أرض الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي من سنة 1830م إلى غاية 1962م أو هو الشخص الذي اضطر إلى ترك منزله لأسباب اقتصادية أو اجتماعية والتوجه إلى بلد آخر يقصد العمل وكسب عيشه هناك[3].

إن أغلب المراجع التي تناولت هذا الموضوع تجمع على أن الهجرة رد فعل في شكل مظاهرات واحتجاجات ضد التواجد الاستعماري بمنظومة الإدارية والسياسية والاقتصادية الثقافية، وهي في نفس الوقت شكلا من أشكال المقاومة الوطنية ضد التواجد الاستعماري[4].

وهناك من يذهب أن الهجرة هي ظاهرة وحركة اجتماعية كان باعثها إعلان المهاجرين بالرفض للاحتلال الفرنسي والفرار بينهم من دار الكفر إلى دار الإسلام، ويبدوا أن هذا التعريف أشهر بالسطحية وبطابعه الشمولي إلى غير أن تلك الاحتياجات

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار المعارف، مصر، 1119م، ص 4617.

[2]- آمنة أبو الحجر، المعجم الجغرافي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ص 894.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص 542.

[4]- لوصيف موسى، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى ودورها في الثورة الجزائرية التحريرية 1954م-1962م، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2012م-2013م، ص 12.

والمظاهرات من فعل المهاجر وغير المهاجر وحتى الذين كانوا مقربين من الإدارة الفرنسية احتجوا ضد سياسة التمييز التي كانت تمارسها الإدارة الاستعمارية الفرنسية[1].

وقد عرف المؤتمر الدولي المنعقد في روما سنة 1924م أن المهاجر هو كل أجنبي يصل إلى بلد ما طلبا للعمل وبقصد الإقامة الدائمة ... وهذا نقيض العامل الذي يصل إلى بلد للعمل فيه بصفة مؤقتة[2].

ويعرف العالم البريطاني هنري سيل وايلد (h.c.wyld) المهاجر بأنه أي شخص يذهب إلى بلد أجنبي بقصد الاستيطان فيه، أما عالما الاجتماع الفرنسيان جوزيف سانت joseph sumpt وميشال إيجيس michel. Hugues فيعرفانها بما يلي الهجرة حركة دائمة تقريبا أو دورية للجماعات البشرية تمتد لفترة زمنية كافية[3].

كما تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة بأنها النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم إلى مكان بعيد عن الموطن الأصلي، وحسب تعريف جونار gonnard فإن الهجرة هي ترك بلد والالتحاق بغيره سواء منذ الميلاد أو منذ مدة طويلة يقصد الإقامة الدائمة، وغالبا بقصد تحسين الوضعية بالعمل[4].

وتصدر الإشارة هنا إلى أن الهجرة أنواع، فمن حيث الدافع نجد الهجرة اختيارية أو الإجبارية، أما من حيث المكان نوعان هما الهجرة الداخلية وأخرى الخارجية، كما أنها ترتبط

---

[1]– لوصيف موسى، المرجع السابق، ص 12.

[2]– عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1919م–1939م)، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 11.

[3]– سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954م–1962م، المهاجرون إلى فرنسا أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017م–2018م، ص 12.

[4]– سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954م–1962م، المهاجرون إلى فرنسا أنموذجا، المرجع السابق، ص 13.

بالزمن فتكون دائمة أو مؤقتة أو بالعامل الإحصائي من حيث عدد المهاجرين فهناك هجرة فردية أو جماعية[1].

أما الهجرة في نظر الأجانب فتعني مغادرة البلد والاستقرار خارجه بصفة مستمرة إن لم تكن نهائية وتطلق دولة أستراليا كلمة مهاجر على كل من تغرب بصفة نهائية، وتعتبر النمسا المهاجر كل من ترك البلد واتخذ مسكنا دائما بالخارج بحثا عن العمل وتتفق كل من أمريكا وكندا وفرنسا على أن المهاجر هو الشخص الذي يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج، وتعرف كل من فنلندا وبولونيا وإيطاليا واليابان المهاجر بأنه ذلك الذي يبحث عن العمل في الخارج[2].

كما تعرف الهجرة على أنها الخروج من المنطقة التي تغلب عليها الفرنسيين إلى منطقة أخرى ما زالت تحت الحكم الإسلامي[3].

ويشير شارل روبير آجرون في كتابه "الجزائريون المسلمون وفرنسا" إلى أن الهجرة في حد ذاتها تعتبر عامل تحرر، وعلى عكس الآمال التي كانت دعاة الاندماج يعتقدونها بأنها سوف تتحول إلى مدرسة للحركة الوطنية الجزائرية[4].

ويبدوا من خلال التحقيق أن أغلب الدول تتفق على ضرورة توفر أحد العاملين في المهاجر (أن يهاجر الإنسان بلاده نهائيا أو أن يقيم في البلد المهاجر إليه ليعيش ويعمل)، وهذان العاملان المذكوران هما مميزان للمهاجر عن أشباهه كالمسافر والرحالة والسائح، وبذلك يكون أهم ما يميز المهاجر عن أباهه هو قصد السفر، أو حالته النفسية وقت السفر، وعليه يكون العامل المميز هو عامل نفساني بالدرجة الأولى، ولنا أن نطلق لفظ المهاجر

---

[1]– نوال زراد، الهجرة والتهجير في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن الـ 19 إلى نهايته، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2018م–2019م، ص 05.

[2]– عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1919م–1939م)، المرجع السابق، ص 11.

[3]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830م–1954م، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م، ص 356.

[4]– شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م–1919م)، المرجع السابق، ص 407.

على جل الجزائريين في فرنسا وذلك لتوفر أحد العاملين وهو الإقامة في البلد المهاجر إليه للعيش والعمل[1].

ويرى ابن خلدون أن الإنسان يهاجر دائما إلى حيث تتوافر سبل عيشه الرغيد وتأمين حياته بصورة أفضل حين قال: "أن الإنسان المدني بالطبع أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية وأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء[2].

وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة لتعريف الهجرة والتي تظهر بين التعاريف السابقة حول مفهوم الهجرة، فيمكن استنتاج تعريف يتسم ببعض الشمولية والدقة، وهو كون الهجرة عبارة عن انتقال الفرد أو جماعة من مكان الإقامة الأصلي إلى منطقة أخرى لفترة طويلة مؤقتة أو دائمة.

[1]– عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1919م–1939م)، المرجع السابق، ص 12.

[2]– بن بيه طارق، التحولات الديمغرافية والهجرة في الصحراء الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2016م–2017م، ص 18.

ب-موقف فقهاء الإسلام من الهجرة:

تردد العديد من الأندلسيين في مسألة الهجرة أو البقاء في الأندلس، فعرضوا أمرهم على علماء المغرب قصد إيجاد حلول لمحنتهم[1].

وسنوضح موقف علماء وفقهاء الإسلام من هذه القضية من خلال فتاوي ومن بين الفقهاء الذين تصدوا لهذه النازلة التي لحقت بالمسلمين في الأندلس نجد الفقيه والعلامة أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي صاحب المعيار ومن خلال رسالته الفقهية وهي أسنى المتاجر في بيان أحكام من تغلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر والتي كان لها دور في هجرة المسلمين لمختلف بلدان المغرب العربي وكذلك نجد الفقيه أحمد بن جمعة المغراوي الوهراني.

1- فتوى الونشريسي الأولى:

كتب الونشريسي[2] الفتوى الأولى قبل سقوط غرناطة سنة 1492م، وذلك سنة 1484م، في شأن أندلسيين هاجروا إلى المغرب ولم ترق لهم ظروف العيش (ندموا إلى الهجرة بعد حلولهم بدار الإسلام وسخطوا وزعموا أنهم وجدوا الحال عليهم ضيقة، وأنهم لم يجدوا بدار الإسلام التي هي دار المغرب صانها الله وحرص أوطانها، ونصر سلطانها، بالنسبة إلى التسبب في طلب أنواع المعاش على الجملة، رفقا ولا يسرا ولا مرتفقا، ولا إلى التصرف في الأقطار أمنا لائقا ...) وصرح آخرون منهم (إن جاز صاحب قشتالة إلى هذه النواحي تسير إليه فنطلب منه أن يردنا إلى هناك)[3].

---

[1]- فراحتية أمال، الهجرات الأندلسية إلى الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015م-2016م، ص 27.

[2]- **العباس أحمد بن يحي بن محمد الونشريسي:** ولد حوالي 834هـ-1430م عرف بفصاحة لسانه وبراعة قلمه وشجاعته الأدبية، هاجر من فاس إلى تلمسان ألف العديد من التصانيف يعتبر كتاب المعيار من أبرز الكتب الفقه المالكي وللمزيد حول حياته. ينظر: أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص ص 123-132.

[3]- الونشريسي، أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى، المصدر السابق، ص 22.

إذ لم يجد هؤلاء ما كانوا يطمحون إليه من يسر المعيشة مما أدى بهم إلى التحصر والندم على ترك وطنهم والهجرة نحو السواحل المغربية.

ولقد رد الونشريسي على هذه المزاعم بقوله: (إن الهجرة من أرض الكفر إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة، ولا تسقط هذه الهجرة الواجبة على هؤلاء الذين استولى الطاغية (الملك) لعنه الله على معاقلهم وبلادهم إلى تصور العجز بكل وجه وحال الوطن والمال، فإن ذلك كله ملغى في نظر الشرع)[1].

قال الله تعالى: ﴿**إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً (98) فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللّهُ عَفُوًّا غَفُورًا(99)**﴾[2].

كان الونشريسي صارما حينما صرح في حقهم: "ما ذكر من هؤلاء المهاجرين من قبيح الكلام وسب دار الإسلام وتمني الرجوع إلى دار الشرك والأصنام، وغير ذلك من الفواحش المذكرة التي لا تصدرالله في الأرض ويسره لليسرى، أن يقيض على هؤلاء أن يرهقهم العقوبة الشديدة والتنكيل المبرح ضربا وسجنا، حتى لا يتعدوا حدود الله، لأن فتنة هؤلاء أشد ضررا من فتنة الجوع والخوف ونهب الأنفس والأموال"[3].

أجاب الونشريسي عن هذه التساؤلات حين صرح أن هجرة هؤلاء كانت للدنيا وليست للدين، بينما الهجرة من أرض الكفر إلى دار الإسلام واجب شرعي، حيث وصل بهم الحد إلى أنهم صرحوا بذم دار الإسلام وشتم الذي كان السبب لهم في هذه الهجرة، وبمدح دار الحكم وأهله والندم على مفارقته.

---

[1]– الونشريسي، أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى، المصدر السابق، ص ص 25–26.

[2]– سورة النساء، الآية 98–99.

[3]– حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2010م، ص 107.

2- فتوى الثانية للونشريسي: تأكيد الهجرة.

كتب هذه الفتوى 901هـ-1495م في شأن أحد مسلمي الأندلس يريد البقاء لمساعدة إخوانه المسلمين لدى السلطات الإسبانية فهو "لا يتكلم عنهم مع حكام النصارى فيما يتعرض لهم من نوائب الدهر، ويخاصم عنهم ويخلص كثيرا من ورطت عظيمة بحيث يعبر عن تعاطي ذلك عنهم وبحيث يطقهم في فقده ضرر كبير إن فقدوه، وكان رفض الونشريسي في هذه المسألة واضحا:"لأن مساكنة الكفار من غير أهل الذمة لا تجوز ولا تباع لما تتجه من الأدناس والأوصار والمفاسد الدينية والدنيوية[1].

لقد بين الونشريسي في فتواه صعوبة القيام بشعائر الإسلام في وسط البيئة المسيحية المعادية لكل ما هو مسلم، ونلاحظ من خلال النوازل أن الونشريسي أكد على مبدأ وجوب الهجرة لارتباطها بالعقيدة الإسلامية والحفاظ عليها من الشرك والتضليل.

ثم تعرض الونشريسي إلى مختلف قواعد الإسلام وصعوبة القيام بها هناك فيقول: "وقد اتضح بهذا التقرير نقص صلاتهم وصيامهم وزكاتهم وجهادهم وإخلاصهم بإعداد كلمة الله وشهادة الحق وتعظيمها وتنزيهما عن ازدراء الكفار[2].

عندما ندقق في حكم الهجرة الصادر عن الونشريسي نصرح بأن دخول بعض المسلمين تحت حكم النصارى أمر لم يعرفه المسلمون إلا في القرن الخامس الهجري يعد استيلاء النرمانيين على الصقلية لذلك لم يتعرض جمهور الفقهاء لمسألة الهجرة من قبل هذه المشكلة[3].

---

[1]- أبي العباس أحمد بن يحي بن محمد التلمساني الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، إشراف: محمد حجي، ج2، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1981م، ص ص 137-138.

[2]- محمد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م، ط3، دار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1998م، ص 149.

[3]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 109.

3- فتوى أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني:

وجهت هذه الفتوى من المفتي أحمد بن أبي جمعة المغراوي إلى جماعة العرب المنتصرين بغرناطة قدم فيها إليهم مجموعة من النصائح التي يساعد أتباعها على تطبيق قواعد الإسلام خفية، وقد استهل المغراوي فتواه بمقدمة تشجيعية يحثهم فيها على ضرورة التشبث بدينهم قائلا: "الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما، إخواننا القابضين على دينهم، كالقابض على الجمر، من أجزل الله ثوابهم فيما لقوا في ذاته، وصبروا النفوس والأولاد في مرضاته، الغرباء القرباء إن شاء الله من مجاورة نبيه في الفردوس الأعلى من جناته وارثوا سبيل السلف الصالح في تحمل المشاق، وإن بلغت النفوس إلى التراق، نسأل الله أن يلطف بنا وأن يعيننا وإياكم على مراعاة حقه بحسن إيمان وصدق، وأن يجعل لنا ولكم من الأمور خرجا، ومن كل ضيق مخرجا"[1].

ويبدوا من خلال نص الفتوى أن المغراوي يدعوا مسلمي أندلس إلى تحمل كل الصعاب والقيام بعاداتهم الإسلامية ولو خفية لأن نجاتهم في الآخرة تكمن في القيام بها.

كما قدم المغراوي حلولا مناسبة تساعد المورسكيين على ممارسة أركان الإسلام خفية من النصارى حيث قال: "فاعبدوا واصبروا لعبادته فالصلاة والزكاة ولو كأنها هدية لفقيركم أو رياء، لأن الله لا ينظر إلى صوركم ولكن إلى قلوبكم والغسل من الجنابة ولو عما في البحور وعليكم ما يتيمم ولو مسحا بالأيدي للحيطان وإن أكرهوكم في وقت صلاة إلى السجود للأصنام وحضور صلاتهم فأحرموا بالنية ولو أن صلاتكم لله مشروعة وأشيروا لما يشيرون إليه من صنم مقصودكم الله...، ولو أجيروكم على شرب الخمر فاشربوه لا بنية استعماله...[2].

وهكذا نرى أن فتوى المغراوي لا تطرح فكرة الهجرة، بل عكس ذلك تدعوهم إلى البقاء والتمسك بدينهم أي اعتناق المسيحية ظاهرا والتمسك بالدين الإسلامي باطنان ونلاحظ في الأخيرة أن فتوى المغراوي مكملة ومتممة لفتوى الونشريسي، وعليه نجد عدم تعارض كلا الفتوتين من حيث المبدأ الفقهي.

---

[1]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 110.

[2]- فراحتية أمال، المرجع السابق، ص 31.

ج- تعريف الهجرة الجزائرية:

تعتبر الهجرة الجزائرية ظاهرة استعمارية حيث أنها انطلقت بشكل كبير بعد اشتداد الضغط الاستعماري على الجزائريين، من خلال ممارسة مختلف السياسات من قتل والتعذيب والتجويع، كان هدفها الاستيلاء على أوسع مساحة من الأراضي، ونذكر في هذا الصدد أن الفرد الجزائري كان حريص على ثلاثة أشياء مثلث عناصر الرجولة لديه وهي: (الأرض، الزوجة، البندقية)، إذ أنه لا يعتبر نفسه رجلا إذا فرط فيها، والهجرة الجزائرية لم تكن أبدا حركة هروب من الواقع بقدر ما كانت تعبر عن النضال ضد الاستعمار الفرنسي بدليل ما سيقوم به المهاجرون من سعي ضرب الاستعمار بشتى الوسائل[1].

فقد بدأت الهجرة الجزائرية مع الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، غير أن الوجهة الرئيسية للمهاجرين منذ بداية الاحتلال وحتى مطلع القرن العشرين لم تكن فرنسا وإنما كانت بلاد المسلمين في المشرق والمغرب العربي ولعل الدوافع الأساسية لهذا الفعل كانت سياسية ودينية بالدرجة الأولى، حيث كانت جماعات بأكملها تغادر الجزائر نحو المغرب وتونس والمشرق العربي وغيرها من البلاد الإسلامية حتى لا تبقى تحت نظام استعماري كافر ولم تكن فرنسا وجهة أساسية للهجرة قبل عام 1914[2].

وكان الجزائريون يرحلون إلى المشرق العربي لأداء فريضة الحج، أو لطلب العلم، أو للاتجار قبل سقوط الجزائر تحت مخالب الاستعمار الفرنسي، أما بعد الاحتلال حيث اتخذت هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي صيغة مغايرة تماما، ويمكننا اعتبار سنة 1832 كبداية للهجرة الجزائرية لأنها السنة التي تفجر فيها اضطهاد فرنسا للجزائريين أكثر من أي وقت

[1]- سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954م-1962م، المرجع السابق، ص ص 14-15.

[2]- سامية بن فاطمة وبوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، قراءة في الأسباب والواقع، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 27، الجزائر، نوفمبر 2017م، ص 124.

مضـى تمثـل فـي عمليـة الإبـادة الجماعيـة، وفـرض الغرامـات الماليـة الباهظـة والمصـادرات العقارية[1].

مـا أدى إلـى بعـض الجزائـريين للهجـرة تجـاه المغـرب والمشـرق العـربيين تزامنـت مـع الاحتلال الفرنسي واستمرت طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سواء من غرب الجزائر وشرقه ووسطه وجنوبه واستوطن الجزائريون من تلمسان ومعسكر بالمغرب الأقصى، وكـان ذلـك سـنة 1832م، ولحقـتهم قبائـل مـن بنـي عـامر والهشـم عـام 1835م، كمـا شـهد الشرق الجزائري عام 1837م هجرة إلى تونس وسوريا بعد أحداث قسنطينة[2].

أمـا مظاهرهـا الكبـرى والهامـة فتعـود إلـى عـام 1847، حيـث هـاجرت الكثيـر مـن العـائلات الجزائريـة مـن بـلاد القبائـل إلـى سـوريا بتوجيـه دعـوة مـن شـيوخ الطريقـة الرحمانيـة بزعامة الشيخ المهدي السكلاوي، لكن عندما توسعت رقعة الاحتلال عن أرجاء الوطن حينها أصبحت الهجرة صعبة المنال[3].

وأهم وجهـة قصـدها الجزائريون فكـان المشـرق العربـي، وذلـك لعـدة أسـباب بالإضـافة لتوفرها علـى أهم الأمـاكن المقدسـة مثـل: مكـة والمدينـة المنـورة، والقدس وأكبـر منـارات العلـم كجـامع الأزهـر بالقـاهرة، بالإضـافة لاحتفاظـه باسـتقلاله عـن الاسـتعمار الأوروبـي الـذي كـان تحت راية الخلافة العثمانية، وتساهل السلطات العثمانية مع المهاجرون الجزائريون[4].

وقد شملت هذه الهجرة الأعيان والعلماء والأغنياء ثم شملت القرى الريفية والمناطق النائيـة، وكـل هـذه الأنمـاط مـن الهجـرة كانـت اضـطرارية، فبعضـهم هـاجروا هروبـا مـن حكـم النصارى الفرنسيين وبعضـهم طلبـا للعيش فـي كنـف الإسـلام والحريـة الدينيـة وجـل المهـاجرين

---

[1]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م–1819م، د ط، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص ص 11–12.

[2]– إبراهيم مهديد، مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية، عمالة وهران نموذجا، مجلة العصور، ع 4، 2003م–2004م، ص 122.

[3]– سلمى خليل، المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم تجاه الثورة التحريرية 1954–1962، الحركة الطلابية أنموذجا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012م–2013م، ص 10.

[4]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م–1989م، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 320.

بعد 1850م فعلوا ذلك لأنهم فقدوا أراضيهم التي استولى عليها الكولون بمساندة الإدارة الاستعمارية[1].

لقد توالت الهجرات الجزائرية نحو بلا الشام منذ بداية الاحتلال غير أن هذه الهجرات تميزت بعدم التنظيم والتأطير بشكل جيد لكن بعد عام 1856م اتخذت هذه الأخيرة طابعا مختلفا ومميزا وتواصلت الهجرات طوال فترات متعددة خاصة وأن المهاجرين قد وجدوا مساعدات من قبل السلطات العثمانية التي حملت صحافتها لواء دعوة كل المسلمين الذين سقطت بلادهم تحت الاستعمار الأوروبي للهجرة إلى البلاد الإسلامية التي تنعم بالحرية والاستقلال، وتعتبر هذه الدعوة هدف أساسي التي تقوم عليه الجامعة الإسلامية وذلك بتقوية مكانة السلطة العثمانية أمام الدول الأوروبية[2].

وقد تنوعت أشكال الهجرة الجزائرية نحو بلاد الإسلام واتخذت شكلية مختلفة:

الهجرة الفردية: وهذا النوع يخص أفراد لهم أوضاع خاصة، إما أنهم متابعة من طرف السلطات الفرنسية الاستعمارية بالجزائر أو أنهم مهددون، ومنهم من هاجر للالتحاق بمختلف المؤسسات والمعاهد العلمية ومنهم من هاجر أيضا بدافع الكسب أو التجارة.

الهجرة الجماعية: وتتمثل في توافد العائلات الجزائرية في أشكال جماعية مثلا: حشود وجماعات وعروش وقد شمل هذا النوع من الهجرة مختلف مناطق الوطن وخاصة المناطق الشرقية وكانت الهجرة الجماعية تقل كلما اتجهنا نحو غرب الجزائر بسبب البعد الجغرافي والرقابة التي مارستها سلطات الاحتلال في الجزائر[3].

ولهذا نجد العديد من المؤرخين يعرف الهجرة بأنها المقاومة الصامتة، فإذا أخذنا مثلا الهجرة الجماعية التي عرفتها منطقة تلمسان، وبعض المدن الجزائرية، يمكن القول أنها

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، ج5، المرجع السابق، ص ص 472–473.

[2]– زيغم إيمان، مواقف الجزائريين من قضايا التحرر في المشرق العربي 1939–1954، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015م–2016م، ص 09.

[3]– جياب فاروق، دور المهاجرين الجزائريين في تونس وتأثيرهم على الحركة الوطنية في الجزائر، ع 4، مجلة القرطاس، جانفي 2007م، ص ص 196–197.

حدثت كرد فعل طبيعي، أظهره الجزائريون عندما قررت السلطات الفرنسية فرض قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين هذه الهجرة الجماعية أخذت حيزا كبيرا من اهتمام المؤرخين الجزائريين ووجدت فيها الصحافة مادة هامة أثبتت بأن الجزائريين أعلنوا رفضهم لهذا القانون[1].

وعليه يمكن التوصل إلى اعتبار ظاهرة الهجرة حركة اجتماعية مثلها عدد كبير من الجزائريين رفضوا الخضوع للسياسة الاستعمارية الجديدة التي فرضتها فرنسا على الجزائر في جميع الميادين والمجالات لكنهم لم يقبلوا بهذا الوضع، فاختاروا الهجرة إلى بلاد الإسلام أملا في إيجاد وضع أفضل.

[1]- بلباح ياسمينة، سلمى نور الهدى، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في دعم الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، 2018م-2019م، ص ص 12-13.

الفصل الأول

دوافع الهجرة الجزائرية وردود فعل السلطات الفرنسية منها

المبحث الأول: دوافع الهجرة الجزائرية

المبحث الثاني: تطور حركة الاستيطان الفرنسي وأثره على المجتمع الجزائري

المبحث الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من الهجرة

عرف الجزائريون وكغيرهم من الشعوب العربية إبان فترة الاحتلال الفرنسي ظاهرة الهجرة نحو البلدان العربية الإسلامية التي جسدتها جماعات سكانية من مختلف الفئات والأعمار ومن مختلف مناطق القطر الجزائري والتي تباينت أسبابها ودوافعها بين مختلف شرائحه سواء بصفة منظمة أو غير منظمة فقد شملت السياسة الاستعمارية ميادين وجوانب مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الدينية. حيث أن فرنسا طبقت إجراءات شديدة في حق الجزائريين من خلال قوانينها وتشريعاتها التي أثقلت كاهل الجزائري، وهذا ما دفع بهم للهجرة وذلك هروب من الاستعمار الفرنسي باتجاه البلاد العربية والإسلامية المشرقية منها والمغربية سعيا وراء العيش والأمن والاستقرار.

المبحث الأول: دوافع الهجرة الجزائرية

أ-السياسية والعسكرية:

تعتبر الأسباب السياسية عاملا أساسيا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج فاتخذت أشكالا متعددة من القوانين والأعمال العسكرية بغرض تحقيق الأهداف الاستيطانية بالجزائر من انطلاق عمليات الغزو سنة 1830م، بتطبيق مجموعة من القوانين الزجرية أو الاستثنائية التي حطمت أمال الشعب الجزائري[1]، فمادام القانون الفرنسي يعتبر الجزائريين رعايا، فإنهم لم يعترفوا لهم بحقهم في التمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين حيث طبقوا قانون الأهالي Le code de l'indigénat الذي أفقدهم حرية التعبير[2]، بالإضافة إلى إقدام الإدارة الفرنسية على خرق قوانين السنة المحمدية وذلك بحرمان الجزائريين من حق اختيار قادة كل جماعة والتي حسب ما جرى عليه العرق والتقاليد الإسلامية، فقامت بتطبيق سياسة التعسف، واضطهاد الشخصيات المحلية من رجال القرى والمداشر خاصة منهم أولئك الذين قادوا المقاومة ضد قوات الاحتلال، وقاموا بالمحافظة على بقاء الشخصية الجزائرية المتميزة مستقلة عن الشخصية الفرنسية[3]، غير أن سلطات الاحتلال باعتقادها أسلوب إصدار القوانين والمراسيم المتعددة منذ بداية الغزو الفرنسي سنة 1830، ومنها المرسوم السياسي الصادر في 24 أكتوبر 1870م، الذي نص على منع الجزائريين المسلمين من المشاركة في هيئة المحلفين الشرعيين الذين كان لهم حق النظر في القضايا المقدمة، واعتبار الجنسية الفرنسية أساسية في المحلفين الشرعيين في هيئات المحاكم[4].

---

[1]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م-1919م)، المرجع السابق، ص839

[2]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية "1900-1930"، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 120.

[3]- أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830م-1954م)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م-2011م، ص 34.

[4]- المرجع نفسه، ص 34.

أما العامل السياسي الآخر للهجرة هو تطبيق القوانين العادية للمعمرين، وتطبيق القوانين الاستثنائية خاصة بالجزائريين، وانطلق تطبيق هذه القوانين على الشعب الجزائري خاصة بعد سنة 1874م، بعد موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع ينص على عدم تطبيق القوانين الفرنسية إلا إذا وافق الحاكم العام الفرنسي بالجزائر. وبذلك جرد الجزائرية، من جميع الحقوق السياسية التي تتيح لهم حق المشاركة في الانتخابات الهيئات المحلية في البلدية أو البرلمان، أصبح الجزائريون محاصرون بمجموعة من القرارات الصادرة في شكل مراسيم تهدف إلى اختناق ومضايقة كل جزائري حتى لا يتمكن من القيام بأي حركة تكون مناهضة ضد سلطات الاحتلال[1].

والسبب الذي كان له تأثير في الهجرة الجزائرية فإنه قد مس بصورة أساسية الطبقة المثقفة ورجال السياسة الوطنية الذين تطور وعيهم وازداد نشاطهم فاصطدموا بالمعاملة السيئة التي تلاقيها من الجالية وسلطات الاحتلال التي عملت بقسوة على منع الجزائريين وحرمانهم من تشكيل منظمات أو هيئات مدنية تدافع عن مصالحهم والأمر الذي أدى بالكثير من الشخصيات الجزائرية إلى الهجرة نحو البلدان المجاورة[2].

فبعد أن تبين الجزائريين تواطؤ فرنسا وإرادتها بالجزائر، وتصميمها على انتهاج أسلوب القمع ومتابعة كل حركة سلمية تسعى إلى كسب الحقوق المدنية المشروعة في الحياة، وكل هذا أدى بالجزائريين إلى هجرة تمكنهم من تشكيل هيئات وجمعيات، وانخراطهم في تنظيمات سياسية كما حدث مع الحركة الوطنية التونسية التي لعب فيها الجزائريون دورا فعالا في التأسيس النضال المشترك بين الجزائر وتونس[3].

أما الجامعة الإسلامية فقد كانت هي الأخرى سبب في الهجرة الجزائرية من خلال الرسائل التي كان يبعثها المهاجرون الجزائريون في القرن التاسع عشر إلى ذويهم في

---

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون وفرنسا، دراسة تحليلية، د ط، الجزائر، وزارة المجاهدين، 2008م، ص ص 156-157.

[2]- المرجع نفسه، ص 157.

[3]- أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص ص 37-38.

الجزائر، بحيث كانت تصف الحرية والأخوة لهم ولا ننسى كذلك دور الجرائد (المؤيد والمهاجر) التي دعت الجزائريين للهجرة إلى أرض الحريات والوعود[1].

لم تقف سلطات الاحتلال عند هذا الحد بل قامت بممارسة سياسة التخريب والتدمير منذ احتلالها لمدينة الجزائر سنة 1830م، حيث قامت بتحطيم المنازل كما أفسدوا الحدائق وجردوا السكان من ممتلكاتهم وكانت تلك التصرفات سبب في هجرة الأغنياء، وإرجاع الفقراء إلى التسول، فاستولى الجيش الفرنسي على المساجد وأهملوا الأحباس، إضافة إلى ذلك نهب أعيان القصبة والعاصمة خلال ثلاث سنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر مست جذور الممتلكات العامة والخاصة حيث قامت بهدم ثلث مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة بالرغم من تعهدها باحترام القيم ودعائم وممتلكات هذه الأمة وما جلب انتباه هؤلاء المغامرين خزينة الجزائر التي أكدت فيها جل المصادر المعاصرة أنها كانت تحتوي على 50 مليون دولار، حيث قدرت ما نهبته فرنسا سنة 1830م بـ 55.527.684 فرنك فرنسي موزعة على النحو التالي: ذهب، فضة، جواهر، وصوف وبضائع[2].

وبعد الاستيلاء على محتويات الخزينة مباشرة من طرف رئيس الحملة، أصدر قرار يتعلق بتحديد أملاك الدولة الفرنسية، والمتمثلة في ممتلكات الأتراك المطرودين من الجزائر والأحباس العقارية وغير العقارية التي شرف عليها مصلحة اجتماعية خاصة تسييرها وتوسيعها مستقبلا[3].

وقد أكد التقرير الذي وضعته اللجنة الإفريقية سنة 1833م، عن هذه السياسة القائمة على الهدم والتخريب وما جاء فيه: «لقد حطمنا... ممتلكات المؤسسات الدينية... وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام... وأخذنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض... وذبحنا أناسا كانوا يحملون عهد الأمان ... وحاكمنا رجالا يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم...

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 121.

[2]– نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ص 140.

[3]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص ص 22–23.

لأنهم كانوا شجعانا لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين» ولكن اللجنة قد أوصت بالإبقاء على الجزائر ملكا لفرنسا وبإدارتها بواسطة حاكم عام عسكري[1] رغم أعمال الهدم والتخريب التي تعرض لها السكان سجل القبطان دي ومبفن de wimpfen في مراسلاته العسكرية: «قضينا أربعا وستين يوما كنا خلالها نجوب نواحي الأصنام، واستطعت أن ندمر وأن تخضع جميع القبائل الثائرة... إذ ما كادت طوابيرنا تبتعد عن ميدان المعركة، بعد أن أتلفت الحصاد، وقطعت الآلاف من الأشجار وأحرقت الدواوير، وما كادت تبتعد حتى استجمع العدو قوته...»[2].

لقد صاحبت عملية الاحتلال الفرنسي للجزائر سياسة الإبادة والتشريد والنفي التي مارستها السلطات الاستعمارية على أوسع نطاق فمنذ احتلال مدينة الجزائر العاصمة، قام الجيش الفرنسي بحملة منظمة في أحياء عديدة من العاصمة وحرق وتقتيل لسكان العزل[3].

إن سياسة القتل الجماعي والإبادة المنظمة هي التي جعلت الجزائري يسعى إلى تأمين حياته بعد توسع الاحتلال الفرنسي في مختلف المدن الجزائرية فأصبح تأمين الحياة مع البقاء في الجزائر مستحيلا، ولهذا اختار الكثير من الجزائريين الهجرة وترك الديار في اتجاه البلدان العربية الإسلامية هروبا من القتل الجماعي[4].

كما انتهجت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالكثير من العنف ضد الشعب الجزائري مما أدى في بعض الفترات إلى مضاعفة حركة الهجرة نحو الخارج منذ عملية الاحتلال الفرنسي للجزائر توالت الإبادة الجماعية في حق الجزائريين، ومن أهم المجازر المرتكبة

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 19-20.

[2]- مصطفى الأشرف، الجزائر والأمة، تر: حنيفي بن عيسى، الجزائر، دار القصبة، 2007م، ص ص 83 -84.

[3]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د د ن، 1994م، ص 114.

[4]- لوصيف موسى، المرجع السابق، ص16.

مجزرة الأغار العراشيش بمنطقة الظهرة التي استمرت من 1845م إلى غاية 1875م التي تزعمها محمد بن عبد الله المدعو بومعزة وكان اختلاف في تقرير عدد الضحايا[1].

إلى جانب الجرائم التي اقترفها كل من بوجو، دو روفيغو، تريزال، كلوزال، سانت آرنو، ولاموريسيار، بيليسي ودوماس وآخرون قد ارتبط تاريخ هؤلاء بالمذابح الدورية التي كانوا ينظمونها ضد سكان الجزائر، وقد كانت عملية الإبادة جزء من السياسة الفرنسية العامة القائمة على أساس الإرهاب والقتل الجماعي والتجويع وإقامة المحتشدات وحرق الممتلكات وتشريد ونفي[2].

وبذلك فقدت الجزائر عدة ملايين من أبنائها وتراجع عدد سكانها من حوالي 3 ملايين أو أكثر عام 1830م، إلى نحو 2.5 مليون سنة 1852م، ولم تكن عملية قتل السكان العزل وتنظيم مذابح جماعية لهم بعمليات معزولة أو كانت تحدث خطأ بل هي طريقة معتمدة وأسلوب جاريا مارسته سلطات الاحتلال منذ الأسابيع الأولى من دخولها إلى الجزائر وإلى غاية خروجها منها[3].

كما اتخذت من سياسة الأرض المحروقة مرجعا لها في تعاملها مع الجزائريين حيث كانت تقوم بإبادات جماعية لإخماد تلك المقاومات والثورات التي عرفتهاالجزائر، على سبيل مثال عند اندلاع مقاومة الزعاطشة في سنة 1849م، أقدمت الإدارة الاستعمارية على الإبادة الجماعية في حق السكان الجزائريين حيث قاموا بتعليق الجرحى من الثوار على النخيل وخلال مقاومة بوبغلة التي امتدت من سنة 1849م إلى سنة 1854م بمنطقة زواوة تعرضت قرى ومداشر هذه المنطقة إلى التدمير التام، ونفس البؤس تعرضت له المنطقة بعد أن رفعت بها لالة فاطمة نسومر راية الجهاد ضد المستعمر الفرنسي من 1855م إلى سنة 1857م[4].

كثيرا ما نعتبر التجنيد الإجباري سببا من أسباب الهجرة الجزائرية، كونه جعل الجزائر تعيش توترا كبيرا وهو القانون الذي لقي معارضة شديدة من قبل الجزائريين، خاصة الأعيان

---

[1]– فارس العيد، علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس (1848م–1930م)، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بن بلة، جامعة وهران1، 2016م–2017م، ص 58.

[2]– نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 114–115.

[3]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 114.

[4]– فارس العيد، المرجع السابق، ص ص 60–61.

التقليدين، حيث جندت فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى آلاف الجزائريين ومكن هذا النوع من الهجرة لأداء الخدمة العسكرية العديد من الجزائريين، من الاحتكاك بالثقافة الأوروبية والتعرف على وسائل التقدم الحديثة التي أجاد استغلالها المجتمع الأوروبي وسخرها لتحقيق أهدافه وعليه نسجل عددا كبيرا من الجزائريين، قد بقوا في فرنسا، حتى بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية[1].

وكان هذا المشروع هادف إلى جعل الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا يكون بإمكانها تزويد هذه الأخيرة بقوة عسكرية لخروجها من أزمتها السياسية والعسكرية في أوروبا وأيضا استعمال الشباب الجزائري كوقود لحروبها ومحافظة على جنودها دون تكلفة لهذا باشرت بعملية تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي من مسلمي الجزائر[2] الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و20 سنة وذلك للدفاع عن فرنسا بدون أن تمنحهم هذه الأخيرة الحقوق السياسية فصدرت احتجاجات من حركة الشباب الجزائريين الذين اندهشوا من إقدام فرنسا على فرض الخدمة العسكرية بدون إعطاء الحقوق السياسية، حيث بدأو يحاولون الهروب إلى خارج الجزائر ويهاجرون إلى أي بلد إسلامي يوفر لهم الحماية من ظلم الأوروبيين[3].

الظاهر أن الحديث عن الأسباب العسكرية يقودنا للاستشهاد بقول الكاتب الفرنسي مارسي الذي يقول: «إن الحياة الاستعمارية الجديدة من بين الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا»[4].

لقد كانت كل مقاومة أو انتفاضة تندلع في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي تتبعها هجرات كبيرة للجزائريين نحو الخارج هروبا من عمليات الإبادة والقمع الفرنسي، ولم تقتصر هذه الإبادة على الجانب البشري فقط بل تعدت كل الجوانب وهناك أسباب عديدة أدت بالجيش الفرنسي إلى ارتكاب الجرائم وهي رفض سكان المناطق والقبائل الاحتلال الفرنسي.

---

[1]– سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية، 1954م–1962م، المرجع السابق، ص ص 47–48.

[2]– نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 150.

[3]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص 210.

[4]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 122.

ب- الاقتصادية والاجتماعية:

لم يتوقف الاستعمار الفرنسي إلى هذا الحد، بل واصل سياسته الجائرة تجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة أخصب أراضيهم الفلاحية عنوة أو بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين الأوروبيين وأصبح الجزائريون خماسين عندهم غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق، ففي سنة 1842 منحت للأوروبيين 105000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية، وأسس الجنرال كلوزيل أحد أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر شركة فلاحية سماها "المزرعة التجريبية لإفريقيا" كما شجعت فرنسا لفرض إحكام سيطرتها على البلاد للاستقرار نهائيا في الجزائر، ومنح الأوروبيين المناطق المحتلة وفسحت لهم المجال للاستحواذ على ثروات البلاد[1].

من خلال استيلاب الأراضي الزراعية من أصحابها الشرعيين وتسليمها للأوروبيين فبالتالي تصبح إقامة هؤلاء بالجزائر على حساب الجزائريين، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا استعماريا لصالح المعمرين طيلة فترة الاحتلال[2].

وكانت فرنسا تعتقد أن تواجد المستوطنين المدنيين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر، هم من سيد عمون الاحتلال ورأس المال الفرنسي[3].

بالإضافة إلى ذلك أن الجزائريين كانوا يشتكون منذ سنوات طويلة إلى السلطات الفرنسية من الضرائب الثقيلة، فقد كانوا يدفعون لا الضرائب القانونية فقط الضرائب الدينية مثل: الزكاة، العشور[*]، وضريبة السخرة[4].

---

[1]- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 118، 119.

[2]- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939م، المرجع السابق، ص35.

[3]- سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية، 1954م-1962م، المرجع السابق، ص 137.

[*] - **الزكاة والعشور**: الزكاة فريضة إسلامية مفروضة بالنص القرآني وأبقى عليها الفرنسيون، وهي من ضريبة على المواشي فقط، كانت تؤخذ ربيعا في حين أن العشر ضريبة على نتائج الفلاحة، كانت قيمتها عشر المحاصيل الزراعية. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 257.

[4]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص120.

- ضريبة الأجور تدفع على الأراضي المستأجرة (أراضي العزل).
- ضريبة الزكاة تدفع على الحيوانات.
- ضريبة العشور التي كانت تمثل 14% من أجر المدخول السنوي للفلاح وهو يتجاوز 10%.
- ضريبة السخرة كالحراسة الليلية بدون أجر[1].

ففي عام 1870 دفعوا مقدار 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22 مليون فرنك كضريبة أخرى، وخلال سنة 1885م–1890م كانوا يدفعون سنويا مقدار 4 ملايين فرنك وعلى سبيل المثال نذكر ما تم في عمالة قسنطينة حيث دفع الأهالي باسم الضريبة العربية بين سنتي (1889–1900) ما يقارب 14.538.965 فرنك في حين دفع المعمرين 37.95707 فرنك خلال هذه الفترة[2].

وعلى الرغم من ذلك لم تفكر السلطات الفرنسية تخفيضها حتى في ظروف الأزمات الاقتصادية والمجاعات، مما أدى إلى إرهاق الطبقات البرجوازية، ولجوء الفلاحين إلى اقتراض الأموال بالربا ثم اضطر إلى بيع أراضيهم للمعمرين واليهود خاصة وهكذا فإن الخزينة الاستعمارية كانت تحصل مواردها أساسا من الضرائب المفروضة على الجزائريين، وهذا ما أكده المندوب (جارو) باسم لجنة الضرائب العربية أمام مندوبية المستوطنين في نوفمبر 1899، حيث قال: إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأن هذه الضرائب تشكل أحد مصادر دخلنا الأساسية وبمقابل ذلك فإن الجزائريين كانوا ينهكون ويزدادون فقرا مع مرور السنوات[3]، ضف إلى ذلك أن التوزيع غير متكافئ للميزانية هو من

---

[1]– عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م– 1912م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010م، ص 42.

[2]– عميراوي آحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م–1954م)، د ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 57.

[3]– عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلال للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830–1962، دار وزارة الثقافة، الجزائر، ص 147.

الأسباب التي أدت إلى سخط الجزائريين، حيث كان مطلبهم هو المساواة وتوزيع فوائد الميزانية[1].

وبإلقاء نظرة على الحالة الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي نجد أن أغلب سكان الجزائر كانوا يقطنون الأرياف ويشتغلون على الزراعة وتربية المواشي فقطاع الزراعة كان نشيطا بحيث استطاع جعل الجزائر تحقق فائض في الإنتاج وتصدر العديد من المنتوجات إلى الخارج، غير أن الأساليب التي اتبعتها فرنسا منذ احتلالها للجزائر كل هذا جعل الجزائر عرضة للمجاعات والأوبئة[2].

ومن جهة أخرى ازدادت مشكلة الفلاح الجزائري تعقيدا يسبب المنافسة القوية التي بدأت تظهر بين القطاعين الفلاحين التقليدي الجزائري والعصري الأوروبي، ونتيجة لهذه المنافسة الغير المتساوية في المؤهلات والإمكانيات، انسحب عدد كبير من الفلاحين الجزائريين من دائرة الفلاحة، وهاجروا بحثا على مهن أخرى للاسترزاق، بصفة عامة يمكن القول إن هجرة الجزائريين كانت مقتصرة في الغالب على التنقل داخل البلاد إلى غاية 1912م[3].

ولم يترتب على إقصاء الأهالي من الأراضي الخصبة نحو الداخل نقصان في المساحة المزروعة وحسب، بل ترتب عليه أيضا نقص في ثروتهم الزراعية والحيوانية ذلك أن الإحصائيات المتوفرة تؤكد أن محصول الحبوب بعدما كان بين 1901م- 1914م، قد بلغ 19.6 مليون قنطار، انخفض إلى 16 مليون وكان محصول الزيت بدوره قد انخفض بسبب استحواذ المعمرين على أشجار الزيتون[4].

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 120.

[2]- سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954-1962م، المرجع السابق، ص20.

[3]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص 95.

[4]- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919م-1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1939م، ص 41.

وهناك دافع اقتصادي آخر تمثل في انخفاض أجور العمال بالجزائر كانت مرتفعة في فرنسا والسبب هنا هو قلة عروض العمل، والجالية الأوروبية كانت تقوم بتشغيل عدد محدود من العمال، لم تستطع الاستفادة من الطاقات البشرية المتوفرة في أسواق العمل، وارتفاع الرواتب في فرنسا تجعل منها سببا اقتصاديا هاما في تفاقم الهجرة إلى الخارج وهذا الاختلاف جعل العمال الجزائريون يتعودون على تقاضي الأجور المرتفعة في معامل فرنسا.

فلا يرضون عند عودتهم للجزائر بالأجور الضعيفة[1] وبصفة عامة يمكن القول أن كل هذه الأسباب الاقتصادية من أهم الدوافع التي جعلت الجزائريين يفكرون بترك مناطقهم والبحث عن بلد آخر يضمن لهم العيش وتوجههم إلى البلدان الإسلامية.

سوء الأحوال الاقتصادية نتج عنها أزمات حادة عاشها الوطن مابين سنتي 1867م-1868م تمثلت في مجاعات الرهيبة بسبب الجفاف وقلة المحاصيل الزراعية. كما اجتاح الجراد مناطق هامة في القطر الجزائري وأثر على الأخضر واليابس مما دفع بالفلاحين لمغادرة أراضيهم التي أصبحت لا تفيدهم في شيء وهذا التدهور الاقتصادي أثر على الوضع الاجتماعي وبالتالي تحول الشعب الجزائري من ملاك للأراضي يتمتعون بكل حقوقهم إلى فلاحين مستأجرين أو خماسين[2].

ومع تدهور الوضع المعيشي والصحي ظلت الجزائر تسجل الوفيات وتناقص عدد سكان المدن والأرياف بسبب تكاثر الأمراض وانتشار الأوبئة كالطاعون إذ عان الجزائريون منه أشد المعاناة، نظرا لتكرر ظهوره، إضافة إلى تسرب الأمراض المتنقلة بكل أنواعها والمجاعات المتكررة التي أدت بحياة العديد من الجزائريين، إضافة إلى وجود الأمراض المعدية والمتنقلة كالجدري والملاريا والحمى الصفراء أو التيفوس والكوليرا[3].

---

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 154.

[2]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام 1847-1918، المرجع السابق، ص17.

[3]- مجاهد يمينة، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830م-1962م، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، الجزائر، 2017م-2018م، ص 42.

وانتشر وباء الكوليرا **(انظر الملحق رقم 03)** في عدة مدن جزائرية منها مدينة الجزائر التي أحصيت بها 232 حالة، مما استدعى عقد جلسة طارئة للمكتب الصحي لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيث تقرر حجر المرضى في مدينة مرسيليا بسبب عدم قدرة محجر (باب عزون) على استيعاب كل المصابين بهذا الوباء، وتواصلت العدوى إلى كل قسنطينة التي عاشت من التيفوس والجذري ومعسكر التي تسلط عليها وباء الحمى بأنواعها نتيجة البؤس والحرمان وسوء التغذية والفقر المنتشر في أوساط السكان[1] ولقد ارتبطت الأمراض والأوبئة في الجزائر في الفترة الاستعمارية بظاهرة الجراد، حيث تعتبر فترات التي زحف فيها الجراد لأن نتائجه كانت وخيمة على الشعب الجزائري[2].

ونلاحظ أن أول هجوم للجراد كان في جنوب مقاطعة الجزائر بين مثليلي وغرداية وفي جانفي وفبراير في الحضنة خاصة في بوسعادة ثم في جنوب مقاطعة وهران التي أصيب فيها ما يقارب 138 قبيلة في شهر أفريل، وهو ما يناسب نصف تعداد السكان تقريبا، وأصيبت في نفس الفترة مقاطعة الوسط ووصل الجراد حتى الشمال، لقد بدأ انتشار الجراد في الشرق في بوادي نهر ساهل والحضنة والأودية التي تحد الأوراس[3]

حيث قدرت الخسائر البشرية بنصف مليون نسمة في مدة خمس سنوات 1867-1872م وهذا العدد يظهر ضخما[4].

ويمكن تلخيص أن السكان الجزائريين بعد الاحتلال الفرنسي وانتشار الأوبئة وصعوبة المناخ المؤثر على الإنتاج الزراعي وبالتالي ظهور المجاعات، تعرضوا مباشرة بعد الاحتلال إلى سياسة الإبادة التي لم تنجح رغم قسوتها.

---

[1]- زايدي عز الدين، الجزائريون والأوضاع الصحية الجديدة خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، مج 7، ع 1، الجزائر، جوان 2021م، ص 169، 170.

[2]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية 1830، 1900، ج1، المرجع السابق، ص 148.

[3]- الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867-1868م، تر: عمر المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 226.

[4]- العيساوي صونيا، المشكل السكاني في الجزائر بين الموقع الديمغرافي الاجتماعي والخطاب الرسمي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009م، ص 67.

كذلك نستطيع القول أن الأسباب الاجتماعية كانت كنتيجة لأداء الخدمة العسكرية التي تعتبر حياة جديدة اكتشفها الشبان فإن هؤلاء لا يسعون إلى التهرب والتخلي عي القرية التي عاشوا فيها ومحاولة مغادرتهم إلى مدن أخرى، وبعد فترة قصيرة بدأت فكرة الهجرة تتفشى وذلك كله سعيا لنيل حريتهم الفردية وظنوا أنهم بهجرتهم هذه يستطيعون بناء مستقبلهم وفق ما يتماشى مع رغباتهم، وأن الهجرة تصبح لهم فرص غير محدودة للعمل وتكوين الثروة والحصول على شهادة علمية. ومن هنا يتضح لنا أن الهدف الرئيسي للهجرة هو الحصول على الكفاءة التي تفتح مجال للمشاركة في مسايرة مسؤولة عند عودتهم وكذلك تدهور المستويات المعيشية نظرا لفقد الجزائريين أراضيهم وانتشار البطالة والفقر وغيرها من الظروف المعيشية[1].

يقول كاتب جزائري: «لقد ثبت إلى حد بعيد أن هذه الإبادة المباشرة وغير المباشرة والتي نتجت عن حرب الاحتلال أو عواقبها، قد خلفت في المدة المتراوحة بين (1830م-1860م) عدة ملايين من الضحايا في محيط قروي، فرضت عليه الجوع وأتت على سبل المعيشة عمليات التهديم ومعارك ومليون من سكان المدن اضطر إلى الهجرة»[2].

وحسب عمار بوحوش فإن الزيادة السريعة في السكان تعتبر الدافع الكبير للهجرة والنمو السريع للسكان بالجزائر هو الذي أجبر العديد من الجزائريين على الهجرة لأن أسواق العمل كانت متشبهة والتوسع الصناعي يتطلب وقتا طويل المدى حتى يتسنى للمسؤولين الحصول على الأجهزة العلمية وإيجاد ورشات العمل الضرورية[3].

حيث عرفت الجزائر في القرن العشرين الزيادة في السكان والاهتمام بالعناية الصحية للأطفال والأمهات وبالتالي الحد من ارتفاع نسبة الوفيات عكس ما كانت عليه خلال القرن

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص ص 163-164.

[2]- الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة، هوية، منقية نتائج وأبعاد الثورة للقرائي، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 32.

[3]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص ص 165، 166.

التاسع عشر منذ بداية الاحتلال سنة 1830، فالنمو السكاني كان متذبذبا في الفترة ما بين 1845-1900م[1].

الجدول رقم 01: يمثل التغيرات السكانية في الجزائر من سنة 1845م-1901م[2]:

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1845	2028000	1876	2479000
1851	2324000	1881	2842000
1856	2310000	1886	3287000
1861	2737000	1891	3577000
1866	2656000	1896	3781000
1872	2132000	1901	4089000

من خلال الجدول نلاحظ أن ما تذبذب في تطور السكان، فالنمو البطيء الذي استمر من 1845م إلى غاية 1866م ثم الانخفاض بين 1866م-1872م المقدر ب 524000 نسمة منها حوالي 300.000 نسبة بسبب المجاعة عام 1868م.

ونلاحظ في القرن التاسع عشر من الاحتلال الفرنسي للجزائر أن التطور العددي للسكان تميز بحالة الركود منذ احتلال مدينة الجزائر حتى عام 1886م، حسب ما هو كبين في الجدول الذي وصل أدناه عام 1861م حوالي 2134000 نسمة السبب في ذلك انتشار الأوبئة والمقاومة الشعبية وقلة الرعاية الصحية.

[1]- أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 47.

[2]- المرجع نفسه، ص 47.

ج- الثقافية والدينية:

يعتبر التعليم هو المؤهل الأساسي للحصول على أي عمل لائق داخل الوطن، ولو أتيحت الفرصة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما كانت هناك ضرورة للهجرة والبحث عن عمل في الخارج، ولقد كانت غاية السلطات الفرنسية منذ البداية جعل الجزائريين أميين حتى لا يتفطنوا ويتعرفوا على حقوقهم السياسية والاقتصادية، فهذه السياسة جعلت غالبية السكان الجزائريين لا يعرفون الكتابة والقراءة[1].

وعمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله للجزائر على القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية من خلال محاربة لغته العربية، ودينه الإسلامي، وتم بذلك إصدار قانون يجعل اللغة الفرنسية في الجزائر لغة رسمية تدرس في المدارس، وتجرى بها كل المعاملات العامة من أجل إدماج الشعب الجزائري بفرنسا ثقافيا، وكانت البداية بإنشاء مدارس عربية-فرنسية لإبعاد الجزائريين عن المدارس القديمة[2].

وبالتالي فإن المؤسسات التعليمية بالجزائر تعرضت لمحاربة شديدة بمختلف الوسائل والأساليب، لأنها كانت تمثل عائقا كبيرا أمام توسع السيطرة الاستعمارية وسياسة التجهيل **(انظر الملحق رقم 06)** والتنصير والفرنسة، كما حاربت رجال العلم والأئمة وشيوخ الزوايا وحدد نشاطهم الديني والثقافي، وفرضت عليهم وعلى أتباعهم مراقبة شديدة ودائمة، ونفي الكثير منهم وشردوا إلى مناطق نائية داخل البلاد وخارجها. ورأت من الضروري الاعتماد على التعليم، لأن استعمار العقول هو الضمان الوحيد للسيطرة على الجزائر[3].

وكان هدف فرنسا من سياسة الفرنسة أبعاد اللغة العربية والثقافة الجزائرية وإحلال مكانها اللغة الفرنسية والثقافة الاستعمارية، وهذا التقطع الروابط الحضارية التي تشد الجزائريين ببعضهم البعض، وتربط الجزائر بالعالم الإسلامي، وأن تصبح الجزائر جزءا من

---

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 161.

[2]- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط3، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص 97.

[3]- محمد بن شوش، التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1870م، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، 2007م-2008م، ص 40-46.

فرنسا، وعندما وجدت صعوبة في تحقيق ذلك في كامل التراب الجزائري. ركزت جهودها على منطقة القبائل بحجة أن عاداتها وتقاليدها تختلف عن المناطق العربية، وهذا لتتمكن من بناء النظرية العنصرية الاستعمارية الفرنسية، التي تدعي بأن العناصر القبائلية من أصل أوروبي وليس عربي[1].

كما عملت على إبقاء الأغلبية من الجزائريين أميين رغبة منها في عدم انتشار الوعي السياسي بتجهيل فئة كبيرة منهم لا يعرف القراءة والكتابة[2].

حاولت فرنسا تكوين أجيال تابعة لها، وذلك بتدريس أبناء الجزائريين للدين المسيحي، وقد دعم وزير التربية الفرنسي (جون فيري jules ferry)* عام 1883م بإصداره قانونا نص على مجانية التعليم الابتدائي الجزائريين. ولكن ظل عدد كبير من التلاميذ المتمدرسين ضئيلا جدا، مثالا على ذلك سنة 1870 كان عدد المتمدرسين الجزائريين 13000 في حين قابله 55000 أوروبي[3].

[1]- محمد بن شوش، المرجع السابق، ص 51.

[2]- ياسين حمودة، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، الدوافع والمراحل 1911-1962، مقال، إشراف: بشير فايد، جامعة قسنطينة 02، ص 58-59.

*- **جون فيري (1807-1891)**: انتخب سنة 1849 نائبا لرئيس المجلس التشريعي، مارس المحاماة بين 1862-1868 في سنة 1876، انتخب رئيسا لمجلس النواب وفي 30 جانفي 1879 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية كان من دعاة السلم قصد التوسع الاستعماري. ينظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر، 1830-1962م، ج2، ط1، دار الكوثر، الجزائر، 2015، ص 506.

[3]- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، المرجع السابق، ص 57.

الجدول رقم 02: يمثل **حالة التعليم في الجزائر منذ سنة 1870 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى**[1]:

السنة	عدد التلاميذ	النسبة المتعلمة
1870	13000	%2
1880	3672	%3
1890	10000	%1.9
1908	33397	%4.3
1914	42263	5 من 85000 في سن الدراسة

أما عن التعليم الثانوي والعالي كان حظ الشبان الجزائريين منهما قليلا وذلك لعدة أسباب منها: أن التعليم الابتدائي الأهلي كان لا يؤدي إلا إلى دراسات تكميلية خصصت لتكوين المعلمين أو الصغار الموظفين، بالإضافة إلى ذلك مجانية التعليم الثانوي كانت تقتصر الطلبة المتفوقين فقط وكان طيلة التعليم الثانوي يجمعون من بين العائلات الغنية كالملاك والتجار والموظفين[2].

ويضاف إلى هذه الأعداد القليلة جدا ترى بعض الدراسات أن هناك بعض المحظوظين من أبناء الأهالي تمكنوا من مواصلة دراستهم العليا في مدارس فرنسية كالمدرسة العسكرية سانت سير Saint Syrsoumur أو البيطرة في ألفور (Alfort) وكذلك في كلية (Montipellier) وباريس ومواصلة تعليمهم هناك، وقد قامت إحصائيات عام 1910م، أن عدد الطلبة الجزائريين المتواجدين بالجامعات والمدارس العليا الفرنسية قد وصل إلى 25 طالبا حاملا لشهادة جامعية في الطب والمحاماة.

[1]– عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914–1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، المرجع السابق، ص 49.

[2]– عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 49.

الجدول رقم 03: أبناء الأهالي الجزائريين من الطلبة في المعاهد التعليم العالي المفرنس[1]:

السنة	عدد الطلبة في المعاهد العليا
1884	06 طلبة
1908	50 طالب
1910	25 طالب حاملا لشهادة جامعية

وهكذا تراجع نشاط التعليم التقليدي حيث: «أن الحروب أدت إلى ضعف مستوى التعليم ... كما أن العلماء قد حملوا السلاح أو هاجروا أو التزموا بيوتهم، وأدى تأميم المساجد ودور العلم والمكتبات إلى ثغورها من النشاط الثقافي...» وقد وصف الجنرال (بيدرو) قائد فرقة قسنطينة العسكرية في أحد تقاريره حالة التردي التي لحق به في قوله: «لكن منذ الاحتلال اختفت المدارس والمساجد من جراء انعدام الصيانة وبسبب تحويلها إلى مصالح عمومية، ولسوء الحظ فقد مسها الأذى العام الذي لحق بكل شيء... ولهذا تردي وضع الأساتذة نحو التذمر والفقر وتبعه انخفاض في مستوى التعليم»[2]، بالإضافة إلى غياب نخبة جزائرية عن المصالح الذاتية والحضارية الجزائريين عامة والمثقفين خاصة بفعل سياسة النفي والإبعاد التي مارستها سلطات الاحتلال ضد كل من يلمس فيهم خطرا عليه، وهجرة الآخرون عندما فشلوا في التغلب على الحضارة الجديدة متوجهين إلى قواعد الثقافة التي تلائم تكوينهم[3].

[1]- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، مشارب الثقافية وإيديولوجية، ط2، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د س، ص ص 17-20.

[2]- أحمد بن داود شيخ، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بن بلة وهران1، 2016-2017م، ص ص 59-60.

[3]- فارس العيد، المرجع السابق، ص 49.

فقد حرك العامل الديني وأثر في حركات الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي لسبب بسيط هو أن مبادئ الدين الإسلامي ترفض تماما إخضاع المسلمين كرها إلى أية قوة كانت أجنبية أو غيرها بصفة مؤقتة أو دائمة[1].

وقد كانت أول خطوة اتخذتها الإدارة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى إلى تمسيح الجزائريين جاءت لتنتقم من الإسلام والمسلمين عن طريق نشر المسيحية والمحو الكلي للمظاهر الدينية الإسلامية في المجتمع الجزائري، إضافة إلى بناء الكنائس والأسقفيات التي تعمل على نشر التعاليم المسيحية، ويمكن إجمال عملهم فيما يلي:

- تمسيح العمران وقد تم ذلك بمحاولة محو الطابع الإسلامي للمدن خاصة مدينة الجزائر.
- التضييق على الأئمة وعلماء الدين[2].

رأت فرنسا أن القضاء على الدين الإسلامي هدف من أهدافها ولذلك لمعرفة أهميته العقيدة الإسلامية في حياة الجزائريين الذين تمسكوا بالإسلام، حيث أصدر الحاكم العام في الجزائر كلوزيل قرار 8 سبتمبر 1830م نص على مصادرة الأوقاف وتضييق الخناق على التعليم العربي الإسلامي وضرب القضاء الشرعي، واستمرار خضوع الشؤون الإسلامية لتحكم فرنسا إذ ظل الحاكم العام هو الذي يعين الأئمة والقضاة المفتين ويقرر مواعيد مواسمنا وأعيادنا الدينية[3].

إن أحسن مثال على تصرفات فرنسا بالمؤسسات الدينية والتعليمية، ما صنعته بجامع كتشاوة في العاصمة إذ قام القائد العام للجيش الفرنسي الكونت دي بورمون بأمر الجيش الفرنسي دخول المسجد إلى كاتدرالية، وبعد تعيين المارشال فالي واليا عاما على الجزائر، أمر بوضع الصليب على الكاتدرالية في سنة 1839م[4].

---

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م-1918م، المرجع السابق، ص 14.

[2]- عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، المرجع السابق، ص 105.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 318.

[4]- محمد بوشوش، المرجع السابق، ص 41.

وقد ركزت الكنيسة نشاطها في الجزائر على المناطق الأكثر فقرا وحرمانا بحكم الوضع الاجتماعي المتدهور، وتضاعف جهدها بعد مرور قرن على تأسيس الأسقفية الكاثوليكية وذلك بحضور أسقف ممثلا للبابا[1].

وكذلك من بين أسباب الرئيسية للهجرة مراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف، وإدارة الشؤون الدينية من طرف فرنسا، حيث صادر الفرنسيون الأملاك الدينية التي كانت تمول المدارس والفقراء، ولذلك آثار هذا لا معارضة الجزائريين فحسب، ولكن معارضة الفرنسيين أيضا مثل دي توكفيل، ولكن فرنسا لم تكتف بمصادرة الأوقاف فقط، بل بسطت نفوذها التام على جميع الشؤون الإسلامية[2] قد أصبحت من ممتلكات الدولة الفرنسية الخاصة تفعل بها ما تشاء[3].

تعرضت مساجد وهران هي الأخرى إلى الاستيلاء والهدم فحول بها مسجد (سيدي الهواري) الذي أنشئ سنة 1799م إلى مخزن عام لقوات الاحتلال، وحول جامع (خنق النطاح) إلى مستشفى عسكري 1831م، ومدينة تلمسان التي كانت تتوفر على أكثر من 18 جامعا، حيث قامت قوات الاحتلال بتحويل أشهر مساجدها، وهو مسجد (أبي الحسن) الذي أسس سنة 1272م إلى متحف، كما عرفت مدينة معسكر نفس المصير فتحول بها جامع (العين البيضاء) إلى مخزن للحبوب، بالإضافة إلى مدينة عنابة كانت تتوفر على 37 مسجدا عند بداية الاحتلال ولم ينج منها سوى مسجد (صالح باي)، أما مدينة بجاية تعرض بها الجامع الكبير إلى الهدم، وهكذا عملت قوات الاحتلال على مبدأ الهدم والتدمير لمعظم المؤسسات الثقافية والدينية وتطبيقه على كل المدن الجزائرية التي يتم احتلالها وتخريبها فقد حولتها إدارة الاحتلال إلى منفعتها الخاصة، والهدف من ذلك ضرب البنية الحضارية من ثقافة عربية وعقيدة إسلامية[4].

---

[1]– صالح عسول، اللاجئون بتونس ودورهم في الثورة 1956م–1962م، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008م–2009م، ص 14.

[2]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900م–1930م، ج2، المرجع السابق، ص 120.

[3]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د ط، مصر، مكتبة النهضة المصرية، د س، ص 147.

[4]– أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص ص 121–122.

والكثير من الزوايا واجهت نفس المصير، حيث كانت تلك الزوايا في المدن مأوى للعجزة والغرباء، وبعضها كان للتعليم أيضا والعبادة، ومن الزوايا المتأثرة بالهدم أو البيع من قبل المصالح الأخرى نذكر زاوية القشاش إذ كان مصيرها مصير الجامع والمدرسة التي تمثل نفس الاسم، وزاوية سيدي الجودي التي بيعت لأحد الأوروبيين، وكذلك زاوية يوب، وزاوية الشرفة[1].

وبعد عمليات الهدم والتخريب للمؤسسات الدينية وإلغاء فريضة الحج امتدت سلطات الاحتلال في سياستها الاستعمارية إلى سلك العدالة الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين 1858م إلى 1860م حيث عمدت وزارة الجزائر إلى عرض طلبها على السكان بأن قضاياهم وتعرض على المحاكم الفرنسية، وحل قضاة الصلح مكان قضاة المسلمين، وألغي المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875م[2].

وهذا العمل كله قامت به السياسة الاستعمارية الهادفة إلى محو الشخصية الجزائرية فبعد أن احتلوا الجزائر ماديا أرادوا أن يقضوا عليها روحيا، وكما قال المؤرخ الفرنسي غوتي: «حاولت فرنسا في الجزائر أن تجعل من أرض شرقية أرضا غربية» واستعمل في هذه الفترة أي سنة 1838م رجال الدين وعلى رأسهم الأسقف دوبوشDupuch كل الوسائل الممكنة لتنصير المسلمين بالقوة ولم تتوقف السلطات عند هذا الحل بل تعاونت مع رجال الدين في محاولة تنصير الجزائريين واخراجهم من دينهم الإسلامي[3].

ويمكن القول أن فرنسا عملت على تثبيت وجودها بالجزائر بكافة الوسائل، والقضاء على مقومات الشعب الجزائري الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وارتكبت أخطر الجرائم في حق الجزائريين لتجرده من وسائل المقاومة المادية والمعنوية، ولكن لم تتوصل إلى ما كانت تريد تحقيقه، وظل الجزائريون يقاومون بكافة الوسائل ضد التواجد الفرنسي.

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1900م، ج1، المرجع السابق، ص 85.

[2]– أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 124.

[3]– عمورة عمار، المرجع السابق، ص 125.

المبحث الثاني: تطور حركة الاستيطان الفرنسي وأثرها على المجتمع الجزائري:

اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 العديد من الأساليب والوسائل المختلفة التي شملت مختلف الميادين ومن بين هذه الأساليب هو تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر قصد تحويلها إلى مستعمرة استيطانية ولقد لعب الاستيطان دورا هاما في هذا التغيير الذي أدى إلى التأثير المباشر والجوهري على المجتمع ووضعه الديمغرافي. وإذا قارنا هذه الفترة بالفترة السابقة خلال سيطرة الأتراك على الجزائر وأغلب المغرب العربي قبل الاستعمار الغربي. فنلاحظ أن الأتراك أبقوا على البنية الاجتماعية المحلية بدون أن يشوهوا جوهرها، بل استفادوا منها، أما الاستعمار الاستيطاني الفرنسي أنه لم يتمكن من استغلال المنطقة إلا بتحطيم الأسس الذاتية للسكان عن طريق الاستيطان بالدرجة الأولى[1].

فقد واصلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ومنذ السنوات الأولى للاحتلال سياسة استيطانية مدروسة وواسعة، جندت لها كافة الإمكانيات المادية والبشرية سواء المدنية منها أو العسكرية، من خلال تشجيع عملية الهجرة الواسعة سواء للفرنسيين أو الأوروبيين رافعين في ذلك شعار «ليكن الاحتلال فرنسيا، لكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا» الأمر الذي انعكس في ظهور حركة استيطانية واسعة للعنصر الفرنسي والأوروبي عامة على حساب الفرد الجزائري، مما فتح المجال واسعا من أجل السيطرة على الأرض واستغلال السكان[2].

قد لجأت فرنسا إلى سياسة تبرر بها سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين وهي أن الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة، وبما أن فرنسا هي وريثة السلطات التركية في المناطق التي كانت تابعة له، فإن الأراضي تبعا لذلك تعود إلى الدولة

---

[1]– عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي "المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي"، دراسة تاريخية مقارنة، د ط، الكويت، عالم المعرفة، 1983م، ص 15.

[2]– عماد لبيد، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010م–2011م، ص 32.

الفرنسية ولها الحق في التصرف بها كما شاءت، ويلاحظ هنا أن السياسة الاستعمارية تختار ما يلائم مصالحها من تلك القوانين وتلغي ما عداها أو التي لا نستفيد منها[1].

لقد كانت السياسة الفرنسية في الجزائر سببا هاما، في ترك الجزائريين لأراضيهم، حيث ركزت الحكومات الفرنسية المتتالية على سن مجموعة من القوانين والإجراءات لتمكين المستوطنين فرنسيين منهم وأوروبيين من الاستلاء على مساحات شاسعة من الأراضي وبهذا حلوا محل الجزائريين المطرودين إلى المناطق الجبلية، وبالتالي إحلال الكيان الأوروبي الدخيل محل المجتمع الجزائري، فاتخذت أسلوب العنف والإكراه والإغراء، وفرض صيغ تفاهم واتفاق مع أصحاب الأرض لتحقيق هدفين الأول يقضي ويجعل هذه الأرض القاعدة المادية لهم، والثاني يتمثل في جعل أصحاب الأرض القاعدة البشرية المسخرة لهم[2].

قامت فرنسا منذ احتلالها للجزائر بإتلاف وثائق الملكية وعملت على نهب ثروات الجزائريين ومصادرة أراضيهم وتحويلهم من مالكين للأراضي إلى عمال بسطاء، فسلبت من الجزائري أرضه وهو صاحبها الشرعي ومنحتها للمستوطنين الأوروبيين، حيث نقلت ملكيتها بواسطة جملة من الإصدارات والقوانين.

أ- مرحلة الاستيطان الرسمي (1830-1840م): La colonisation officielle[3]

ونقصد بالاستيطان الرسمي، اشراف الدولة المباشر على عملية الهجرة والاستيلاء على الأراضي وتشجيع المهاجرين على الاستيطان في الجزائر، وكانت البداية بسلب حوالي 1000 هكتار تابعة (لحسين باشا) بضواحي الحراش[4].

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 22.

[2]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 137-155.

[3]- أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، المرجع السابق، ص 92.

[4]- عماد لبيد، المرجع السابق، ص 34.

حيث قامت الإدارة الفرنسية من أجل دعم حركة الاستيطان على اخضاع السكان الأصليين والاستيلاء على أراضيهم بالقوة، كما أنشأت العديد من القوانين والمراسيم عملت بها لعملية التوطين من بين هذه التشريعات:

قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك وتحويلها إلى أرض المعمرين الأوائل وقد سعى الجنرال كلوزيل (Clauzel) إلى الحصول على الأراضي من أجل تكثيف عملية الاستيطان[1].

إذن عملت الإدارة الفرنسية الاستعمارية من أجل اتجاح سياستها الاستيطانية على تهيئة الوضع وكانت الأرض المسألة الأولى التي هددها الاستيطان الفرنسي.

وكانت أول محاولات الاستيطان الرسمي سنة 1832م، حين وصلت ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسري بحيث قسمتهم السلطات الاستعمارية في الجزائر إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: 50 عائلة أقامتها في دالي إبراهيم ووزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الاجمالية 227 هكتار. **(انظر الملحق رقم 01)**

المجموعة الثانية: تكونت من 23 عائلة أقيمت في قبة ووزعت عليها 93 هكتارا من الأراضي الزراعية الخصبة[2].

فإن الرغبة القاطعة لفرنسا في استيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22 جويلية 1834م، الذي ألحق الجزائر بفرنسا وجعلها تابعة لها وشجع الهجرة وطمأن المستوطنين على البقاء في الجزائر. وتم تعيين الجنرال الكونت (ديرلون) (Derlon) حاكما عاما على الجزائر بناء على توصية اللجنة الافريقية الذي أكد بدوره للكولون تأييد فرنسا المعنوي والمادي لهم كما عمل كل من العقيد (دي لاموريسيار) (Delamoriciere) والعقيد

[1]– حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، ع 3–4، جامعة سيدي بلعباس، ص 150.

[2]– قاصري محمد السعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830–1962) دار الإرشاد، الجزائر، 2013م، ص ص 318–319.

(بيدو BEDEAU) على إنشاء مراكز استيطانية كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر[1].

حيث فكر لاموريسيار أن يطبق مشروعه في إقليم وهران داخل مثلث محصور بين وهران ومستغانم ومعسكر وتم توطين حوالي 5000 عائلة فلاحية توزعت على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها 80.000 هكتار، تسند فيها مهمة الاستيطان إلى الرأسماليين ومن بين المهام الموكلة إليهم انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة أو طردهم منها وتحقيقا لهذا الغرض طلب (لاموريسيار) من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوروبية، أما الجنرال (بيدو) قدم مشروع مماثل في إقليم قسنطينة مرورا بالقالمة[2].

وعندما تتبع السياسة الفرنسية الاستيطانية نجد هناك تشجيع كبير من طرف السلطات الاستعمارية ومن بين ذلك ما صرح به الجنرال (فالي) سنة 1839م عندما امتدت مقاومة الأمير عبد القادر إلى سهل متيجة حين قال: «يجب إدخال للمعمرين إلى الجزائر ولو بالقوة»[3].

وفي نفس السنة 1839م، تم حجز أراضي القبائل التي حاربت مع الأمير عبد القادر وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم ليلتحقوا بالمقاومة، تسلم رهبان نظام (لاتراب La Trappe) قرب سطاويلي 1020 هكتارا و62000 فرنك وبفضل التدعيمات كثيرة والعتاد الذي أعطي لهم صنع رهبان لاتراب من ملكيتهم أرضا مزدهرة للتعمير وسلموها سنة 1904م إلى عائلة بورجو وهم من معمرون كبار من البروتستانت[4].

---

[1]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص ص 51-52.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 52، 53.

[3]- قاصري محمد السعيد، المرجع السابق، ص 320.

[4]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830م-1954م، تر: محمد المعراجي منشوراتANEP، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008م، ص 152.

وبالفعل كانت الهجرة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة سببا في التحول الذي عرفته الجزائر إذا كان لها التأثير المباشر على فلاحة الأرض، وحسب دراسة عيس لانمولار، تبين أن الفلاح الأوروبي كان ينتج ما يقارب ثلاثة أضعاف ما ينتجه الجزائري، تحقق هذا الفارق سنوات كثيرة مثلا عام 1838-1839[1].

ومن خلال الإشارات السابقة نلاحظ مساهمة كل من العسكريين ورجال الدين على حد سواء في عملية إرساء قواعد الإستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك لخلق مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة فهم الذين لعبوا الدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الأراضي الزراعية وتهيئتها للكولون المدنيين[2].

وخلال عشر سنوات الأولى من الاحتلال وصل عدد الأوروبيين في الجزائر إلى 25000 نسمة منهم 11000 فرنسي وكانت الحكومة الفرنسية لم تهتم بشكل رسمي بتعمير الجزائر خلال هذه الفترة بسبب اعتبارات سياسية داخلية وخارجية إضافة إلى المشاكل السياسية الفرنسية والصراع السياسي وي المجالس حول المؤيدين للتعمير والمعارضين له. وأخرى خارجية تتعلق بالرأي العام الدولي وفي مقدمته بريطانيا التي كانت تراقب تطورات الأحداث في الجزائر[3].

ب- مرحلة الاستيطان الحر التلقائي (1840-1870):

جاء الاستيطان الحر بعد فشل المرحلة السابقة وهي الاستيطان الرسمي، وذلك بسبب ارتفاع نفقات الدولة على يناء القرى الاستيطانية، فقد شهدت السنوات الأولى من هذه المرحلة توسعا كبيرا للعمل الاستيطاني تحت ضغط الجنرال(بيجو)*، الذي كان يمتلك

---

[1]- عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، المرجع السابق، ص 40.

[2]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 50.

[3]- العربي بلعزوز، السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية 1830م-1900م، مجلة العصور الجديدة، ع 7-8، 2012م-2013م، ص 292.

* - **الجنرال بيجو:** توماس روبير بيجو المعروف بالدوق، ولد في 15 أكتوبر 1784 بليمونج، رقي إلى رتبة مارشال فرنسا في 31 جويلية 1843، اشتهر بالعنف. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 60.

إمكانيات هائلة مكنته من تجسيد نظريته في مواجهة الخطر كمجال آمن للمدنيين، فقد تم إنشاء حوالي 123 مركزا استيطانيا في هذه الفترة وكان أخطر مرحلة عرفتها الجزائر فيما يخص الاستيطان هي فترة بيجو رافعا لشعار "المحراث والسيف".[1]

وللحصول على تأييد لسياسته ألقى خطايا أمام النواب يوم 1840/05/14 حين قال: "في كل مكان توجد المياه الصالحة والأراضي الخصبة يجب أن يقيم المعمرون دون الاستفسار عن أصحابها وعليه فإن إلقاء الضوء على سلسلة تشريعات العقارية الاستعمارية.

وهنا يجب أن نقف على حدود اصطناع ساسة فرنسا المبررات الضرورية للاستيلاء على أراضي الجزائريين ومنحها للمعمرين ويمكننا تتبع ذلك من خلال المراسيم والقوانين الآتية:

1- قرار الجنرال كلوزيل مصادرة أراضي البايلك والأوقاف الإسلامية.
2- مصادرة الأراضي البور والأراضي التابعة للعرش والقبائل.
3- مصادرة أراضي القبائل الثائرة[2].

وفي عام 1841 أصدر الجنرال بيجو وذلك بعد عام من توليه الحكم قرار يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ضد الاستعمار ومنحها للمعمرين الأوروبيين، حيث أعطى بيجو لجنوده الأوامر بأن يخلقوا جوا من الرعب تستحيل فيه الحياة المادية للجزائريين. لذلك اشتملت أوامره على حرق المحاصيل الزراعية، وحجز النساء والأطفال وباستعمال العمليات العسكرية تحت شعار (الأرض المحترقة) نجح بيجو في إضعاف المقاومة الجزائرية التي كان يقودها الأمير عبد القادر، الذي أرغم على التسليم بعد عدة شهور فقط من مغادرة بيجو للجزائر عام 1847م[3] .

---

[1]- عميراوي آحميد وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، المرجع السابق، ص 94.

[2]- قاصري محمد السعيد، المرجع السابق، ص 320.

[3]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900م-1930م، ج2، المرجع السابق، ص 22.

أما فيما يخص السياسة الاستيطانية التي جاء بها والمتمثلة في سياسة المحرات والبندقية فقد استولى على 132 هكتار من الأراضي بني عليها 27 قرية استيطانية[1].

– **مرسوم 21 جويلية 1846:** الذي نص على مصادرة الأراضي البور والأراضي التابعة للعرش والقبائل كما فرض على كل مواطن جزائري سندات الملكية للأراضي التي بحوزته وتلك التي لا يستطيع أصحابها إثبات ملكيتها فتتحول إلى ملكية الفرنسيين[2].

زيادة على هذا فإن مرسوم 1846م مس الأراضي الغير المشغلة تلك الأراضي التي كانت في راحة وفق النظام المعمول به "الزراعة التقليدية" ونتيجة لهذا فقد السكان المزيد من أراضيهم حيث تم انتزاع 168.000 هكتارا في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، وعاد منها 95.000 هكتارا لقطاع الدولة و37.000 هكتار لصالح الأوروبيين إضافة إلى انتزاع 78.000 هكتار في متيجة مست المصادرة 2000 أسرة، أما فحص العقود فمس مساحات قدرت ب2600 كلم^2 في سواحل الجزائر العاصمة وضواحي عنابة ووهران ومن خلال المرسومان 1844م–1846م لم يكن هدفها الوحيد إثبات المكاسب الغير شرعية بل تحديد الأراضي ومصادرتها بطريقة مقنعة، حيث كانت تعين الأراضي الضرورية للاستعمار ثم تطالب الفلاحين بالوثائق لكن السلطات لم تستطيع انتظار الأهالي طويلا فإنها تخضع لعملة الحجز[3].

نلاحظ من خلال هذا القانون حرص السلطات الاستعمارية على فرض سندات الملكية للأراضي وكونها تدرك أن نسبة كبيرة من الجزائريين لا يتوفرون على سندات الملكية، لأن الحكومة العثمانية بالجزائر لم تمنح هذه السندات لكل المواطنين.

وقد جاء في قانون 19 سبتمبر 1848م تأسيس عدة مراكز الاستيطانية منها 12 مركزا بالجزائر و21 مركز بوهران و9 مراكز بقسنطينة، مع قيام الإدارة الفرنسية بتقديم بعض المساعدات كتوزيع البذور وآلات الفلاحة وبعض أعمال الري، وخلال هذه الفترة حيث

---

[1]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، لبنان 1982م، ص 43.

[2]– قاصري محمد السعيد، المرجع السابق، ص 320.

[3]– بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 349.

بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر 283، 131 معمر، وقدر عدد المشتغلين بالفلاحة ب 33.000 فقط، بالإضافة إلى أن هذه الفترة الممتدة مابين (1848م-1849م) تأسيس مستعمرات فلاحية **(انظر الملحق رقم 02)** وظهور أزمة اقتصادية ما بين 1847م-1848م.

مما أدى إلى تضاءل وتراجع فرص نجاح هذه السياسة[1].

- **مرسوم 16 جوان 1851م:** الخاص بتأميم أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية مما دفع هذه الأخيرة إلى التفكير في كيفية الحصول على أراضي جديد لتوطين هؤلاء المهاجرين الأوروبيين خاصة الألزاس واللورين في مقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و60 ألف هكتار من أراضي القبائل أصبحت تابعة للدولة، حيث منع هذا القانون جميع الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابات تقدمها لهم[2].

ومع فرض السلطات الفرنسية لعقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات بدعوى قيامها لأعمال العصيانية تمثلت في إشعال النيران، الأمر الذي تسبب في ردود فعل عنيفة في شكل انتفاضات محلية قامت بها القبائل المجاورة للغابات والتي منها على سبيل المثال انتفاضة 1858م في شرق بلاد القبائل حيث شملت كل من: جيجل، القل وميلة، ضد أوامر الجنرال غاستو Gastu الذي حاول التدخل لفرض عقوبات جماعية على قبائل إثر الحرائق التي نشبت في الغابات[3].

كما يؤكد على أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم، ويستند هذا القانون إلى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل حق ملكية جميع الأراضي التي تشغلها بل لها حق الانتفاع. بينما للدولة حق ملكية جميع أراضي

---

[1]- حياة قنون، المرجع السابق، ص 151.

[2]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 359.

[3]- المرجع نفسه، ص 360.

العرش، هكذا اعتبرت الضريبة على الأرض التي كانت تدفعها القبائل **(انظر الملحق رقم 08)** بمثابة بدل إيجار للأرض، مهد هذا القانون طريق انتزاع الملكية بالعنف[1].

كما مس هذا القانون غابة بني خنيس بجبال بني شقران شمال معسكر التي تغطي مساحتها 3.698 هكتارا إلا أن قبيلة بني خنيس احتجت على قرار المصادرة، حيث كانت تعتبر الغابة ملكا جماعيا، وتم شراؤها وفق عقد مكتوب من باي معسكر عام 1801م بمبلغ 2.500 ريال قد اقترح الحاكم العام الفرنسي للجزائر إخضاع حوالي 2.040 هكتار من أراضي الغابة لقانون 16 جوان 1851م[2].

إن أحداث 1852م التي نتج عنها ميلاد الإمبراطورية الفرنسية الثانية جلب عددا كبيرا من المهاجرين من خلال توسيع العملية الاستيطانية وبرز دور الإدارة الاستعمارية في هذا المجال حيث تم توزيع مساحة 250 ألف هكتار بين سنة 1851م و1861م وإنشاء 85 مركز استيطاني وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الفرنسيين من 65.497 إلى 103322 نسمة أي بزيادة 58 بالمائة. كما شهدت هذه المرحلة بعث مشاريع الأشغال العمومية المختلفة المدنية والعسكرية والبحرية والفلاحية لأغراض استيطانية[3]

- صدور القرار المشيخي Sénatus-consult 1863م: يعد قانون السيناتوس كونسولت 22 أفريل 1863م منعرجا حسما في مجال السيطرة على الأراضي بالجزائر نظرا لأبعاده العميقة فهو يمثل من حيث الشكل ميثاق عقاريا. لكن من حيث المضمون كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية انطلاقا من تحديد أراضي القبائل، وقد تضمن هذا القانون سبعة فصول أو مواد نذكر أهمها[4]:

---

[1]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830م-1960م، تر: جوزف عبد الله، ط1، لبنان، دار الحداثة للنشر والتوزيع،1983م، ص 62.

[2]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 362.

[3]- العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص 294.

[4]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 13.

1)- المادة الأولى: يعلن أن قبائل الجزائر مالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كانت صفة التمتع كل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الأرض تبقى ثابتة لا رجوع فيها.

2)- المادة الثانية: سيتم بصفة إدارية

- تحديد مناطق القبائل.

- توزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي أراضي الفلاحة الأخرى.

- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان.

- **تطبيق قرار مجلس الشيوخ 1863م-1870م:** تعلق قرار مجلس الشيوخ بـ 68.83811 هكتار موزعة كما يلي:

- **أرض ملك:** 28.40591 هكتارا.
- **أرض عرش:** 15.23013 هكتارا.
- **أرض المجالات البلدية:** 13.36492 هكتارا.
- **ملك الدولة:** 1003072 هكتارا.
- **الملك العام:** 180643 هكتارا.

لقد مس هذا القرار 373 قبيلة وتم تكوين 667 دورا بهم 2129052 جزائريا، وهكذا وبصفة شرعية قد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2.520.207 هكتارا يعني 36% من أراضيهم[1].

كما قامت الإدارة الفرنسية بتحديد 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران وهي كالآتي في وذلك طبقا لمرسوم 22 مارس 1865 الصادر في إطار الإجراءات التطبيقي للقرار المشيخي 1863م[2].

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 164، 165.

[2]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 380.

ومن خلال هذا الأخير لم يتمكن الأوروبيين للوصول إلى الحد المطلوب من اكتساب الأراضي الزراعية على حساب الشعب الجزائري والجدول الموجود في يكشف لنا مساحة الأراضي من قبل المعمرين خلال سنة 1863م.

وفي عهد نابليون الثالث صدر مرسوم في عام 1864م يجعل الشراء الحر وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر وبهذا وضع نابليون جدا لسياسة الاستعمار الرسمي وفتح المجال أمام الاستعمار الحر. وبذلك أطلق يد الرأسمالية والاقطاعيين الفرنسيين بملكية الأرض، واستثمارها وتسويق منتجاتها وقد كانت السياسة الاقتصادية في الجزائر تتأثر بدون شك بالتطورات السياسية في فرنسا سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، بالإضافة إلى أن هذه السياسة حرمتهم من بعض الامتيازات وكان المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية في سياسة الاستيطان التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا[1].

- **قانون كريميو**: الصادر في 1870/10/24 م الذي منح حق المواطنة الفرنسية لليهود مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية اليهودية[2].

وفي سنة 1871 م ارتفعت حصيلة الأراضي إلى 5 مليون هكتار، وهي السنة التي اندلعت فيها ثورة بلاد القبائل بزعامة المقراني والشيخ الحداد، وكذا منحت هذه الثورة فرصة للاستعمار الفرنسي، كما ساهمت في زيادة التعمير بحيث ضربت الإدارة الاستعمارية المثل الأعلى في القمع العسكري والقضائي، بمصادرتها ل 446.000 هكتار[3].

ولقد استخدمت الإدارة الأراضي المصادرة نتيجة ثورة المقراني 1871م، لتوسيع مناطق الاستيطان، وقد جاء ذلك في قانون 30 مارس 1871م الذي أباح بمصادرة أملاك الجزائريين الذين يقوموا بنشاط عدائي ضد فرنسا، كما أجبر الجزائريين على دفع حوالي 65 مليون فرنك ذهبي، وتعرضت كثير من القبائل للطرد نحو المناطق الجبلية والصحراوية كعقاب لها، وأدى إلى توسيع حركة الاستيطان بفضل الاستيلاء على الأراضي.

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص 22، 23.

[2]- قاصري محمد السعيد، المرجع السابق، ص321.

[3]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص390.

الجدول رقم 04: الأراضي المخصصة لتوسيع حركة الاستيطان 1872 م -1875 م[1]

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872	23.539هـ	5.221 هـ	52.813 هـ	82.573هـ
1873	21.060	10,763	28.153	59.976
1874	6.038	16.695	39.531	62.264
1875	15.867	12.031	22.655	50.553
المجموع	66.504	44.710	143.152	254.366

- **قانون وارني 1873(WARNIER)**: ففي عام 1873 صدر قانون وارني الذي يهتم بالمستوطنين بالدرجة الأولى لأنه يهدف الى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، وكانت الإدارة الاستعمارية قد صادرت سنة 1871 حوالي 600 هكتارا ووزعتها على مهاجري الألزاس واللورين، وغرمت السكان بحوالي 100 مليون فرنك وعموما فقد صادر هذا القانون 20 من أراضي الشرق و الوسط الجزائري[2].

ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي 22 أفريل 1863، بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، وباختصار فإن قانون وارني 1873 أخضع جميع الأراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي وعمل على إقرار الملكية الفردية وقد اعتبر مثيرا للاهتمام كما قرر وجوب تسيير الادارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكيها لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية وأشكال التعاون والتضامن[3].

ويمكن القول أنهما منحا الوسيلة القانونية للأوروبيين بشراء الأراضي التي تمتلكها القبائل بشكل جماعي.

---

[1]- حياة قنون، المرجع السابق، ص153.

[2]- عميراوي أحميدة وآخرون، أثار الساسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954م، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[3]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 392.

وبدأت سياسة فرنسا الاستيطانية تأخذ شكل أكثر حدة وتصعيدا في هجرة الفرنسيين الى الجزائر في السبعينات من القرن التاسع عشر والعقود التي تلتها حيث أضحت خطة الاستيطان المدروسة وجماعية برفقة تشريعات فرنسية خصصت جزء كبير من الغرامات الحربية التي كانت تفرضها على القبائل الثائرة ضد سياستها الاستيطانية أن يحصل أقل من 30 عاما على 1 مليون هكتارا، فيحين لم يحصل في العهد العسكري (1850م-1870 م) الأعلى 380 ألف هكتارا، وما بين (1881 إلى غاية 1890) تم الاستيلاء على 1760000 هكتارا وتوزيعها على 320 عائلة من المعمرين[1].

- **إصدار قانون الأهالي: 1881م:** طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر ضد الأهالي وتجاوزت كل الحدود فأصدرت يوم 28 جوان 1881م ما يعرف بقانون الأهالي، وهي عبارة عن مجموعة من العقوبات الزجرية، حددت 41 مخالفة خاصة بالأهالي وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897 واستمرت الإدارة في تطويرها حسب الظروف وبفضل هذه القوانين وحل الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي[2].

- **قانون 1887م:** لقد أباح هذا القانون بيع الأراضي بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها، كما تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين (1887-1893) على حوالي 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش وسلمت للمهاجرين الأوربيين أكثر من 120 ألف هكتارا ما بين 1891 و1900م وهكذا قامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح ما بين 4 و5 آلاف لحل الملكيات الصغيرة، وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية وخماسين، فقد سلمت الإدارة إلى

---

[1]- عماد لبيد، المرجع السابق، ص ص 41، 42.

[2]- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، د ط، الجزائر، د د ن، 2007م، ص 38.

المعمرين من سنة 1871م-1880م أكثر من 401000 هكتارا بالإضافة إلى 481000 هكتارا عام 1870م[1].

- **إصدار قانون 1893م:** ومع إصدار هذا القانون الذي نص على بيع الأراضي للجزائريين[2]، توصلت مصالح الاستيطان الأوروبي على إصدار العديد من القوانين والقرارات التي جعلت الجزائريين يفقدون أكثر من مليوني هكتار مع حلول سنة 1930م[3].

ووصلت المراكز الاستيطانية إلى حوالي 202 مركز استيطاني كما تم إقامة حوالي 972 قرية أسكن فيها أعداد كبيرة من المستوطنين الذي بلغ عددهم أكثر من 150000 مستوطن[4].

- **قانون التجنيد الإجباري:** من أبرز العوامل التي دفعت بالهجرة الى فرنسا حيث فرض على الجزائريين أداء الخدمة العسكرية وفق مرسوم 3 فيفري 1912م كتجنيد تكميلي إضافة الى التطوع الذي كان جاريا به منذ بدايات الاحتلال[5].

وهي المسألة التي اهتمت لنشأتها أيضا الإدارة الاستعمارية عبر الصحف والتقارير وتحقيقات عن أسبابها وبواعثها وهي في حد ذاتها تعبير عن قلق فرنسا، وأثارت هذه المسألة حفيظة النخبة الجزائرية بين مؤيد ومعارض والقرنية الجديدة التي حملها التجنيد في العقد الأول من القرن العشرين، هي التقنين المسألة في شكل قانون له نصوص وبنود، وخلقت في نفس الوقت جوا من الرعب في نفوس الجزائريين[6].

---

[1]- عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، المرجع السابق، ص54.

[2]- المرجع نفسه، ص 81.

[3]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 149.

[4]- عبد الحميد زوزو، الهجرة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939م)، المرجع السابق، ص 36.

[5]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 251.

[6]- عيادة حباطي، التيارات الفكرية في المشرق وصداها لدى النخبة العربية في الجزائر (1900-1939م)، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، 2018م-2019م، ص 86.

وعارض الشعب الجزائري قرار التجنيد معارضة شديدة لأنهم كانوا يرون فيه مساس بشخصياتهم الإسلامية، واكتست هذه المقاومة أشكالا مختلفة كالهجرة إلى بعض البلدان الإسلامية كالحجاز وسوريا وتركيا وتنظيم المظاهرات وإرسال الوفود إلى فرسا للاحتجاج ضد الحكومة الفرنسية [1] ونستطيع القول أن فكرة التجنيد الإجباري تضمن هذا المشروع سنة 1912م أن يكون استدعاء الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات.

– وقد ترتب عن هذه الساسة الاستيطانية الفرنسية آثار باللغة الضرر على المجتمع الجزائري تتمثل في:

1– استفحال الفقر والتشرد والجهل، حيث انحدر المستوى المعاشي من 3 قناطير من الحبوب عام 1871 إلى قنطارين ونصف في أواسط القرن العشرين، وكادت تنعدم المدارس.

2– انتشار الأمراض الفتاكة كالسل الذي كان ينشب أظفاره في نحو 400.000 جزائري عام 1946م.

3– استفحال البطالة التي طالت 2.200.000 جزائري من جملة 3.200.000 جزائري في سن العمل عند منتصف القرن العشرين أي بنسبة 65 [2].

لقد أدت هذه السياسة كذلك إلى حدوث اختلال اجتماعي واقتصادي بتفاقم البطالة وتراجع الدخل الفردي السنوي الجزائري كما أصبح أكثر من 82% من الجزائريين يقطنون في الأكواخ القصديرية.

لقد أدى تردي أوضاع المجتمع الجزائري إلى هجرتهم نحو بلاد المشرق و البلدان المجاورة ونحو أوروبا جراء الاستيلاء على أجود الأراضي فينا بين (1830م –1930م) تم بناء 928 قرية استيطانية بحوالي 1.5 مليون هكتار مستولي عليه، وقد حولت الأراضي

[1]– عمورة عمار، المرجع السابق، ص162.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص253.

المسلوبة إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأوروبيين وبخاصة كروم الخمر[1].

ولقد كانت لهذه السياسة الاستيطانية أسوأ أثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية على المواطن الجزائري وتجلى ذلك في انتشار مظاهر الفقر والأوبئة الفتاكة، وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة، حيث فقد الفلاحون الجزائريون أرضهم التي هي أساس معيشتهم.

كما أدى إلى تأثير بشدة على البنية الاجتماعية الجزائرية من خلال تشتيت القبيلة التي كانت تمثل الإطار الاجتماعي والسياسي للشعب الجزائري وحدث توازنها ضمن منظومة يجمعها العامل الديني والأراضي الزراعية المشتركة وليس الروابط البيولوجية والاجتماعية [2].

تعتبر سنة 1871م سنة حاسمة في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، كما كان لها تأثير بالغ في تاريخ المجتمع الجزائري وتطور المقاومة الجزائرية بثورة أدت إلى الانتقام من السكان الجزائريين ومصادرة أملاكهم وانتهاج سياسة استعمارية عرف سياسة الاستيطان الرسمي، والتي تضمنت تطور عدد المهاجرين الأوروبيين وتزويدهم بمساحات واسعة من الأراضي مجانا وإنشاء المدن الصغيرة التي سمحت للمهاجرين الأوروبيين بتوغلهم في الريف الجزائري ونظرا لمكانة الفلاحة التي كانت تمثل المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للفرد الجزائري، قد شكلت له دافعا رئيسيا للهجرة ووجدوا أنفسهم أمام اختيارين إما الانطواء على النفس والرضا بالعيش في بؤس شديد أو الهجرة نحو المدن المجاورة[3]. وقد قدر بعض الخبراء بأن المساحة المنزوعة من الأراضي تقدر بحوالي 5000.000 هكتار[4].

---

[1]- أحميدة عمراوي، آثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، المرجع السابق، ص ص 50-51.

[2]- عماد لبيد، المرجع السابق، ص ص 46-52.

[3]- أحمد بن جابو، المرج السابق، ص ص27، 28.

[4]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، منشورات (م و د ب، و ث أ ن)، الجزائر، 2010م، ص 124.

سعت فرنسا من خلال ممارسة الاستيطان على نطاق واسع في الجزائر إلى إخلاء الأرض الجزائرية من العنصر المحلي وليحل محله العنصر الأوروبي المستوطنين وهو ما يضمن للسلطات الاستعمارية الفرنسية استمرار وجودها في الجزائر وأد كل هذا إلى إفقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم فتحولوا، من ملاك أراضي إلى خماسين، وتضاءلت أجورهم.

ويعتبر الاستيطان من الأسباب الجوهرية التي دفعت الجزائريين نحو الهجرة نحو البلاد الإسلامية، فقد استفاد المستوطنون دون الأهالي بامتيازات كثيرة واعتبروا الجزائر ملكية خاصة لا ينافسهم فيها أحد.

المبحث الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من الهجرة

لم يكن الموقف الفرنسي تجاه المهاجرين الجزائريين أقل اضطرابا وترددا وخوفا من موقف الدولة العثمانية إن كان لكل دولة أسبابها[1]. إذ انقسمت وجهة نظرهم إلى الهجرة في بداية الأمر إلى قسمين مختلفين، فبينما كان ينظر الفريق الأول منهم إلى أنه يجب إبعاد الأهالي الجزائريين بكل الوسائل والطرق من وطنهم لإفساح المجال لهم لبسط نفوذهم الاقتصادي والسياسي على البلاد[2]. وبعضهم آخر كان يرى إغلاقه وتضييقه لاستخدام الجزائريين كأيدي رخيصة وأجراء في ذات الأرض إلى انتزعت منهم وظلت فرنسا سنوات طويلة تتراوح بين التغاضي عن وصول الجزائريين الذي لم تترك لهم خيارا غير ترك بلدهم إلى المشرق العربي وبين منع هذا الوصول ومطاردتهم[3].لكن في نهاية الأمر تبنت الإدارة الاستعمارية الرأي الثاني وجسدته على أرض الواقع لمجموعة من القوانين والإجراءات التي هدفت بها ردع الأهالي عن الهجرة.

أ-سياسة فرنسا اتجاه الهجرة:

اعتبرت فرنسا هجرة الأهالي تجاوزا واخترقا للحدود المرسومة لهم، إذ أقلقت المسألة الإدارة الاستعمارية عقودا متتالية من القرنين التاسع عشر والعشرين، فخلقت حواجز تمنع هذا التواصل فضاعفت قوانين رادعة، وراقبت ورصدت الحركة عبر الحدود وسخرت مصالحها الإدارية والأمنية للوقف أو التخفيف من وتيرتها[4].

[1]- سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م، ص 73.

[2]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م-1819م، المرجع السابق، ص 56.

[3]- سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص 73.

[4]- عايدة حباطي، المرجع السابق، ص 98.

1-التقارير الإدارية:

شغلت حركات الهجرة إلى الديار الإسلامية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 1890، 1911 شغل الإدارة الاستعمارية، ويعود ذلك إلى اعتبارات ترتبط بما أسمته الإدارة أمن المستعمرة، لقد خشيت السلطات الفرنسية أن تكون هجرة الجزائريين سببا في انتشار الاضطرابات الثورية، بمجرد أن تتجه الأنظار إلى الهجرة. فتفقد الإدارة ثقة الأهالي وتنتشر موجات القلق في بعض المقاطعات إلى حركات ثورية لا تحمد عقباها، لذا كانت الإدارة الفرنسية تهب كلما ظهر خطر الهجرة[1]. مما جعلها تشكل لجان تحقيق في المسألة ودواعيها، خلصت إلى تقارير احتفظ الأرشيف الفرنسي بالمئات منها، صدر بعضها بأمر من الحكومة العامة، كتلك التي تزامنت مع هجرة الأصنام 1899، تلمسان 1911 كتقرير لوسياني Luciani*.

عن الأولي وباربديت Barbedute، وصاباتيSabatier عن الثانية، وتقارير أخرى صدرت على مستوى البلديات، كتقرير فارني Varnier عن منطقة برج بوعريريج[2]. وعن ذلك كتب السفير الفرنسي السيد منتيبال Montebelle إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي يقترح عليه أن يطبق على الجزائريين تلك الإجراءات التي طبقتها روسيا على الذين غادروا البلاد دون إذن منها، ومن بين ما اقترحه هذا الأخير هو إلغاء منح جوازات السفر للأهالي الجزائريين، وحرمانهم من حق الحماية الدبلوماسية الفرنسية في الأراضي العثمانية وتجريدهم من الجنسية الفرنسية[3]، ومن القيود الفرنسية لمنع الهجرة إلى تونس عدم منح جواز السفر وهو ما يحتم على الجزائريين أخذ طريق أخرى للهجرة، وتدخل كذلك الحاكم العام شانزي

---

[1]- محمد غالم، من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية، إنسانيات، 12-2000، ص ص 27-38.

* - **تقرير لوسياني:** يعد من أهم المصادر التاريخية لاحتوائه على معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية أعده صاحبه بأمر من الحاكم العام بقصد تتبع الأسباب والدوافع الهجرة و طلبات رخص الرحيل في منطقة شلف الأنظر: العربي بلعزوز، هجرة سكان منطقة الشلف إلى الشام بسنتي 1894-1998، من خلال تقرير لويساني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص 3.

[2]- عيادة حباطي، المرجع السابق، ص ص 88، 99.

[3]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م-1819م، المرجع السابق، ص 57.

سنة 1875م لمنع الهجرة، لأنه وبحسب تقارير المقيم الفرنسي بتونس هذه الهجرة تضر بسمعة فرنسا ليس في تونس فقط بل في المشرق برمته، كما منعها أيضا جول كامبون.

سنة 1985 م وهو نفسه الذي استصدر فتوى من علماء المشرق تحرم الهجرة الجماعية سنتي1910-1911[1] وكذلك الحاكم العام شارل جونارcharles jonnart* منع الهجرة وأغلق الحدود الجزائرية مع تونس[2]. رغم كل تلك الإجراءات والتقارير لم تتمكن الإدارة الاستعمارية في النهاية من الحد من ظاهرة الهجرة بل على عكس كل تلك الإجراءات لم تعطي أي نتيجة بل لعلها أعطت نتائج عكسية وفي الأخير بمؤسساتها ومصالحها فشلت في احتوائها واستيعابها.

2-الصحافة الاستعمارية:

مع تزايد وتيرة الهجرة وأعداد المهاجرين، تحركت الدوائر الحكومية في الجزائر وفرنسا، إذ خشيت على سمعتها لأن حركات الهجرة إلى البلاد الإسلامية كانت تترك انطباعا سيئا على الرأي العام في فرنسا والعالم الإسلامي، فهي توحي بأن أهالي المستعمرة يئنون تحت نير الظلم والاستعباد وبالتالي يجب العمل على إيقافها وإلا تحول المهاجرون الجزائريون عند وصولهم إلى دعاة معادين لفرنسا وأعداء الناقمين عليها.

حيث قامت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر، وحتى بعض التي كانت تصدر في فرنسا بحملة كبيرة تحذر الجزائريين من مغبة الهجرة إلى الأراضي العثمانية."... كثير من العائلات الجزائرية، ذهبت ضحية دعاية كاذبة وغادرت الجزائر خلال سنتي 1888-

[1]- خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939م، دار كردادة، أدرار، ص 272.

* - **شارل جونار**: هو حاكم الجزائر ثلاث مرات بمطلع القرن العشرين تميزت سياسته بالقمع الإداري الشديد تمثل خاصة في إنشاء المحاكم الرادعة، 1906، دعا إلى الانفتاح الحضاري وإصلاح أحوالهم ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 327.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج5، 1830-1954، المرجع السابق، ص 476.

1889. لتهاجر إلى المشرق، وبعد أن هامت مدة طويلة في مصر وسوريا، وعانت ما عانته من الفقر المدقع طلبت من الحكومة الفرنسية مساعدتها على عودة من حيث أتت[1].

ونشطت الصحافة المحلية من جهتها للبحث والكشف على السبب الذي أضر بالأهالي، ويهدد بإلحاق الضر بالمستعمرة كلها، من هذه الصحف نجد Tebessa la Démocratie de L'Islam de Bone التي اتهمت صراحة قانون الأنديجينا وأخطاء الإدارة الفرنسية والسياسية الاستعمارية بوقوفها بطريقة مباشرة وغير مباشرة وراء خروج الأهالي، واهتمت كذلك صحيفة الأخبار L'Akhber جديا بالمسألة وأبرزت أمور كثيرة ودعت الرأي العام، الفرنسي إلى الاهتمام بالمسلمين ومساعدتهم على النهوض بأحوالهم وتخفيف من الضرائب التي لا تفرق بين الغني والفقير[2].

ولم يكتف الفرنسيون بوقف الهجرة وغلق الحدود بعد هلع سنة 1911 بل ردوا على دعاية الجامعة الإسلامية بدعايتهم الخاصة، فالصحيفتان الصادرتان عن الإدارة الفرنسية، الأخبار والمبشر، قد ضاعفتا من دعايتهما واصفتين فرنسا بأنها أمة إسلامية، ومعطيتين معلومات مثبطة عن حالة المهاجرين الجزائريين في الشرق الأدنى[3].

3-التشريعات القانونية:

أصدرت المصالح الفرنسية قرارات ومراسيم بهدف تقييد ومنع التدفقات البشرية الإضافية نحو الأراضي الإسلامية، وقد خصت هذه التشريعات بشكل رسمي المهاجرين بجوازات سفر مرخصة من الإدارة الاستعمارية في الجزائر ومختلف السفارات في الدول العربية التي تستقبلهم، وارتبطت المضايقات بشروط تتعلق بمنح جواز السفر، وتوفير ضمانات بالعودة إلى المنزل والظروف المتعلقة بالمسافر مثل سجلاته الجنائية، وعدم ارتكاب جرائم ضد السياسة الفرنسية وأخرى تتعلق بالسلامة العقلية والصحية[4]. وأما منع

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي 1847-1918 م، المرجع السابق، ص 40.
[2]- نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 237، 238.
[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 126.
[4]- عايدة حباطي، المرجع السابق، ص 101.

الهجرة فقد ثبت تدخل الحكام الفرنسيين فيها عدة مرات، وكان القناصل الفرنسيون أنفسهم في الشام وغيره يطالبون بمنع الهجرة لأنها تضر بسمعة فرنسا في المشرق[1].

اتخذت الإدارة الفرنسية مواقف حازمة من الهجرة الجزائرية نحو الأراضي العثمانية منها إلغاء منح جوازات السفر للأهالي الجزائريين وإخضاع الذين هاجروا منهم إلى تونس لرقابة صارمة، باعتبارها مستعمرة فرنسية وإجبار المقيمين فيها بدون ترخيص من الإدارة الفرنسية على العودة إلى مناطقهم الأصلية، حتى واستلزم ذلك استعمال القوة ضدهم، وبالفعل ذلك ما حدث ففي سنة 1889 تعرض الجزائريين المتواجدين في تونس لطرد ومهانة الفرنسيين، مكبلين بالأغلال تحت رقابة الشرطة الفرنسية التي كانت تعمل في تونس[2].

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 476.

[2]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م–1918م، المرجع السابق، ص 58.

الفصل الثاني

حركة المهاجرين الجزائريين نحو البلدان العربية الإسلامية

المبحث الأول: اتجاهات الهجرة الجزائرية

المبحث الثاني: دراسة إحصائية لظاهرة الهجرة

المبحث الثالث: نشاط المهاجرين في المهجر

المبحث الأول: اتجاهات الهجرة الجزائرية

أ-المغرب العربي:

فتح باب الهجرة في الجزائر منذ سنة 1830م أي منذ بداية الغزو الاستعماري الفرنسي للجزائر وكانت في اتجاهات مختلفة وفي أزمة متفاوتة والأسباب متعددة وكل تلك العوامل كان مصبها الرئيسي هو الاحتلال الفرنسي وأولى هاته الهجرات حدثت بعد النكبة الأولى للاحتلال فعندما تأكد الجزائريين من استحالة هزيمة فرنسا التي احتلت بلدهم وجردتهم من أراضيهم وأموالهم وأخضعتهم لسيطرتها وحرمتهم أبسط حقوقهم فاستقر الرأي على ترك البلاد[1] وهجرة نحو بلدان عربية أخرى أي (دار الإسلام) مثل دول المغرب العربي، (المغرب الأقصى، تونس وليبيا)، ودول المشرق العربي بلاد الشام، حجاز، مصر، اسطنبول).

بحيث خرجت أعداد كبيرة من الجزائريين كانت وجهتها الأولى نحو البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب وكانت الهجرة في البداية من مدينة الجزائر ثم تلتها للمدن الأخرى وشملت عادة أعيان البلاد وأغنيائها وعلمائها وفي المراحل التالية للاستعمار شملت الهجرة القرى الريفية أيضا والمناطق النائية وكل هذه الأنماط من الهجرة كانت اضطرارية فبعضهم هاجروا هروبا من حكم الفرنسيين وبعضهم فعل ذلك طلبا للعيش في كنف الإسلام والحرية الدينية وجل المهاجرين بعد 1850 فعلوا ذلك لأنهم فقدوا أراضيهم التي استولت عليها الإدارة الاستعمارية كما هاجر آخرون بعد فشل الانتفاضات وتعرضهم للعقوبات الصارمة ووضعهم تحت طائلة (قانون الأهالي) البغيض[2].

وغيرها من الأسباب والدوافع التي سبق ذكرها والتي أرهقت الجزائريين جمعاء، واستمرت الهجرة إلى المغرب ثم المشرق وهذا يعني أن الوجهة الأولى للجزائريين كانت المغرب الأقصى وتونس، بسبب حكم الجوار وقرب المسافة وترابطهم مع دين الإسلام.

---

[1]- فاطمة تتة، عفاف قوق، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1900- 1914، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، جلفة، 2016 ،2017، ص 31.

[2]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، المرجع السابق، ص 473.

والحديث من الهجرات الجزائرية الأولى، لا يمكننا الحديث إلا عن الهجرة إلى المغرب الأقصى.

1-المغرب الأقصى:

رغم حالة التأزم والتوتر التي ميزت العلاقات الجزائرية المغربية خلال العهد العثماني إلا أن هذا الأمر لم يحول دون انتقال العديد من الجزائريين إلى المغرب الأقصى والاستقرار بها إما للدراسة أو ممارسة التجارة. وقد ازدادت وتيرة الهجرة الجزائرية نحو المغرب بعد سقوط مدينة الجزائر سنة 1830م بيد الاحتلال الفرنسي هروبا من جرائم هذا الأخير وخوفا على شعائرهم الدينية1.

فمن المدن المغربية التي كانت أكثر استقطابا لهؤلاء الجزائريين، وجدة، فاس، طنجة، تطوان*، مراكش، الرباط... وكانت غالبية الجزائريين قد قدموا من تلمسان، معسكر، مستغانم، العاصمة، البليدة ووهران أي من الغرب الجزائري. ومن بين العائلات الجزائرية التي اشتهرت بالهجرة إلى المغرب الأقصى نذكر منها: عائلة المشرفي، عائلة المجاوي**، أما من القبائل فكانت أشهرها حميان، أولاد سيدي الشيخ وبني عامر، حيث حافظت تلك العائلات الجزائرية في المغرب على نفس الوظائف الاقتصادية والتجارية التي كانوا يمارسونها في الجزائر2.

---

[1]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 266.

[*]- **تطوان أو تطاون:** مدينة شهيرة في شمال المغرب كانت محل صراع تاريخي بين المغرب الأقصى وإسبانيا والبرتغال إلى غاية 6 فيفري 1860 حيث خضعت للاحتلال الإسباني، **ينظر**: فارس العيد،المرجع السابق، ص 66.

[**]- **عائلة المجاوي:** من بين الذين مثلوا هذه العائلة في الهجرة نحو فاس عبد القادر المجاوي (1332هـ-1912م) الذي انتقل مع والده إلى المغرب وواصل تعليمه في كل من طنجة وتيطوان واستوطن بمدينة فاس لكنه لم يستقر بهذه المدينة وعاد إلى الجزائر وعمره 22 سنة، وحل بالمدينة في حدود سنة 1288هـ-1870م وعليه يمكن القول أن هجرة المجاوي مؤقتة ولا ندري سبب عودته هل هو حنين إلى الوطن؟ أم استقالته واستدرجته السلطات الفرنسية عن طريق عملائها في هذه المدينة وهذا كما يفسر فيما بعد توليه وظائف ومناصب في الإدارة الفرنسية. ينظر: محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1930، 1936، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 58.

[2]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 267.

لكن رغم كثرة اللجوء إلى المغرب فإن عدد المهاجرين المستقرين فيه لم يكن كبيرا، فهل ذلك راجع إلى أنهم كانوا يتخذون للعبور فقط؟ أم إلى أن المهاجرين قد رجعوا إلى الجزائر بعد استقرار الوضع؟ لكن الغالب هو الاحتمال الثاني، لأن القبائل المهاجرة قلما كانت تطيل الإقامة في المغرب أما الأفراد فكانوا يفعلون، ولاسيما إذا كانوا من ذوي العلم والثقافة والتجارة وغيرها من المهن الحرة[1].

إن مرحلة القرن التاسع عشر شهدت تزايد عدد العلماء الجزائريين في المغرب بحيث ما يميز هاته المرحلة عن المراحل الأخرى هي عندما وضع الفرنسيون أيديهم على البلاد، وقاموا بعزلها لمدة قرن وما يزيد عن نصف القرن من الزمن عن باقي أرجاء الوطن العربي، وقد ضيق الخناق على الأهالي بحيث جعل أجيالا كثيرة تولد وتنشأ دون أن تنتقل إلى البلاد الأخرى نظرا للقوانين الردعية الاستعمارية، وهو ما جعلنا نلاحظ أن طلاب العلم الجزائريين في المغرب خلال هذه المرحلة كلهم تقريبا من مناطق الغرب الجزائري، بحيث كان في وسعهم التنقل في المغرب أكثر من غيرهم، وقد يكون للقرب الجغرافي دور كبير في هذا[2].

وكان من أشهر طلاب العلم الجزائريين الذين هاجروا إلى المغرب: الحاج الداودي ومحمد سعيد بن محي الدين، الراشدي الطيب بن المختار، أحمد الأغريسي، وأيضا من أشهر علماء الجزائر خلال القرن 19 في المغرب منهم: محمد سعيد محي الدين بن مصطفى الحسن الجزائري وهو الشقيق الأكبر للأمير عبد القادر، حيث تولى مشيخة الطريقة القادرية في المغرب[3].

كما أن هجرة الجزائريين تجاه المغرب لم تقتصر على منطقة أو مدينة معينة، بل شملت كافة أنحاء البلاد شمالها وجنوبها وشرقها وغربها ونظرا للانتشار الواسع للجالية بالمملكة المغربية فإن المقام لا يتسع لوصف جميع المناطق والمدن والأرياف التي بها

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 487.

[2]– خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون إلى بلاد التونسية، ط خ، دار كردادة، الجزائر، 2013، ص295.

[3]– المرجع نفسه، ص 296.

الجزائريون وتتبع حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل قمنا بتركيز على بعض المناطق التي استقطبت المهاجرين الجزائريين.

ويمكننا أن نحدد مراكز الهجرة في ما يلي:

1-1- تطوان:

تعتبر مدينة تطوان (الثغر) عاصمة شمال المغرب صاحبة الريادة في استقبال المهاجرين الجزائريين بحكم العلاقات الاقتصادية المباشرة مع مدينة الجزائر وبعض المدن الساحلية الأخرى[1]، فحركة الملاحة بين مينائها وموانئ مدينتي وهران والجزائر كانت نشيطة، وهو الأمر الذي خلق نوعا من التواصل الاجتماعي بين الطرفين، ودفع بعض العائلات الجزائرية إلى الهجرة لهذه المدينة والاستقرار بها خصوصا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830[2]، واستقرار جالية جزائرية كبيرة العدد بها.

تذكر الوثائق التاريخية وصول سفينتين محملتين بالمهاجرين الجزائريين من الجزائر العاصمة إلى تيطوان يتشكلون أغلبهم من تجار وجنود وأصحاب حرف، وبعض أعيان وحظي هؤلاء المهاجرين بترحيب كبير من قبل السلطان المغربي والرعية، واشتهرت عدة عائلات جزائرية بها ونذكر البعض منها: أسرة الترجمان التي هاجرت بعد الاحتلال الفرنسي مباشرة، أسرة الطرابلسي التي هاجرت ضمن الأسر التي استقرت بتطوان منذ سنة 1840، وعائلة عبد العزيز (أحمد بن عبد العزيز) الذي ذكر عنه أنه أول من هاجر إلى تطوان، عائلة ابن الشطاب، عائلة بنونة (محمد بنونة*) من تلمسان إضافة إلى عائلة الغنمية[3].

---

[1]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص 50.

[2]- لوصيف موسى، المرجع السابق، ص ص 66، 67.

*- **محمد بنونة:** هو من أعيان حضر مدينة تلمسان كان صاحب تجارة مزدهرة نظرا للعلاقات التي كانت تربطه بمدينة فاس المغربية، حيث كان يستقر بعض أفراد عائلته هناك، ونظرا لنفوذ هذا الأخير بتلمسان عين من قبل أهلها قائدا على سكان تلمسان من غير الكورغوليين، كان له ابن اسمه محمد استقر بوجدة كما له عدة بنات تزوجت بعضهن بتلمسان وتوفي بنونة بعد معركة إيسلي، التي جرت سنة 1844م بمدينة وجدة المغربية، **ينظر:** فارس العيد، المرجع السابق، ص 66.

[3]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص ص 52، 53.

كما وقد ساهم المهاجرون الجزائريون إلى زيادة في تنشيط الحركة الاقتصادية والصناعية والثقافية، إضافة إلى المستوى العسكري وذلك واضح في زيادة نسبة عدد الجيش المغربي في الثغر التطواني إلى ما غير ذلك من حرف والعمارة والتعمير وهذا راجع إلى التفاعل الحضاري بين الطرفين، وقد استقر هؤلاء المهاجرين في أحياء داخل هاته المدينة منها (حومة أحفير) التي كانت فضاء استقبال هام للمهاجرين نظرا لوجود دار في ملك الشريف سيدي عبد السلام بن علي ريسون الحسني العلمي الذي قرر تجسيدها على جميع الضعفاء والمساكين من أهل مدينة الجزائر. كما كانت حومة جامع الكبير من المناطق التي استقر بها الجزائريون أيضا كعائلة "أحمد بن الشطاب الجزائري"، وكذا حومة الوسعة وحومة سوق الغز التي كانت تضم المهاجرين الجزائريين مثال: ابن الصيام، وابن زكري وحسن الجزيري، كما استقرت عائلات جزائرية أخرى بحومة الطرانكات كعائلة ابن الجبار والتلمساني، ودار بابا عصمان، وغيرها من الدور التي كانت تضم العديد من الجزائريين في هذه الحومة[1].

1-2-مدينة وجدة:

لقد كانت اتجاهات الهجرة نحو المغرب الأقصى إلى عدة مدن مغربية خلال هذه الفترة وتعتبر مدينة وجدة* من أهم المناطق التي استقبلت المهاجرين الجزائريين منذ 1830 بحكم قربها الجغرافي من الجزائر، فقد كانت محطة عبور رئيسية للذين لم يستقروا بها وانتقلوا بعد ذلك نحو مدن مغربية أخرى أو الذين عادوا من جديد إلى الجزائر.

ولقد تأسست مدينة وجدة 954م الموافق لـ 384هـ، ووضعها كمدينة حدودية مع الجزائر عرضوها لحروب عنيفة في العهد العثماني وظلت مدينة وجدة تتأثر بموقعها الحدودي طيلة

---

[1]- فارس العيد، المرجع السابق، ص 68.

* - **مدينة وجدة:** مدينة مغربية تقع في المغرب الشرقي غير بعيد عن الحدود الجزائرية المغربية (حوالي 13 كم) قاعدة اقتصادية سياسية، كانت تمثل نقطة عبور المهاجرين بحكم القرب من الحدود وحفاظها على دورها التاريخي (همزة وصل بين العواصم الإسلامية الخاصة بين تلمسان وفاس) يمكن أن تكون مدينة وجدة هي النموذج بين الحواضر المغربية التي يمكن أن تقاس من خلالها أوضاع الجالية الجزائرية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، **ينظر:** محمد يعيش، المرجع السابق، ص 58.

تاريخها وكان على مدينة وجدة وسكانها احتضان المهاجرين الجزائريين والمقاومة الجزائرية وتعتبر هذه المدينة المقصد الأول للمهاجرين الجزائريين ومركز استقرارهم، تذكر المصادر التاريخية ومنها تقرير النقيب "لويس موجان" (L/ Moujan) سنة 1907 أن أول من دخل وجدة من الجزائريين يعرفون بـ "الشراقة"* كما لقبو بالمهاجرين ويعد هؤلاء المهاجرين من أصول الغرب الجزائري وبالخصوص من وهران، تلمسان، معسكر، ندرومة وهذا بحكم الجوار والظروف المتحكمة في الهجرة[1].

وحسب تقرير النقيب "لويس موجان" الذي درس الجزائريين في وجدة بالخصوص فقد ذكرهم على فئات.

- **الفئة الأولى:** وهم أولئك الذين هاجروا إلى منطقة وجدة قبل الغزو الفرنسي للجزائر.
- **الفئة الثانية:** وهم جموع الجزائريين الذين وفدوا إلى المنطقة على إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر تزامنا مع مقاومة الأمير عبد القادر.
- **الفئة الثالثة:** وهم الجزائريون الذين دخلوا المغرب في خدمة الاحتلال بطريقة أو بأخرى.
- **الفئة الرابعة:** سماهم التقرير بـ (المنفيون) ويعرفهم بأنهم أولئك الذين اقترفوا تجاوزات كانت سببا في نفيهم، فروا من المتابعات القضائية، كما يضيف التقرير أن هؤلاء معظمهم سراق والقتلة والمشردين والفارين من الخدمة العسكرية.
- **الفئة الخامسة:** وهم الجزائريون العابرون جاؤوا قصد ممارسة التجارة ولأسباب أخرى أضاف النقيب أن على السلطات الفرنسية مساندتهم من أجل مساعدتهم في التغلغل داخل المغرب.

على الرغم من أن التقرير يحمل معلومات تاريخية لا يمكن الاستغناء عنها حول الهجرة الجزائرية نحو المغرب، ووضعية المهاجرين في هذا البلد إلا أنه لا يخلو من

---

* – **الشراقة:** لقب عرب بادية تلمسان ومن انضم إليهم بالشراقة باعتبارهم يقطنون في الحدود الغربية من الجزائر أي شرق المغرب وعلى غثر معاهدة لالا مغنية سنة 1845م التي رسمت الحدود الجزائرية المغربية وقسمت أولاد سيدي الشيخ إلى قسمين وربطت الشراقة بالجزائر والغالبة بالمغرب، **ينظر:** محمد يعيش، المرجع السابق، ص 58.

[1] – لوصيف موسى، المرجع السابق، ص ص 27، 28.

التناقضات والمخالطات، فهو يحمل بين سطوره سموم التفرق بين فئات المهاجرين الجزائريين وبينهم وبين المغاربة ولا يتضمن معلومات دقيقة وواضحة[1].

وقد شكلت مدينة وجدة مركز جذب كبير بالنسبة للمهاجرين الجزائريين حيث تحولت من مدينة شبه ريفية إلى مركز جذب قوي بالخصوص بعد الاحتلال الفرنسي لها سنة 1907 وضمن حركة الهجرة سجلت الكتابات التاريخية هجرة مجموعة معتبرة من الجزائريين الذين استقروا بوجدة أمثال: أولاد سيدي الطيب بن مصطفى والإخوان مرزوق (الطيب والعربي)[2].

وتتبعا لهذه المنطقة فقط تحليل لمغزى الهجرة الجزائرية إلى المغرب وإلى مناطق أخرى فمدينة وجدة كانت قاعدة أساسية يلجأ إليها الجزائريون للبحث عن الأمن والاستقرار تاركين وطنهم الأم فرارا من البطش والظلم والاضطهاد والسياسية الاستعمارية التي بثت الخوف والرعب في نفوس الجزائريين.

1-3- مدينة فاس:

- تعد حضارة فاس هي الأخرى من المدن الرئيسية في استقطاب المهاجرين الجزائريين قبل وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر لما تتمتع به من موقع جغرافي ودور حضاري وثقافي باعتبارها عاصمة البلاد الرسمية.
- ذكرت بعض الدراسات التاريخية أن أول هجرة جزائرية نحو فاس بعد الاحتلال الفرنسي كانت من مدينة تلمسان سنة 1835 ثم تبعتها هجرة أخرى في نفس السنة من مدينة معسكر على إثر الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال على المنطقة، من هؤلاء المعسكريين والتلمسانيين الذين هاجروا تكونت الأحياء الأولى للمهاجرين الجزائريين بمدينة فاس[3].

---

[1]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص ص 59، 60.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 70، 73.

[3]- المرجع نفسه، ص 75.

وبعد هذه الحملات ازدادت الهجرات الجزائرية بقوة نحو مدينة فاس ويمكن التمييز في هذه الدراسة بين مرحلتين هامتين الهجرة الجزائرية إلى فاس، فالمرحلة الأولى ممتدة بين سنتي (1830- 1842) عرفت في هذه الفترة هجرة كثيفة أغلبها من الغرب الجزائري تلمسان، وهران ومعسكر، وأطلق أصحابها على أنفسهم اسم المهاجرين ارتباطا بالخليفة الدينية التي تشكلها الهجرة عند المسلمين والمرتبطة بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة[1].

- استقر أغلب المهاجرين داخل فاس وقد لقوا بدورهم ترحيبا كبيرا وواسعا من السلطان المغربي والرعية خاصة أن معظم المهاجرين من العلماء والشرفاء[2].

أما المرحلة الثانية بدأت من فترة (1842- 1844) حيث انتقلت أعداد إضافية من مدن تلمسان ومعسكر ومستغانم ومدن أخرى إلى فاس وقبل الوصول إلى هذه الأخيرة توقف بعضهم في وجدة وتازة ومدن مغربية أخرى، كما هاجر معهم الكثير من أنصار الأمير عبد القادر وقد تزايد أعداد المهاجرين وخاصة التلمسانيين لدرجة أصبحت مدينة فاس غير قادرة على استيعابهم فسمح لهم السلطان المغربي بالسكن خارجها[3].

وفي هذا السياق يمكن القول أن الهجرة بلغت أوجها خصوصا بعد سقوط عاصمة الأمير عبد القادر 1843 إلى غاية 1859 حيث يذكر السليماني أهم البيوت الجزائرية بمدينة فاس نذكر من التلمسانيين 12 بيت منهم بيت القريشيين وبيت المزارقة والعجسيين وبني حربيط العلميين إضافة اشتهرت بفاس عدد من العائلات الجزائرية التي كانت لها نفوذ كبير كعائلة ابن ثابت التي استقرت بالمدينة سنة 1865م و عائلة المجاجي وعموما فإن جل هؤلاء المهاجرين من الجزائر قد تمركزوا ببعض الأحياء مثل رأس الجنان، وحي القلقليين كما ينتشرون في أحياء أخرى كحي البليدة وفندق اليهودي وغيرها...[4].

---

[1]- لوصيف موسى، المرجع السابق، ص 31.

[2]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830، 1954، ج 5، المرجع السابق، ص 487.

[3]- لوصيف موسى، المرجع السابق، ص 32.

[4]- فارس العيد، المرجع السابق، ص ص 72، 76.

ومن أشهر العلماء الجزائريين الذين عاشوا في مدينة فاس الفقيه العلامة محمد الخضر والعلامة أحمد الهاشمي المرادي والفقيه الحبيب بن يخلف الشيباني الجعفري، محمد عبد الله المجاوي الحسني والفقيه عبد القادر بن الشيخ المشرفي[1].

إن واقع الهجرة الجزائرية اتجاه المغرب نتيجة للاحتلال الفرنسي 1830م هروبا من جرائم هذا الأخير وخوفا على شعائرهم الدينية واستمرت طيلة القرن التاسع عشر ومع بداية القرن 20 وعرفت الهجرات الجزائرية تصاعدا ملحوظا نحو المدن المغربية مثل (وجدة، فاس، تطوان، مكناس، سلا)، باعتبار أن الهجرة أضحت مظهرا من مظاهر الاحتجاج ضد النظام الاستعماري.

2-تونس:

تعود هجرة الجزائريين إلى تونس والاستقرار بها إلى عهود ما قبل الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر إلا أن عدد هؤلاء ارتفع سنة 1830 إذ أدى الاحتلال الفرنسي التدريجي للجزائر إلى هجرة عدة عائلات جزائرية نحو تونس كمنطقة استقرار أو عبور إلى البلاد العربية والإسلامية[2]، باعتبارها بوابة الشرق بالنسبة للمهاجرين الجزائريين، وإذا كانت الهجرة نحو المغرب معظمها من النواحي الغربية فإن الهجرة نحو تونس **(انظر الملحق رقم 09)** كانت معظمها من النواحي الشرقية مما في ذلك قسنطينة، بجاية، ووادي سوف، عنابة، خنشلة والخنقة، سطيف، بسكرة، تبسة، والحضنة، إضافة إلى المدن الأخرى قريبة من الحدود مثال: سوق أهراس، القالة، أما أهل الوسط والصحراء فكانوا للإقامة بها أو مرورا منها إلى الشرق[3].

---

[1]- لوصيف موسى، المرجع السابق، ص 33.

[2]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 259.

[3]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830، 1954، ج5، المرجع السابق، ص 490.

وقد دفع بالكثير من المواطنين والمثقفين الجزائريين بالهجرة إلى تونس لتستمتع بها من الحرية في ظل نظام الحماية الذي طبقته السلطات الفرنسية وهناك قد تنوعت أشكال الهجرة الجزائرية إلى تونس منها الفردية والجماعية[1] .

وتذكر المصادر الفرنسية تواريخ مختلفة للهجرة الجزائرية فمثلا: "أغسطس بيرك" يذكر السنوات التالية كمعالم بارزة في تاريخ الهجرة وهي (1830، 1832، 1854، 1860، 1870، 1875، 1888، 1898، 1910، 1911) وعليها كل من "أجيرون" و"باردان" وهي (1837، 1845، 1864)، ويذكر باردان أن حركة الهجرة تكثفت بين (1847، 1854). وكانت أولى الهجرات خروج الداي حسين وحاشيته وأعيان العاصمة ثم هاجرت مجموعات كبيرة من معسكر وتلمسان سنة 1832م[2].

كما أدى سقوط قسنطينة سنة 1837م إلى هجرة سكانها الذين توجهوا إلى تونس كما أن عامل فشل المقاومة سببا بارزا في أغلب الهجرات إضافة لسياسة الاستعمار الاضطهادية ابتداء بهزيمة بومعزة سنة 1845م، الأمير عبد القادر سنة 1847م، بوبغلة سنة 1845م، المقراني سنة 1871م ومقاومة بوعمامة سنة 1880م فبعد هزيمة المقراني عام 1871م حدثت هجرات كبيرة من وهران والقبائل وقسنطينة واستمرت إلى غاية 1875م وهجرة أخرى بنواحي سطيف أعيان عنابة بعد احتلالها من طرف السلطات الاستعمارية في نفس السنة وقصدوا تونس وبالخصوص مدينة بنزرت[3].

وازدادت وتيرة الهجرة بعد 1974م خاصة نحو تونس بسبب السياسة الاستعمارية والدعاية الدينية التي وقفت وراءها بعض الطرق الدينية، ومنها الطرق القادرية التي كانت تحرض وتشجع الناس على الهجرة ومغادرة الجزائر على أساس أن المسلم لا يمكنه العيش

---

[1]– جياب فاروق، دور المهاجرين الجزائريين في تونس وتأثيرهم على الحركة الوطنية في الجزائر، مجلة القرطاس، ع4، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2007، ص ص 196، 197.

[2]– فارس العيد، المرجع السابق، ص 79.

[3]– خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900، 1939، المرجع السابق، ص ص 89، 90.

في بلد يحكمه غير المسلمين وكذلك التسهيلات التي وجدها هؤلاء المهاجرون من قبل السلطات التونسية[1].

كما المهاجرون الجزائريون لم يتخذوا من البلاد التونسية منطقة للاستقرار بها بل كان توزيعهم منتشرا من الغرب إلى الشرق ومن الجنوب إلى الشمال، وفي بداية الهجرة كان انتقالهم من مكان لآخر بهدف البحث عن العمل ومكان الاستقرار في المناطق الريفية، عكس ما كان عليه الحال في المدن التي كان الاستقرار بها يأخذ شكل المجموعات المهاجرة حسب مناطقها الأصلية في الجزائر كشكل المجموعة الورقلية، أو مجموعة الوهرانية أو التواتية ... وغيرها[2].

2-1- استقرار المهاجرون الجزائريون بالمناطق الوسطى والشمالية:

تعتبر المناطق الشمالية من البلاد التونسية أهم المناطق التي استقطبت المهاجرين الجزائريين وذلك لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية في النشاط الزراعي، فقد توافد إلى منطقة بنزرت منذ بداية الاحتلال سنة 1830م العديد من الجزائريين، كان معظمهم من المزارعين الأثرياء من مناطق الشرق الجزائري ومن أعيان عنابة وبجاية سنة 1832م، ومن نواحي قسنطينة بعد سقوطها سنة 1837م[3].

فوجود الجزائريين يكاد يطغى على كافة المدن والمناطق التونسية، ومن هنا يتبين لنا أي مدينة في تونس إلا ووجدت فيها أسرة ذات نسب أو أصل جزائري كما أن أغلب الحجاج كانوا يستقرون في تونس بدل العودة إلى وطنهم هذا زيادة على الحركة الطلابية التي تزايد تعدادها ونشاطها في البلاد التونسية[4].

---

[1]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 261.

[2]- أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 194.

[3]- المرجع نفسه، ص 195.

[4]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 261.

وأهم المناطق التي بها المهاجرون الجزائريون زيادة على ما سبق: القيروان، صفاقس، سوسة، خنقة، خنق الحجاج، وادي الرمل، الفحص، المحمدية، باجة، الكاف ونابل وقليبية، قرنالية وبير مشارقة[1].

ومن موجات الهجرة التي توافدت نحو البلاد التونسية كانت في نهاية القرن 19 من نواحي سطيف وقسنطينة وأم البواقي وعين البيضاء ومن نواحي بسكرة ووادي سوف سنة 1895م، أما الهجرات التي انطلقت منذ القرن 20 فكانت هجرة 1910 من نواحي قسنطينة وسطيف وأم البواقي وباقي النواحي الشرقية، بل شملت معظم نواحي الجزائر فاستقبلت تونس أعداد كبيرة من الهجرة الجزائرية نتيجة للقوانين الإضطهادية كقانون الأهالي وقانون التجنيد الإجباري باعتباره نوعا من المخالفة الشرعية التي تمس الإنسان الجزائري في عقيدته[2].

وتوزيع المهاجرين الجزائريين بالمنطقة الشمالية والوسطى، الوافدين من منطقة القبائل وقسنطينة قد استقروا بشمال البلاد التونسية وخاصة تونس العاصمة، أما الوافدون من منطقة الجزائر العاصمة قد استقروا بالمناطق الشمالية الغربية في طبرقة وباجة والكاف، كما توافدت من قبل مجموعات كبيرة من الجزائريين مع الحملة الفرنسية سنة 1881[3].

إن للقرب الجغرافي دور كبير في الهجرة الشرقية وخاصة أن وسيلة النقل وحيدة هي الحيوانات، كالجمال والبغال وإما السير على الأقدام، وكان هذا يشكل صعوبة لأغلب العائلات الجزائرية، مما كانت تقوم بالتوزع على المناطق الزراعية لأن أغلب الهجرات الجماعية يكون نشاطها فلاحي.

2-2- استقرارهم بمناطق الجنوب:

منطقة الجنوب التونسي هي من أهم المناطق التي ارتبطت بكل مراحل الهجرة الجزائرية، فهي منطقة العبور خلال القرن 19 نظرا لصعوبة المناخ وندرة المياه وعدم توفر

---

[1]- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، 1900، 1956م، الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري، ج1، ط 5، دار البصائر، ص ص 272، 273.

[2]- أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 196.

[3]- المرجع نفسه، ص 198.

فرص العمل باستثناء أعداد بسيطة استقرت في مناطق (جريش وقبلي، قابس، قفصة وجرية) وإتباع المذهب الإباضي للعمل في خدمة الزوايا، أعمال الحراسة[1].

وعرفت الهجرات ازدياد اتجاه الجنوب قادمة من ضواحي سطيف، قسنطينة، عقب ثورة المقراني سنة 1871م[2]

ومن أبرز علماء الجزائر ومجاهديها الذين هاجروا إلى تونس أو مروا بها نذكر: قدور بن رويلة من العاصمة، محمد بن الحاج من سيدي عقبة وكلاهما من قادة الأمير وحلفائه ومصطفى بن عزوز الذي هاجر من برج طولفة بعد احتلال بسكرة ومن أكبر الوجوه التي ظهرت في هذه الأسرة ابن عزوز نذكر المكي بن عزوز والشيخ محمد الخضر حسين الذي وصل إلى مشيخة الأزهر إلى جانب الشيخ عبد القادر الباجوري ومحمد عبد السلام وهناك عائلات اختارت الهجرة إلى تونس مثل عائلة المدني وبشوشة والسنوسي والثعالبي وغيرهم[3].

نستخلص بأن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية خلال هذه المرحلة (1830-1914) تميزت بالسرية على الرغم من محاولة سلطات الاحتلال لفرض رخصة السفر وتشديد المراقبة كما تعددت أسبابها ونتائجها على كلا البلدين ومهما يكن فإن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية قد عرفت تطورا مستمرا طوال هذه الفترة وأن أعدادها السرية كانت كبيرة وتوزيعها الجغرافي كان منتشرا في جميع نواحي البلاد التونسية ويزداد انتشارها في بعض الجهات الخاصة منها كمدينة تونس العاصمة والمناطق الحدودية الشمالية الشرقية والغربية الوسطى وهذا ما يدل على الاندماج والتماسك في العلاقات بين الطرفين فالجزائر وتونس تشكل وحدة جغرافية طبيعية متشابهة في ظروفها المناخية والاقتصادية والاجتماعية سهلت التواصل بينهما لبناء الوحدة العربية.

---

[1]- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، 1900، 1956م، المرجع السابق، ص ص 273، 274.

[2]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830، 1954، ج5، المرجع السابق، ص 475.

[3]- المرجع نفسه، ص 490.

3- ليبيا:

الهجرة إلى ليبيا (طرابلس) كانت أيضا شائعة فالذهاب إلى ليبيا كان يتم إما عبر تونس وإما عبر وادي سوف والجنوب الشرقي، وهذا الطريق كان يتطلب معرفة مسالك القوافل ولا يستطيع الذهاب منه إلا المتعودون على جو الصحراء والتعاون بين الجزائر وليبيا بدأ مبكرا، وذلك منذ قيام أحد الشخصيات الليبية بمساعدة حمدان خوجة على ترجمة كتاب "المرآة" وفي الخمسينات كان هناك تعاون بين الجزائر وليبيا فهاجر إليها السكان من جهة بسكرة وأصبحوا من أعيان الحركة السنوسية بعد 1850م. إن عدد المهاجرين الذين استقروا في ليبيا كانوا قلة فقد كانت منطقة عبور يقصدها الحجاج[1].

ب-المشرق الإسلامي:

يعتبر المشرق ثاني وجهة قصدها المهاجرون الجزائريون خلال القرن التاسع عشر بعدة أسباب ملائمة منها الأسباب الدينية، الثقافية، الاجتماعية وكذلك لتوفرها على أهم الأماكن المقدسة لمكة والمدينة المنورة والقدس وأكبر منارات العلم كجامع الأزهر بالقاهرة بالإضافة لاحتضانه باستقلاله عن الاستعمار الأوروبي الذي كان تحت راية الخلافة العثمانية وتساهل السلطات العمانية مع المهاجرون الجزائريون فكانت أهم المناطق التي قصدها الجزائريون هي: الحجاز، مصر، بلاد الشام، إسطنبول، وهذا راجع إلى استقرار الأمير عبد القادر وعائلته بها سنة 1856م، وهذا ما لفت أنظار الجزائريون إليها[2].

وقد شملت هذه الهجرة الأعيان والعلماء الأغنياء، ثم شملت القرى الريفية كما شملت غير الأعيان وكانت هذه الهجرة اضطرارية فبعضهم هرب من حكم النصارى والآخر طلبا للعيش في كنف الإسلام والحرية وازدادت الهجرة سنة 1850م بعدما فقد جل الجزائريون أراضيهم التي استولى عليها الكولون، وابتدأت الهجرة الجزائرية نحو بلاد المشرق العربي من العاصمة ثم تلتها المدن الأخرى كالبليدة، المدية، قسنطينة، وهران، بجاية وتلمسان[3].

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، المرجع السابق، ص ص 493، 495.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 320.

[3]- المرجع نفسه، ص 474.

والجزائريين الذين هاجروا من قبل أخذوا يحثون إخوانهم لاسيما من الأعيان من أجل اللحاق بهم إلى بلاد الشام وفي إسطنبول والحجاز ومصر وكانوا يوفرون لهم الإقامة كما لعبت الطرق الصوفية والدرقاوية والطريقة الرحمانية دورا بارزا في الدعاية إلى الهجرة بضرورة تلك البلاد التي دنسها الكفار والالتحاق بالبلدان الإسلامية الأصلية.

1- مصر:

منذ الاحتلال استقبلت مصر أيضا أعداد من الجزائريين ولقد كانوا يأتونها منفيين أو مهاجرين أو حجاجا، وفضلوا الإقامة فيها بعد أداء فرضهم كما ورد عليها أعداد من الطلبة، إضافة إلى بعض رجال السياسة المغضوب عليهم كما نزلها زائرون ومعجبون بعلومها وصحافتها وآدابها، وكانت الإسكندرية بالذات تستقطب أعداد من الجزائريين، أما في القاهرة فمعظم الجزائريين كانوا يقيمون بحي الأزهر الشريف أو رواق المغاربة، وتعتبر مصر بالنسبة للجزائريين كعبة العلم والحضارة لوقوعها في الطريق الحج[1]، ومن رجال السياسة الذين هاجروا من بلادهم إلى مصر تعرف الباي حسين بن موسى باي وهران الذي كان طاغيا في السن وقد حمله الفرنسيون أوائل سنة 1831م إلى الإسكندرية أما الداي حسين فقد هاجر إلى مصر ونزل للإسكندرية بعد أن فشلت خطته في الرجوع إلى الجزائر[2]، قد سجل مؤخرا هذا العصر كثيرا من أثار ومآثر علماء الجزائر في مصر ويذكر بعضهم أن الطلبة الجزائريين كانوا كثيرين في مصر خلال النصف الثاني من القرن 18 ولتوافدهم على الأزهر بكثرة خصص لهم رواق كان يعرف (برواق المغاربة)، لا يستحق ثباته وجراياته إلا من كان مالكي المذهب بحيث لعبو دورا هاما في المجال الثقافي نذكر الشيخ الحسن الجزائري الرومي، الشيخ المنور التلمساني، أبو العباس المغربي وهو جزائري الأصل[3]، إضافة إلى إذا استقبل مصر العديد من الطلبة، العلماء مثل: محمد بن علي السنوسي ومحمد بن عبد الله الزقاي، الحاج محمد بن الرقيق، الحاج علي بن البشير، محمد الصالح بن مهنة، عثمان

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج5، المرجع السابق، ص 495.

[2]- المرجع نفسه، ص 496.

[3]- عمار هلال، المرجع السابق، ص 161.

الراشدي، والمولود الزربي وغيرهم الذين هاجروا من مختلف أنحاء الجزائر[1]. أما في القرن 19 تكاد الوثائق أن تكون منعدمة باستثناء الوثائق المحفوظة بالأرشيف الفرنسي هذه بالنسبة لهجرة العلماء الجزائريين إلى مصر، وقد عثر الدكتور عمار على وثيقة هامة يرجع تاريخها إلى سنة 1870م التي ستقدم لنا بعض الأسماء.

ومن خلالها نلمس بوضوح أن الهجرة الجزائرية خلال هذه الفترة تضم كبار التجار والملاك وطبقة معينة من الجزائريين أصحاب الأموال وذوي المداخيل المادية على مختلف أنواعها وهذا ما جعل المهاجرين الجزائريين في مصر شهادات القنصلية الفرنسية تتمثل بنفوذ قوي في البلاد، ما جعلهم محل احترام وتقدير بسبب وضعيتهم المادية والاجتماعية ليس من قبل المصريين فقط بل أيضا القنصلية الفرنسية الفاعلة في مصر التي كانت تدافع عنهم وتحمي مصالحهم[2]، والواقع أن مصر كانت مفتوحة لغير رجال الدين أيضا مثل الصحفيين والتراجمة ومن هؤلاء المثقفين الذين زاروا مصر أوائل هذا القرن "عمر راسم" وكان راسم مزدوج اللغة وله غيرة على التراب العربي والإسلامي وارتباط فكري بالجامعة الإسلامية وإطلاع على الفكر الغربي ولاسيما الحركة الصهيونية والاشتراكية، وربما أن هناك علماء آخرين قد ترددوا على مصر غير الدراسة في الأزهر أو التجارة، وقد هاجر إليها إبراهيم أطفيش واستقر بها أما عن المجاوي فلا نعرف إذ هاجر إلى مصر أو للحج[3].

ومن العائلات الجزائرية العريقة التي كانت تقيم في مصر عام 1870م والتي كان لها تأثير هاما اجتماعيا واقتصاديا نذكر عائلات الحاج علي مفتاح ذو مكانة اجتماعية هامة، الحاج محمد التلمساني، السعيد محمد بن الشيخ، عائلة العيادي، السلاوي، عائلة محمد قريبة وابن ساحلية وغيرها، ومن خلال الوثائق الفرنسية وجد أن هذه العائلات الجزائرية عريقة في القدم وقد يرجع انحدارها إلى أصل او نسل شريف بدليل أن القنصليات الفرنسية في مصر أطلقت عليها تسمية (العائلات الشريفة الجزائرية المسلمة)[4] .

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 497.

[2]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام "1847–1918"، المرجع السابق، ص 166

[3]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص498.

[4]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847–1948، المرجع السابق، ص 168.

كما وقد عاش المهاجرون الجزائريون في مصر في جو ملؤه التفاهم والطمأنينة والوئام ليس فيمل بينهم فحسب وإنما جيرانهم ومع كل الذين كانوا يتعاملون معهم.

2-الحجاز:

لم تكن الهجرة إلى مكة والمدينة نشيطة كالهجرة إلى الشام فقد كان الحجاز منطقة فقيرة لا يقصدها المسلمون إلا لأغراض دينية كالحج والعمرة والمجاورة والتعلق بالحياة الروحية مع تحمل كل المعاناة المادية وحتى السياسية أحيانا وكذلك أخطار الطريق. كان الحجاز يعيش على ما تجود به أيدي الحجاج كل عام، ونحن نعلم أن الجزائر كانت تخصص أوقافا تسمى أوقاف مكة والمدينة، وكانت كبيرة بمداخيلها وقد استولى عليها الفرنسيون فور الاحتلال، فحرموا منها فقراء الجزائر كما حرموا منها فقراء مكة والمدينة ومع ذلك هاجر الجزائريون إلى الحجاز بأعداد قليلة منذ الاحتلال سواء أخذوا إليه الطريق المباشر من الجزائر، تونس والإسكندرية أو مرورا ببلاد الشام[1].

ومما لا شك فيه أن الهجرة إلى الحجاز قد ازدادت بسبب فرض الاستعمار التجنيد الإجباري والدعاية للجامعة الإسلامية، كما أن اندلاع الحرب العالمية الأولى ووجود الدولة العثمانية وفرنسا في معسكرين متحاربين لم يمنع الجزائريين من الهجرة إلى الحجاز[2]، ومن أوائل من كتب عن الحجاز من الفرنسيين، بعد أن دخله متنكرا باسم عربي ولباس إسلامي هو "ليون روش"[*] الذي سمى نفسه "عمر" وقد تحدث عن بعض الجزائريين هناك سنة 1842م ومنهم محمد علي بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية، ثم توالت التقارير

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، المرجع السابق، ص 482.

[2]- عبد القادر صحراوي، الجزائريون ورحلة إلى الحجاز خلال العهد الاستعماري الفرنسي، ع4، جامعة جيلالي اليابس، ص 174.

[*]- ليون روش(32 سنة في الإسلام) ولد في مدينة Gronoble بفرنسا في 27 سبتمبر 1809 من أبوين فرنسين وتوفي في نفس المدينة في 26 جوان 1901-1319هـ يعتبر ليون روش شخصية مغامرة يتمتع بذكاء حاد وجرأة في نشاطه المستمر ساعدته معرفته العميقة للغة العربية على فهم ذهنيات وعادات المسلمين وهو أحد الرجال اللامعين في هيئة المترجمين العسكرية الذين أدوا خدمات جليلة للجيش الإفريقي وخولت له مهاراته السياسية للقيام بمهمته الدبلوماسية في المغرب للمزيد ينظر: يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص 13-14.

والكتابات الفرنسية[1]، وضمن نفس السياق تجدر الإشارة إلى بعض مشاهير المهاجرين إلى الحجاز من العلماء الصوفية والثوار مثل الشيخ السنوسي، قدور بن رويلة كاتب الأمير عبد القادر، الشيخ عزيز الحداد وهو ابن زعيم ثورة 1871 والذي تمكن من الفرار من منفاه بجزيرة كاليدونيا الجديدة مهاجرا إلى الحجاز[2]، والبشير الإبراهيمي، أحمد رضا حوحو وغيرهم، فمنهم من اختار الإقامة الدائمة ومنهم من فضل العودة لمراجعة الاستعمار وقد هاجرت العديد من العائلات من سيدي عقبة نحو الحجاز سنة 1893م [3]، ضف إلى ذلك من العلماء الجزائريين المناهضين للاستعمار والمهاجرين إلى الحجاز، أحميدة بن الطيب بن علال الجزائري سنة 1871، وهو باحث تاريخي وعالم بالحديث والفقه، إذ رحل إلى الشام ثم استقر نهائيا بالمدينة المنورة وأيضا علي بن إسحاق ويعتبر صاحب الفتوى الشهيرة التي حكم فيها بالكفر على علماء الجزائر الذين لم يهاجروا بعد الاحتلال الفرنسي لها[4].

وهكذا ظلت الهجرة إلى المشرق العربي والحجاز ومناطق عربية إسلامية أخرى، المنفذ الرئيسي الذي ينفذ منه الجزائريون للعيش في كنف الحرية والروح الإسلامية.

3- إسطنبول: الباب العالي (الدولة العلية):

نقصد بإسطنبول عاصمة الدولة العثمانية عندئذ، والدول الرئيسية التابعة لهذه الدولة والتي لا تدخل ضمن المدن العربية وهكذا فإن بورسة، أزمير وأنضوليا أي عموما آسيا الصغرى كلها وقعت فيها الهجرة أثناء الاحتلال الفرنسي، إن المهاجرين إلى إسطنبول لما كانوا يتوجهون إليها مباشرة، فغالبا ما كانوا يذهبون إلى الحج أو إلى سورية أو الإسكندرية ثم إلى العاصمة العثمانية فنلاحظ أن قضية اللغة تلعب دورا رئيسيا إذ يظهر أن الجزائريين الذين يعرفون اللغة العثمانية كانوا قليلين[5]، ولذلك كانوا يتوجهون إلى البلاد العربية الواقعة بالفعل تحت الدولة العثمانية مثل سورية، الحجاز، ضف إلى ذلك أن الأراضي التي كانت

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 483.

[2]- عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص 175.

[3]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1948، المرجع السابق، ص ص51، 53.

[4]- خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون إلى بلاد التونسية، المرجع السابق، ص ص 306، 311.

[5]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 5، المرجع السابق، ص 501.

توزع على الجزائريين معظمها في سورية والقليل منها فقط كان بأنضوليا، وهكذا يبدوا أن إسطنبول لم تكن سوى العاصمة السياسية بالنسبة للجزائريين وقد كان معظم المهاجرين غير مهتمين بالسياسة لأنهم من الناس العاديين الفارين بدينهم إلى أرض الإسلام والعرب[1].

أما السياسيون فنادرا ما يتخذون إسطنبول دار الإقامة، بحيث كانوا يقضون منها حاجاتهم كالاستقبال الرسمي أو البحث عن عمل مناسب أو الاتصال بشخصيات هامة ثم يغادرونها إلى حيث يستقرون وهذا ما حدث مع حمدان خوجة والأمير عبد القادر وحاشيته بعد إطلاق سراحهم من قبل الفرنسيين حيث نزل الأمير عبد القادر بإسطنبول ثم إلى بورسة، وكان معه بعض الجزائريين لكنه بعد الزلزال الذي حدث في بورسة سنة 1855م اغتنم الفرصة وطلب الانتقال إلى سورية وكان من أشهر من ارتبطت أسماءهم بإسطنبول أيضا الأمراء علي محي الدين ومحمد وكلهم أبناء الأمير عبد القادر بحيث تقلدوا فيها مناصب سياسية وعسكرية ولكن إقامتهم جميعا في سورية[2].

4- سوريا: (بلاد الشام)

4-1- نماذج من المهاجرين الجزائريين:

أول هجرة جماعية وقعت مباشرة بعد توقف المقاومة، وهي هجرة تزعمها أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر على إقليم بلاد القبائل، والتي انتهت مقاومته في فيفري 1847م بحوالي عشرة أشهر قبل انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر[3]، ومن الأسباب التي اضطرت أحمد الطيب بن سالم إلى أنها المقاومة والهجرة ذلك النزاع الذي احتدم بين الحاج عبد القادر وسلطات المغرب عبد الرحمان حيث أرسل أحمد الطيب بن سالم كتابا بهذا الشأن إلى محمد علي باشا والي مصر وأعلمه بالحال الواقع بين الأمير وسلطان المغرب قائلا: "إذا كان المسلمون لا يساعدوننا فنحن نعمل الصلح مع فرنسا لأنه لا يمكننا دوام حربنا أكثر من الوقت الطويل" فرد عليه الباشا " أنه ما دام الحال معك على هذا الشكل

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 5، المرجع السابق، ص 502.

[2]- المرجع نفسه، ص 503.

[3]- نادية طرشون، هجرة الطيب بن سالم وجماعته إلى الشام، 1847، أعمال الملتقى الوطني حول للهجرة إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962، ط، خ، منشورات المهاجرين، الجزائر، 2007، ص 86.

يمكنك أن تعمل صلحا مع فرنسا " لكن محمد علي الباشا أرسل قسم من الرسالة الذي يعرض فيه أحمد الطيب بن سالم لإمكانية الصلح مع فرنسا وبناء على هذا تقدمت فرنسا إلى أحمد الطيب بن سالم تطلب شروطه للتوقيع على الصلح فوضع الخليفة ثلاث شروط:

1- اطلاق سراح الأسرى الجزائريين الذين حاربوا فرنسا.
2- هجرته إلى بلاد الشام.
3- إعادة أملاكه له ليتصرف بها كما يشاء[1].

وفضل الأعيان منهم والعلماء للإقامة في مدينة دمشق وفضل الخليفة أحمد طيب بن سالم الإقامة في عجلون وكان الخليفة أحمد الطيب بن سالم قد أعلم السلطات المحلية عن قرب وصول أفواج أخرى من المهاجرين واختلفت وضعيتهم فاعلة فمثلا أحمد الطيب بن سالم وأتباعه كانت غاية في الفقر والبؤس، لذلك تقدم بطلب المساعدة من السلطات العثمانية فقد جاء في عريضة "نحن لا نريد أن نبقى على هذا الشكل نريد أن نؤمن معيشتنا من المزارعون ومن الصناعيون ويعرفون صناعتهم" وقد قررت السلطات المحلية في دمشق الاهتمام بوضعية هؤلاء المهاجرين مع ضرورة تحقيق في أمرهم[2].

أما عائلات وحرفيين فضلوا البقاء في دمشق وخصوصا في حي واحد يدعى (باب السويقة) حرصا منهم على عدم الاختلاط وتجنبا لأي تحرش من العناصر الأخرى. وقد أنشأ زاوية سميت (بزاوية المقاربة) كانت مفتوحة للمهاجرين الجدد إلى حين يأمنون على أنفسهم وفي سنة 1855م وصلت إلى ميناء بيروت سفينة تجارية " إزبيل" وقد انزلت بالميناء مسلمين جزائريين مع أولادهم ونسائهم وقد تبين من خلال هذا التقرير الذي أورد هذا الخبر أنها ليست المرة الأولى التي يحصل فيها مثل هذا الحدث بل هناك من الجزائريين من يخرجون من الجزائر بدعوى للحج ثم يلجؤون إلى سورية بنية الإقامة فيها[3].

---

[1]- أبو قاسم سعد الله وآخرون، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحة الاحتلال، 1830، 1962، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 86، 87.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 88، 89.

[3]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 202-203.

وأمام هذا الوضع الجديد يلجأ سكان منطقة "الباو الأعلى" إلى الشيخ المهدي السكلاوي مقدم الطريقة الرحمانية الخلوتية يطلبون النصيحة فأعلمهم أنه ينوي الهجرة خارج الجزائر إلى البلاد العربية وقد لبى نداء (الشيخ المهدي السكلاوي) (**انظر الملحق رقم 10**) عدد كبير من سكان المنطقة وركب هؤلاء المهاجرين نفس السفينة التي أقلت الخليفة أحمد الطيب بن سالم من الجزائر يوم 24 سبتمبر 1847م وكان معهم عدد من الشخصيات مثل الشيخ المبارك، سي الحاج عبد الله قاصدين دمشق[1].

كما كانت مدن مثل (حوران، حمص) وضواحيها قد استوعبت بعض العائلات الجزائرية التي هاجرت إليها في فترات زمنية مختلفة، من بينهم كثير من الأثرياء ورجال الأعمال والتجار الكبار والملاك وغيرهم ومن ثمة فهذه الفئة من المهاجرين الجزائريين التي استقرت في سوريا قبل 1856م، تميزت عن الفئات الأخرى التي هاجرت إليها بعد هذا التاريخ ليس بأسباب ودوافع هجرتها فحسب ولكن بالطبقة الاجتماعية والمكانة التي كان احتلتها اجتماعيا وروحيا في وطنها، والتي بقيت تحتفظ بها بفضل امتيازاتها المادية والأدبية، أما الفئة الجزائرية المهاجرة إلى سوريا بعد سنة 1856 م كانت الأقل حظا من الأولى فقد اختلفت أوضاعها المادية والمعنوية[2]، كما عمل خلفاء الأمير عبد القادر دورا كبيرا في التأثير على الهجرة الجزائرية وذلك ما حدث مع السيد أحمد الطيب بن سالم (**انظر الملحق رقم 07**) الذي وجه نداء إلى سكان دلس ونواحيها ليلتحقوا به إلى دمشق فاستجاب له حوالي 80 شخصا ونزلوا في بيروت

سنة 1853 أما في السنة الموالية كانوا أكثر من ذلك[3]. وفي هذا السياق نرى أن من أهم الأسباب والدوافع التي أثارت الجزائريين إلى الهجرة نحو سوريا هو استقرار شخصية الأمير عبد القادر في دمشق وهذا ما جلب أنظار الجزائريين إليها بشكل لم يسبق له مثيل بدليل تضاعف عدد المهاجرين إلى سوريا بعشرات المرات سنة 1860م، وهذا الأمر الذي دفع الكثير من العائلات الجزائرية إلى اتخاذ قرار الهجرة وذلك انتشار بعض الدعاة

[1]– نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، 2007 ص 198.

[2]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847–1948، المرجع السابق، ص 19.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 20، 21.

المحرضين للهجرة في بلاد القبائل والوسط وكان من نتائج هذه الحملة الدعائية كثرة الطلبات للهجرة على المكاتب الفرنسية مما سمحت هذه الأخيرة في شهر ماي 1860م بهجرة أولاد سيدي خالد وبني عامر وهم فرع من واد بردي مهاجرين إلى بلاد الشام مخلفين وراءهم 2600 هكتار من الأراضي[1].

4-2-هجرة الجزائريين بعد فشل ثورة 1871:

بعد ما كانت محاولة تطبيق سياسة الاستيطان الجديدة في الجزائر أحد أهم أسباب ثورة 1871 تحولت فيما بعد إلى ضرورة تعويضه بنظام آخر ألا هو الحكم المدني عام 1868 الذي يعني به الزيادة في الضرائب المجحفة، ومصادرة الأراضي ومنحها للمستوطنين مع استدعاء نساء الأهالي إلى الحاكم[2]، ما فضل غالبية رؤساء القبائل وشيوخها والتخلي عن أشغالهم في الوطن واختيار الهجرة نحو البلاد الإسلامية، فثورة المقراني بالرغم من قصر مدتها إلا أنها تميزت بكبر حجمها وارتفاع عدد ضحاياها وكذا فظاعة رد فعل السلطات الاستعمارية في حجز الأراضي وتقديم مساحات منها للسكان (الألزاس ولورين) الذين فروا من الحرب الألمانية الفرنسية سنة 1870م، ومن جهة أخرى أصدرت أحكام نفي بحق الأهالي والزعماء مثل الشيخ المقراني إلى الخارج مع الأشغال الشاقة[3]، كما استقبلت بلاد الشام في 1871-1900 عددا مهما من العائلات الزواوية المهاجرة من مناطق بجاية والبويرة وتيزي وزو، وكذلك من مناطق الشاوية في الأوراس وجبل آرغيس وغيرها إذ حلوا عند إخوانهم المهاجرين الجزائريين الذين سبقوهم، على العلم أن حالتهم السيئة جعلت من الدولة العثمانية تقدم لهم المساعدات بالسكن والأراضي وتأسيس لهم القرى قريبة التي بدأت بظهور وضعهم سنة 1864، وحقيقة أن الزواوة لم يجدوا في كفاحهم ضد المحتل الفرنسي سوى العرب خاصة عرب الشام والذين وجدوا الزواوة فيهم الأمن وفرص النجاح الاجتماعي

[1]- سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام، صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال، منشورات الحضارة الجزائر، 2013، ص 140.

[2]- نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 218.

[3]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1860-1900، ج1، المرجع السابق، ص 270.

والثقافي والسياسي[1]، الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى التدخل ومنع الجزائريين من تأدية واجبهم الديني خاصة عندما علمت أن معظم الذين يطلبون جوازات السفر من الإدارة الفرنسية بحجة الذهاب إلى الحج، فكانوا يتوجهون إلى سوريا عن طريق البر والبحر ثم يستقرون هناك[2]، وأمام هذه السياسيات الاستبدادية والإجراءات النسقية قرر الأهالي سنة 1874م الهجرة من البلاد وكانت الهجرة عامة بما فيها القطاع الوهراني ومنطقة القبائل، ومناطق من القطاع القسنطيني[3].

4-3-هجرة أواخر القرن 19:

وشهدت سنة 1888 هجرة جزائرية كبيرة إلى سوريا واعتبرتها السلطات الاستعمارية هجرة غير قانونية من الجزائر العاصمة قسنطينة حيث قامت السلطات الفرنسية بتحميل مسؤولية الهجرة التي عرفتها الجزائر العاصمة على الشيخ الطاهر الجزائري باعتباره زار الجزائر تلك الفترة[4].

إن هجرة 1888 لم يكن منطلقها الجزائر فقط بل شملت المهاجرين في تونس الذين قد هاجروا إليها من قبل وكان من أسباب هذه الهجرة الحماية التي فرضتها فرنسا على تونس عام 1881، فهؤلاء المهاجرين حرموا من الامتيازات التي منحتهم إياها حكومة الباي، كما فرض عليهم الخيار بين الأمرين إما التجنيس بالجنسية الفرنسية أو اعتبارهم رعايا تونسيين عليهم ما على الرعايا من الضرائب وخدمة عسكرية[5].

واعتبرت تونس بعد الحماية الفرنسية معبرا باتجاه سوريا بطرق سرية فلم تظل مطمحا للجزائريين بعد أن وطأها الاستعمار هي الأخرى، واستعان الجزائريين في المرور إلى بلاد الشام بالسفن الإنجليزية والإيطالية التي قدمت لهم يد المساعدة دون جوازات سفر وهو ما

---

[1]- سهيل خالدي، الجزائر وبلاد الشام، صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 152-153.

[2]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1948، المرجع السابق، ص30.

[3]-نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 223-224.

[4]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1948، المرجع السابق، ص45.

[5]- نادية طرشون، وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 224-225.

أخطر به المقيم العام الفرنسي في تونس في تقرير له سنة 1888م الإدارة الفرنسية في الجزائر وقد أثارت هذه المساعدات استياء فرنسا واعتبرتها تدخلا في الشأن الفرنسي ويبدو أن في مساعدة المهاجرين إلى الشرق له مبررات تنافسية، فإنجلترا وهي المنافس العنيد لفرنسا، لن ترضى بشكل طوعي أن تنافس حظوظها في المشرق، بينما إيطاليا التي لم تنل نصيبها بعد من الشمال الإفريقي هدرت حلمها في ضم تونس وهي الأقرب إلى مجالها الجغرافي[1].

كما عرفت سنة 1892 هجرة الجزائريين نحو سوريا من بلاد القبائل الذين التحقوا بأهلهم وذويهم في سوريا، أما في سنة 1896 فقد سجل القنصل الفرنسي عائلات جزائرية قدموا جلهم من تيزي وزو، دلس، أزفون، أزكوكور وبجاية واستقر منهم في دمشق أما الباقي فاتجه إلى منطقة طبرية ولاية من بيروت[2].

ويمكن القول أن الهجرة الجماعية مع مطلع القرن 20 ولم يسجل السلطات الاستعمارية في الجزائر أي نزول لجماعات جزائرية في بلاد الشام في عام 1909 وكان ذلك نتيجة حتمية للإجراءات المتشددة التي أصبحت تمارسها السلطات الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية الجزائرية المغربية، ومنع المسلمون الجزائريون حتى من أداء فريضة الحج لمدة 4 سنوات متتالية من 1898 حتى سنة 1901م [3].

لكن بالرغم من هذا إلا أن حملة طلب السفر والهجرة إلى بلاد السورية لم تنقطع إطلاقا لكنها في الغالب تجابه وتواجه بالرفض من قبل السلطات الفرنسية فقط قلة من كان يحصل على رخصة الخروج إلا العائلات الصغيرة التي كانت تنتمي إلى عالم الحرفيين وصغار التجار وبعض الملاك الأراضي الذين ينتمون إلى مناطق (المدية، البرواغية، تمايلات، سور الغزلان) ثم امتدت على مناطق أخرى سنة 1898 فيها سور سهل الشلف، العطاف، واد الفضة، بوغاز وتبسة طالبين رخصة الهجرة فقد ضاقت بهم سبل الحياة في

[1]- عيادة حباطي، المرجع السابق، ص 91.

[2]- نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 224، 226.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 233-234.

الوطن[1]، بالإضافة إلى هذا ظهور أسباب الهجرة الجديدة هي امتداد الأسباب السابقة، فمن المعروف أن الإدارة الفرنسية قد استمرت في التسلط، وخصوصا على الأديان في الجزائر سنة 1907 ولكنها في هذا التاريخ، أعلنت فصل الدين عن الدولة[2]،وقانون التجنيد الإجباري الذي يعد القطرة التي أفاضت الكأس الذي شرع في تطبيقه عام 1910م[3].

ومن جهة أخرى كانت الجامعة الإسلامية سببا آخر هاما في الهجرة الجزائرية بالرسائل التي كانت يبعث بها المهاجرون الجزائريون في القرن 19 إلى ذويهم في الجزائر والتي كانت تصف الحرية والأخوة في الشرق الأدنى[4]،كما لعب فتى مدينة تلمسان شابي جلول دورا كبيرا في تحريض الناس على الهجرة من خلال خطب الجمعة كرد فعل على الإجراء الفرنسي الجديد[5].

وعبرت الطريقة الدرقاوية هي الأخرى عن رفضها لعمليات التجنيد الإجباري ونشط مقدمو الطريقة ومن بينهم "الحاج عمر بن ياس" لدعوة الناس للهجرة إلى بلاد الشام وفي عام 1911 التجأ الحاج عمر إلى دمشق بعد الخطر الذي كان يحدق به[6]، وبدأت موجات الهجرة الجديدة في الظهور أواخر سنة 1909 وبداية سنة 1910 في القطاع الشرقي من الجزائر وخاصة منطقتي قسنطينة وسطيف وحدثت خفية عبر الحدود التونسية والليبية[7]. وقد بلغت ذروتها في خريف سنة 1911م بتلمسان.

وسبب التدفق البشري الثاني من المهاجرين 1911 بمثابة "الهلع الحقيقي أنه يوشك الآن يكون وباء أخلاقيا" هذا ما كتبه" فكتور ديمونتي " الكاتب الفرنسي الذي صدمته هجرة

---

[1]– كمال فيلالي، سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول، منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، قسنطينة، جوان 2009، ص 100.

[2]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج2، المرجع السابق، ص 121.

[3]– نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 234.

[4]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج2، المرجع السابق، ص 124.

[5]– المرجع نفسه، ص 125.

[6]– سهيل خالدي، الجزائر وبلاد الشام، صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال، المرجع السابق، ص 154.

[7]– نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 236.

الجزائريين الجماعية سنة 1911 في مدينة تلمسان، وقد حدث هذا الوباء الأخلاقي أثناء صراع عنيف ضد التجنيد الإجباري الذي عارضه الجزائريون بشدة[1].

4-4-هجرة تلمسان 1911-1914:

من أهم الهجرات التي عرفتها الجزائر عام 1911 (الهجرة التلمسانية) حيث استطاع المئات من المسلمين الحضريين التلمسانيين من مغادرة الجزائر بشتى الطرق والأساليب واحتلت هذه الهجرة حيز ومكانة معتبرة في الصحافة الكولونيالية والفرنسية[2]، واختلفت هجرة الأهالي تلمسان وضواحيها عن باقي الهجرات بكثافتها فهاجر أفراد وعائلات بكاملها عبر الحدود الوهرانية المغربية وأبحرت العائلات إلى بلاد الشام من الموانئ الإسبانية في المغرب الأقصى قاصدة بلاد الشام[3].

كما ظهرت البوادر الأولى لهذه الهجرة مع آخر عام 1910 كرد فعل على إجراءات التجنيد الإجباري وعمليات إحصاء الشباب منذ 1909 فهاجر إلى دمشق قائد واد شولى، "المدعو سي لخضر" ومن دون جواز سفر وكان برفقته 27 فردا من عائلته كما لحق به زيان بن منور وقد ركب هؤلاء القطار الحدود إلى المغرب الأقصى وأقاموا هناك في زاوية الشيخ الصبري مرورا ببليلة ثم تطوان، طنجة، وأخيرا إلى بلاد الشام وعرفت المدن والطرق القريبة من تلمسان (مثل الرشي، سبدو، ندرومة) استعدادات كثيفة للهجرة ما قام الكثير من الأهالي ببيع ممتلكاتهم للأوروبيين من أراضي وعقارات بأثمان بخسة والفرار خفية عبر الحدود المغربية[4].

أما الهجرة الجماعية سنة 1911م لم تكن مقصورة على مدينة أو إقليم فقد غادرت المئات من الجزائريين قسنطينة وسطيف، متجهين نحو سورية[5]. بحيث يقول الكاتب الفرنسي

---

[1]- عيادة حباطي، المرجع السابق، ص 92.

[2]- كمال فيلالي، المرجع السابق، ص 123.

[3]- نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 241.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 242-243.

[5]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 123.

مارسي "إن الحياة الاستعمارية الجديدة كانت من بين الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية، فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم كما كانوا سابقا"، كما أنه يصف هجرة تلمسان الجماعية 1911 بقوله: "رغم الصعوبات المختلفة، ورغم المخاطر لم يترددوا رجالا نساء وأطفالا في مغادرة أرض عاشوا عليها، ودفنوا فيها أجدادهم، ويظهر فيها كل شيء يلح عليهم البقاء"[1]، والأمر الذي ساعد كثيرا على الهجرة التلمسانيين هو العلاقة الجديدة التي استقرت عليها الهجرات سابقة بين العائلات الجزائرية التي أقامت في أرض الحجاز والشام منذ بداية الاحتلال[2]. وأخذ النزوح من تلمسان أبعاد مقلقة بالرغم من القوانين التي أصدرتها السلطات للتصدي لها .

وأمام هذه الحالة من الاضطراب قررت صحيفة (L'écho d'oran) إرسال أحد محرريها وهو (Cag-Gross) إلى تلمسان لتحقيق في آخر هجرة الأهالي بحيث أثار هذا التقارير ضحية كبيرة بين أوساط، كما جاء في أحد تقارير الصحيفة (Le Temps) البارسية إن الهجرة استندت خاصة نصف الثاني من شهر سبتمبر والأيام الأولى من شهر أكتوبر ثم خفت ربما لفاعلية الحراسة التي وضعتها السلطات على الحدود على المغرب الأقصى أو لخشية الأهالي من تطورات الحرب التركية الإيطالية في طرابلس الغرب ولأن عائلات من أعيان تلمسان هاجرت فقد دفع هذا ببقية الناس إلى اتخاذ قرار الهجرة وسادت آنذاك عبارة تقول: "أن الكل يريد الهجرة لأن الجار هاجر"[3].

وهناك اختلافات كثيرة وردت عند بعض الكتاب والمؤرخين وجاء في بعض التقارير حول أسباب الهجرة التلمسانية فهناك من يحصرها في عامل واحد وهناك من يحصرها في التأثيرات الخارجية، بدليل اتجاه صحيفة (L'echo d'oran) في مقال آخر للوقوف على الأسباب حيث ذكرت أن التجنيد ليس السبب الوحيد للهجرة مثلما ادعى ذلك بعض الأوروبيين بل الأسباب كثيرة ومختلفة وهي كلها نابعة عن الوضعية المزرية التي يعيش فيها المسلم الجزائري وما قضية التجنيد "إلا القطرة التي طفح بها الكيل" وراحت الصحف المحلية

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص ص 122، 123.

[2]- كمال فيلالي، المرجع السابق، ص ص 109، 110.

[3]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 243.

الأخرى تكتب عن معاناة الأهالي منها صحيفة (El Hack) الحق الصادرة في وهران التي ذكرت في مقال لها الهجرة تلمسان أن نائب المحافظ كان يشجع الناس على الهجرة[1].

ولقد أدركت هذه الإدارة للمخاطر الحقيقة أمام الرأي الداخلي والخارجي وأسرعت إلى تكوين لجان التحقيق منها تقرير لجنة باربوديت التي قامت بتبنيها الحكومة العامة بالجزائر التحقيق في أمر هذه الهجرة والجديد في أعمال هذه اللجنة، أنها اتجهت إلى استطلاع كل الآراء بما في ذلك آراء السلطات المحلية والمستوطنين والأهالي وذلك تحت ضغط بعض الفرنسيين الذين أكدوا أن تكون اللجنة موضوعية في أعمالها حتى تتمكن من التواصل إلى حقيقة بأكملها[2]، وقد احتوى التقرير باربوديت على عشرات الشكاوي التي أدلى بها المواطنون الجزائريون من تلمسان ونواحيها نلخصها فيما يلي:[3]

1- فأول سبب للهجرة هو التجنيد الإجباري حيث أوضح الأهالي أنهم يرفضونه لأنه يجبر أبناءهم إلى مقاتلة إخوانهم المسلمين في المغرب الأقصى وغيره وأيضا بسبب هذا الابتعاد على دينهم.

2- أما السبب الثاني هو مسألة فصل الدين عن الدولة، لأن إذا طبق في الجزائر قد يؤدي إلى نزع الامتيازات القليلة التي تتسع بعدا بعض المؤسسات الدينية في البلاد وهو الشيء الذي سيؤدي إلى تشريد وضياع الكثير من العاملين في هذا الميدان، على الرغم من أن تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية معترف به قانونا لكن الإدارة الاستعمارية دائما على عرقلتها[4].

3- عدم مراعاة الإدارة الفرنسية لأبسط القوانين الإنسانية مثل قانون الوراثة والممتلكات العقارية وغيرها.

---

[1]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 244.

[2]- المرجع نفسه، ص 245.

[3]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1948، المرجع السابق، ص 218.

[4]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 246.

4- قانون الأندجينا الذي هو أهم العوامل المساعدة على الهجرة تلمسان والذي كان ثقلا على الأهالي إضافة إلى المحاكم الردع والجناية التي تم إنشاؤها في تلمسان إلى جانب ثقل الضرائب الذي يزداد عمله سنة بعد سنة[1].

وغيرها من الأسباب السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية حتى بلغت حركة الهجرة أقصاها. كما تضمن التقرير أيضا بعض الأسباب الخارجية التي حفزت الأهالي تلمسان على الهجرة نحو سوريا منها زيارة الشخصيات المشرقية إلى تلمسان مثل "محمد فريد بك" الذي نزل ضيفا على القاضي (سي شعيب) وقد كتب عن رحلته سنة 1903-1904 في مقالات في صحيفة "اللواء" وانتقد بشدة السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر، وكذلك الرسائل التي كانت تصل الأهالي من المهاجرين إلى بلاد الشام واطلاعهم على ما كانت تكتب الصحف العثمانية والمصرية التي كان تدخل الجزائر خفية[2].

ومن خلال هذا التقارير يتضح لنا أن هجرة تلمسان قد نالت قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف السلطات الاستعمارية والصحافة خلافا للهجرات السابقة التي لم تكن أقل خطورة وكثافة من هجرة تلمسان لأنها أثرت كثيرا على سياسة فرنسا المتبعة في الجزائر فإن الهجرة سنة 1911م كانت خاتمة موجات هجرة دامت حوالي 80 سنة، وهذه نتيجة لحتمية الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية وأيضا الظروف الخارجية التي تحكمت فيها[3]، منها الحرب التركية الإيطالية التي كانت سبب في تعطيل عدة سفن التي كانت وسيلة نقل المهاجرين إلى بلاد الشام إضافة إلى الحرب العالمية الأولى التي بدأت تظهر بوادرها سنة 1914 وتراجع مشروع الدعاية الإسلامية [4].

---

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1948، المرجع السابق، ص 223.

[2]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 243-249.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 253-254.

[4]- عيادة حباطي، المرجع السابق، ص 93.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية لعدد المهاجرين الجزائريين

أ- عدد المهاجرين في المغرب العربي:

هاجر عدد كبير من الجزائريين بعد استيلاء العدو على البلاد لأسباب سياسية وأخرى اقتصادية ودينية نحو المغرب والمشرق الإسلامي وتعددت مقاصدهم، فمنهم من قصد تونس والمغرب، واتجه البعض الآخر إلى الحجاز ومصر وتوجه بعضهم نحو بلاد الشام قد كانوا يظنون الحرية والاحترام والتي لم يجدونها في وطنهم.

لقد كانت اتجاهات الهجرة نحو عدة مدن مغربية خلال هذه الفترة وتعتبر وجدة من المدن المغربية التي استقبلت المهاجرين الجزائريين منذ 1830م، بحكم قربها من الجزائر، حيث وصل تعداد العائلات الجزائرية في أواخر القرن 19 حوالي 300 عائلة موزعة على كل الأحياء[1].

ومع بداية القرن العشرين عرفت الهجرات الجزائرية تصاعدا ملحوظا نحو المغرب الأقصى باعتبار أن الهجرة أضحت مظهرا من مظاهر الاحتجاج ضد النظام الاستعماري الكولونيالي بمؤسساته الإدارية والسياسية والاقتصادية والثقافية كونها شكلا من المقاومة الوطنية ضد الاحتلال[2].

خلال سنة 1905 بلغ عدد المهاجرين حوالي 20000 مهاجر منهم 5000 هاجروا إلى مدينة فاس[3] وحسب الإحصائيات فقد وجد في مدينة فاس سنة 1907 حوالي 300 عائلة من منطقة توات، إضافة إلى مناطق أخرى من المغرب طنجة ومراكش استقطبت عدد من المهاجرين الجزائريين[4].

---

[1]- فارس العيد، المرجع السابق، ص 65.

[2]- إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 140.

[3]- فارس العيد، المرجع السابق، ص 77.

[4]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 267، 268.

ورغم كثرة اللجوء إلى المغرب فإن عدد المهاجرين المستقرين فيه لم يكن كبيرا لأن القبائل المهاجرة لم تطيل الإقامة في المغرب وإن الحرب العالمية الأولى لم يتجاوز ثلاثين ألف مهاجر، وفي بعض المصادر التي ترجع إلى سنة 1907 قبل الحماية الفرنسية فإن عدد المهاجرين من بالمغرب بلغ العشرين ألفا، منهم خمسة آلاف في فاس وهو عدد قليل بالقياس مثلا إلى تونس وبلاد الشام ويذكر مصدر آخر يرجع إلى سنة 1908 أن عدد الجالية الجزائرية بوجدة كان فقط ألف وخمسمائة مهاجر[1].

وتعتبر الإحصاءات المتعلقة بهجرة الجزائريين مرآة عاكسة لحياتهم البائسة في الجزائر نتيجة الوضعية الاستعمارية، ما دفع بهم إلى الهجرة الجماعية، وكانت منطقة القبائل من أبرز المناطق التي عرفت هجرة كبيرة إلى تونس بعد عام 1871 وقد قدر عدد المهاجرين خلال هذه الفترة بحوالي 100000 شخص[2].

وكانت الهجرة عامة بما فيها القطاع الوهراني ومنطقة القبائل، ومناطق من القطاع القسنطيني بحيث قدر عددهم حوالي 700 شخص، وفي سنة 1876 وصل عدد المهاجرين إلى تونس وحدها حوالي 16600 شخصا[3].

وقسمت الجزائر إلى مقاطعات ثلاث متساوية حيث أن المناطق الفقيرة كانت الأكثر تصديرا للمهاجرين بحثا عن العمل في مناطق قبائل الصغرى والكبرى إضافة إلى منطقة قسنطينة حيث تم توزيع المناطق كالتالي:

- **مقاطعة قسنطينة:** خنشلة ووادي الصومام.
- **مقطعة الجزائر:** بوسعادة وشليلة وملیانة.
- **مقاطعة وهران:** سيدي بلعباس، تيارت، فرندة وتلمسان.

[1]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج5، المرجع السابق، ص 487.

[2]– نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 261.

[3]– المرجع نفسه، ص 224.

الجدول رقم 05: إحصائيات أعداد المهاجرين حسب المقاطعات[1]

المقاطعة	الدائرة	عدد المهاجرين
قسنطينة	بوجي	30000
الجزائر	سطيف	26000
وهران	تيزي وزو	40000
	تلمسان	غير متوفر من المصدر

وتتفاوت أرقام المهاجرين المستقرين في الشرق في ظل غياب إحصائيات فرنسة وعثمانية دقيقة، ورغم ذلك وصل عددهم إلى 4 آلاف بدمشق في سنة 1883م، و10 آلاف حسب القنصلية الفرنسية في 1910م، في حين ذكر رقم 17500 في نفس الفترة تقريبا علما بأن الكثير من المهاجرين لا يسجلون أنفسهم بالقنصليات[2].

وأول سجل للجالية الجزائرية بتونس كان سنة 1876م، الذي تم العثور عليه في أحد الدفاتر التي تحمل قائمة اسمية تعدادها 1725 مسجلا على النحو التالي: 937 مسلما جزائري، 640 يهوديا جزائري، 42 من مختلف الجنسيات وهذه الأرقام لا تعكس بدقة العدد الحقيقي للجالية الجزائرية الموجودة في تونس والتي قدرها الوزير الأول خير الدين باشا عام 1876م بحوالي 15000 جزائري، وبدأت هجرة سكان وهران نحو تونس بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، حتى وصل عددهم ما بين 15000 و20000 مهاجرا[3].

[1]– علي زين العابدين، المرجع السابق، ص 25.

[2]– عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص 174.

[3]– محمد بوطيبي، الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة الراصد العلمي، مجلة العلمية دولية محكمة، مج 7، ع 2، جامعة وهران1، بن بلة، سبتمبر 2010م، ص ص 8–12.

وهناك مناطق احتلت المرتبة الثانية بها عدد الجزائريين ما بين 1000 إلى 2500 مهاجر، وهي تضم كل من المراقبة المدنية بتوزر، وسوق الأربعاء، مكثر وتالة وبها حوالي 6260 مهاجرا تمركزوا في الجهات الجنوبية الوسطى[1].

ومن نفس السنة 1876م بلغ عدد المهاجرين نحو تونس حوالي 16600 شخص حيث مارست الغالبية منهم مهمة الزراعة بعد أن منحتهم السلطات التونسية ملكيات زراعية وجزء منهم انخرطوا في الجيش التونسي، وأصبحوا من القوات العسكرية التابعة لباي تونس، وآخرون انخرطوا في الحياة السياسية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي وما يميز وجود الجزائري بتونس عدة خصائص منها تعدد تعاقب الهجرات، مما أدى إلى تزايد وارتفاع عدد الجزائريين بالبلاد التونسية[2].

وقد تكثفت الهجرة الخاصة خلال سنة 1914م، وأصبح الجزائريون يشكلون طبقة واسعة مقارنة بالجاليات المسلمة الأخرى، وكان معظمهم من قسنطينة، تبسة، سوق أهراس والمناطق الجنوبية الأخرى، فعدد المهاجرين بلغ 13000 مهاجرا، وكان من بين المهاجرين إلى تونس عدد كبير من فئة المثقفين، ويرجع ذلك إلى سياسة الاضطهاد الثقافي الذي تعرضوا له من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر[3].

كما شهد الجنوب الجزائري هو الآخر هجرات أولها ضمت 300 فردا قطعوا الجنوب وصولا إلى الجريد التونسي سرا، ومجموعات أخرى من واد سوف وقدرت بحوالي 2000 شخص ومعظمهم من البدو وخصوصا من قبيلتي لعشاش والمصاعبة[4].

---

[1]– أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 181.

[2]– نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ، ص 263.

[3]– صالح عسول، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

[4]– عمار غوادي، الهجرة من وادي سوف وأثرها على حياة السكان، (1854، 1962)، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 51.

وكانت ليبيا منطقة عبور وأمن يقصدها التجار والحجاج، أو المجاهدين الذين انضموا إلى الطريقة السنوسية، وأبرز من هاجر إلى ليبيا كان الشيخ أحمد بن عليوة وبعض إخوته وأولاد عمه حيث هاجروا إلى ليبيا قصد الإقامة فيها، وبعض من بني ميزاب وكان عدد المهاجرين إلى ليبيا قلة لا تحصى[1].

ب- **عدد المهاجرين في المشرق العربي:**

كان المشرق العربي أهم وجهة قصدها المهاجرون الجزائريون وذلك لاحتضانه لأماكن مقدسة الإسلامية، وخلال سنة 1846م لا تكاد نجد في طيات الأرشيف ما يوحي بالهجرة الجزائرية الجماعية نحو الممتلكات العثمانية في المشرق الإسلامي، ومن ثمة فالهجرات الجزائرية التي سبقت هذا التاريخ تمت بواسطة أفراد أو جماعات شدوا رحالهم إلى سوريا لأسباب مختلفة منها ما سبق ذكرناه، ولكن خلال هذه السنة تمت فعلا هجرة جماعية جزائرية متسببة في نزوح أكثر من مئتي عائلة من بلاد القبائل، من بينها 60 عائلة من أولاد شرفة و30 عائلة من بني آيت بوعدة أي 90 عائلة من قبيلة بني غبري وحدها[2].

وقد تميزت الهجرة إلى سوريا بأهمية خاصة نظرا لاستقرار الأمير عبد القادر وعائلته وإخوانه بها منذ عام 1856م ما لفت إليها أنظار الجزائريون فاتجهت نحوها موجات من الهجرة أهمها:

- هجرة حوالي 200 عائلة زواوية عام 1864م.
- هجرة عدد من الأسر الكبيرة من مليانة سنة 1899م.
- هجرة بعض العائلات من سطيف عام 1910م.
- هجرة المئات من قسنطينة وسطيف وبعض مدن الغرب عام 1911م.

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 495.

[2]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي 1847، 1918، المرجع السابق، ص 69.

ورغم أن السلطات الاستعمارية قد سارعت في العام 1911 إلى اتهام الدولة العثمانية وأنصار الجامعة الإسلامية بالتحريض على الهجرة، وحاولت إغلاق الحدود لمنع استمرارها بعد صدور قانون التجنيد الإجباري شهدت هجرة الآلاف إلى المشرق وهناك أعداد هامة أخرى انتقلت إلى تونس والمغرب وليبيا دون أن تثير هجرتها انتباها[1].

وقد بلغ عدد المهاجرين في سوريا عام 1911 حوالي 20.000 مهاجر ونفس العدد كان في المغرب تقريبا، أما في مصر وشبه الجزيرة العربية وفلسطين وتركيا فقد قدرهم الدكتور أبو قاسم سعد الله استنادا إلى المصادر الفرنسية بنحو 10 إلى 15.000 في مصر و 5 إلى 7.500 في شبه جزيرة العرب و 2.500 إلى 3.000 في فلسطين، و5 إلى 6.000 في تركيا الحالية[2].

وحسب بعض الإحصاءات فإن عدد المهجرين الجزائريين المسجلين في القنصلية الفرنسية بدمشق بين سنتي 1856-1858م قد وصل حوالي 79 عائلة أي ما يقارب 480 نسمة، وبعد بضع سنوات ارتفع العدد إلى أكثر من 2500 نسمة مع العلم أن سجلات القنصلية الفرنسية لا تعتبر كمصدر لإحصاء المهاجرين الجزائريين نحو سوريا وذلك راجع لامتناع تسجيل أنفسهم في هاته القنصليات[3].

حيث فر الأعيان والعلماء والقضاة من المناطق الشرقية والغربية مع صدمة الاحتلال إلى المدن الداخلية، كما استقبلت الجارتين تونس والمغرب أعداد منهم بينما شهد المشرق هجرات جماعية، منذ فشل مقاومة الأمير عبد القادر 1847م حيث هاجر ما يقارب 560 شخصا في رحلة بحرية عبر ميناء دلس، كان من بينهم أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر وعائلته والشيخ المبارك سي الحاج عبد الله هو من الأعيان والشيخ المهدي السكلاوي (1784-1862) **(انظر الملحق رقم 05)** مقدم الطريقة الرحمانية[4].

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 320، 321.

[2]- المرجع نفسه، ص 321.

[3]- نوال زراد، الهجرة والتهجير في الجزائر خلال النصف الثاني من ال19 إلى نهايته، المرجع السابق، ص 74.

[4]- عايدة حباطي، المرجع السابق، ص 88.

وأحصى المستشرق الفرنسي ألفرد لوشاتليه (A. Lechateli) (1855-1929) عددهم في سوريا سنة 1907م حوالي 8500 من بينهم 3542 استقروا بالمدن السورية[1].

وعرف العقد الأخير من القرن التاسع عشر (1888-1899) توافد أعداد إضافة من المهاجرين نحو البلاد من المهاجرين نحو البلاد العربية، وهو ما أكدته جريدة لديباش ألجريان (La dépêche algérienne) بمقال تحت عنوان (Les algériens en Syrie) (الجزائريون في سورية) ما يقارب 250 عائلة جزائرية نزلت ميناء عكا ووصفت الجريدة هذه الحركة بالنشيطة، وأشارت إلى ما سيحصل عليه المهاجرون بعد استقرارهم هناك، كالجنسية العثمانية والإعفاء من الخدمة العسكرية مدة عشرين سنة بموجب مرسوم أصدره السلطان[2].

أما في سنة 1896م فقد سجل القنصل الفرنسي العام في دمشق وصول 105 عائلة جزائرية أي بمعدل 403 أشخاص قدم جلبهم من تيزي وزو ودلس، بجاية، واستقر قسم منهم في دمشق أما الباقي فاتجه إلى منطقة طبرية من ولاية بيروت[3].

وفي أوائل عام 1909م، نفس الشيء حدث في الوسط والشرق الجزائري حيث غادر العديد من سكان المدن الجزائرية من باتنة، بجاية، أم البواقي، تبسة وتيزي وزو إلى خارج الحدود الجزائرية، وقد فرض قانون التجنيد الإجباري على الأهالي، حيث رد اعليهم بالهجرة كأسلوب من أساليب المقاومة وتقدر الوثائق الفرنسية عدد الأفراد الذين غادروا مدينة تلمسان في شهر سبتمبر بـ 60 فردا، وفي أكتوبر من نفس السنة أكثر من 250 فردا، لقد أشار القنصل الفرنسي بمصر إلى عبور أكثر من 200 جزائري لهذا البلد متوجهين إلى سوريا[4].

---

[1]- عايدة حباطي، المرجع السابق، ص 89.

[2]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 225.

[3]- المرجع نفسه، ص 226.

[4]- عبد القادر عزام غوادي، هجرة سكان بني ميزاب إلى تونس ودورهم السياسي والفكري في الحياة التونسية خلال الفترة (1881-1956)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015م، 2016م، ص ص 81، 82.

شهد القطاع الوهراني والجنوب الجزائري **(انظر الملحق رقم 04)** سنتي (1910-1912) نزوحات جديدة اتجاه سوريا من معسكر (32 مهاجر) ومستغانم (مهاجر1) وسيدي بلعباس (4 مهاجرين) بالإضافة إلى أهم هجرة عرفتها الجزائر في عام 1911 الهجرة التلمسانية من مغادرة الجزائر بشتى الطرق والأساليب واحتلت هذه الهجرة مكانة معتبرة في الصحافة الكولونيالية الفرنسية[1].

فإن هجرة 1911 التلمسانية مثلت الهلع الحقيقي نتيجة حكم فرنسي قاس ومستغل ضد الجزائريين، ومن ثم جاء رد فعلهم المقاوم بتلك الهجرة الجماعية في سبتمبر 1911 التي بلغت حوالي 1200 حسب التحقيق لصحيفة (صدى وهران) L'Echo d'Oran بقلم أوجين قروس Gross Eujine، أو حوالي 637 حسب تقرير اللجنة الحاكم العام الرسمية برئاسة (باربوديت Barbedette) وأزيد من 800 فقط حسب (صاباتييه Sabatier) بصفة رئيس المجلس العام بحالة القرب الجزائري[2].

مهما يكن من أمر عن تعداد المهاجرين الجزائريين في كل من سوريا وفلسطين والحجاز نجد عدة إحصاءات متباينة عن بعضها البعض، أهمها أن السيد سافوي ممثل القنصلية الفرنسية في دمشق، قد حاول إحصاء المهاجرين الجزائريين في سوريا وفلسطين في سنة 1885م. حيث قدر عددهم بأكثر من 1000 في ديشوم وحوالي 1500 موزعين عبر مناطق أخرى، وفي أوائل شهر أوت 1910م حددت بعض الجرائد المحلية السورية أن معدل المهاجرين الجزائريين الوافدين على سوريا يوميا يتراوح بين عشرين وثلاثين مهاجرا، وأنه خلال السنة المذكورة قد حل على مدينة دمشق وحدها حوالي 12.000 مهاجرا جزائريا، ويتضح لنا مدى تضارب المصادر فيما يتعلق بإحصاء المهاجرين إلى المشرق العربي[3].

---

[1]- إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 123.

[2]- المرجع نفسه، ص 124.

[3]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، المرجع السابق، ص 98.

منذ الاحتلال استقبلت مصر أيضا أعداد من المهاجرين الجزائريين، لقد كانوا يأتونها منفيين أو مهاجرين، وفضلوا الإقامة بها.

تقدر بعض الوثائق التاريخية المتوفرة في الأرشيف الفرنسي أن عدد المهاجرين الجزائريين في مصر سنة 1870م، بحوالي 1744 نسمة مسجلين في القنصليات الفرنسية المنتشرة عبر مصر العليا والسفلى، ومن العائلات الجزائرية العريقة التي كانت تقيم في مصر عام 1870م، والتي كان لها تأثير هام اجتماعيا واقتصاديا نذكر عائلات: حاج علي مفتاح الذي كان نفسه صاحب أملاك ورجل أعمال ذو مكانة اجتماعية، والحاج محمد التلمساني، سعيد محمد بن الشيخ[1].

أما عن عدد المهاجرين الجزائريين زيادة عن الرقم الذي ذكرناه 1744 نسمة، أي المسجلين في القنصليات بمصر فهناك من لا يرغب في تسجيل نفسه في هذه القنصليات لأسباب عديدة منها سياسية أو غيرها، كانت ترفض الكثير من الجزائريين في دفاترها وذلك "لعدم ثقتها في الوثائق الإدارية التي تثبت امتلاكهم العقارات أو غيرها من الموارد التي يستطيعون العيش بواسطتها بمصر"[2].

أما عن عدد الطلبة الجزائريين في الأزهر ليس وجود أي فكرة واضحة عن تعدادهم من ذلك أن السيد آجرون يشير إلى أن عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في الأزهر سنة 1910م، يفوق بكثير عدد الطلبة الجزائريين المسجلين بأكبر مدرسة (فرنسية إسلامية) في الجزائر[3].

ومع ذلك هاجر الجزائريون إلى الحجاز بأعداد قليلة منذ الاحتلال سواء أخذوا إليه الطريق المباشر من الجزائر، تونس، الإسكندرية، أو مروا ببلاد الشام، لا توجد إحصاءات الجزائريين وتعدادهم في مكة والمدينة كما يوجد في الشام ومصر[4].

---

[1]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847–1918، المرجع السابق، ص ص 166، 168.

[2]– المرجع نفسه، ص 167.

[3]– المرجع نفسه، ص 178.

[4]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 482.

المبحث الثالث: نشاط المهاجرين في المهجر

بعد استقرار المهاجرين الجزائريين في كل من بلدان المشرق العربي وبلدان المغرب العربي واحتكاكهم بسكانهم وتأثرهم بهم، فسرعان ما انتشروا في كل ربوع الوطن يمارسون حرف ومهن متنوعة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية.

ولم تقتصر مهمتهما على مجرد التعليم والتثقيف أو طلب المقر الآمن وإنما توسع حضورهما وامتد إلى المشاركة في مختلف أوجه النشاط الوطني والسياسي حيث لعب المهاجرين الجزائريين دورا مهما في البلدان الإسلامية من خلال الأنشطة التي قاموا بها والتي تتمثل في الميادين التالي:

- ميدان الجمعيات.
- ميدان التعليم.
- نشاطهم القومي والسياسي.
- ميدان الصحافة.
- ميدان الأدب والفنون.
- النشاط المهني.

أ- ميدان الجمعيات:

لعب الجزائريون دورا مهما في تنشيط عمل الجمعيات لتشديد بأعمال الاستعمار في تونس وإيقاظ الروح الوطنية في نفوس أبناء تونس، ومن أبرز الجمعيات التي ساهم الجزائريون في نشأتها هي الخلدونية، وهي جمعية ثقافية تأسست في 22 ديسمبر 1896م، كان هدفها تنظيم دروس والمحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والاقتصاد السياسي وعلوم الصحة والفيزياء والكيمياء[1].

[1]- كريم عبد المجيد وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية، 1881-1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس، 2008م، ص ص 26-28.

كذلك عرفت بلاد الشام الكثير من الجمعيات التي ساهمت في التوعية والتثقيف، وجمع ما شتته السياسة العثمانية، ومن بين أهم الجمعيات التي ظهرت في القرن 19 جمعية المقاصد الخيرية المغربية التي ساهم في تنشيطها وتمويلها السمعوني وبعض الجزائريين وعائلة الأمير عبد القادر ومن بين هذه الجمعيات نذكر:

- جمعية النهضة العربية.
- جمعية الإخاء العربي العثماني (1908م) بز فيها الأمير محي الدين الجزائري.
- المنتدي الأدبي وقد برز فيها سليم الجزائري.
- الجمعية القحطانية (1909م) برز فيها كذلك سليم الجزائري.
- جمعة العهد (1913م) والتي برز فيها أيضا سليم الجزائري [1].

ب- ميدان التعليم:

لعب المهاجرون الجزائريين نحو سوريا ومصر وغيرها من البلدان العربية دورا هاما في الميدان الثقافي والعلمي وشاركوا مشاركة واسعة في الحركة الثقافية، وعرف انتاجهم الثقافي والعلمي الخاص والعام[2].

لقد كان أغلب المهاجرون إلى الشام من النخب الدينية والشريفة والبيوت العلمية الرائدة لحركة المقاومة الثقافية وهذا ما جعلها تكون فاعلة ومؤثرة بقوة في الهيكل الثقافي ولقد برز دور الجزائريين في الحياة العقلية للشام من خلال تأسيس مجموعة من المدارس وتأليف العديد من الكتب في مجموعة من نواحي معروفة في ذلك الوقت ومن أهم المدارس التي يساهم الجزائريون في تأسيسها نذكر:

1- المدرسة الريحانية ← أسسها محمد المبارك.

[1]- سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، المرجع السابق، ص ص 144-154.

[2]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1948، المرجع السابق، ص 69.

2- مدرسة النهضة العلمية الصباحية والمسائية ← أسسها محمد بن محمد مبارك.

3- مدرسة الارشاد والتعليم ← فتحها الشيخ الهاشمي.

4- مدرسة ابن خلدون كانت تشرف ← عليها جمعية المقاصد الخيرية المغربية.

5- مدرسة دوحة الأدب.

6- مدرسة عنبر[1].

ولقد برز في هذا المجال الكثير من الجزائريين وخاصة عائلة الأمير عبد القادر. حيث ساهموا في إنشاء المدارس وتخرجوا منها وعلى أيدهم كثير من العلماء وكبار العلماء الشاميين، ومن الشخصيات المهمة نذكر الأمير أحمد بن محي الدين والأمير محمد بن عبد القادر وأحمد بن محمد التلمساني، وصالح السمعوني وكان الشيخ طاهر الجزائري من أبرز هذه الشخصيات وأكثرها نفوذا وهو طاهر بن صالح بن أحمد حسين بن موسى بن أبي القاسم السمعوني الوغليسي الجزائري الدمشقي الحسني[2].

ويعتبر الشيخ طاهر الجزائري من الشخصيات البارزة التي شهدها العالم العربي، مشرقه ومغربه بعد وفاة الأمير عبد القادر كان مصمما على نشر التعليم في الدول العربية وخاصة بلاد الشام[3]. ولقد كان له فضل كبير في بعث الثقافة العربية وتكوين جيل من الأدباء والمفكرين والسياسيين بالإضافة إلى دوره في حزب اللامركزية وإنشائه وإدارته لعدة مؤسسات مثل المكتبة الظاهرية[4].

---

[1]- سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق دولة الجالية الجزائرية في بلاد الشام، المرجع السابق، ص ص 308-314.

[2]- حازم زكريا محي الدين، الشيخ طاهر الجزائري رائد التجديد الديني في بلاد الشام في العصر الحديث، دار العلم، دمشق، 2001، ص ص 19، 20.

[3]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص ص 235-236.

[4]-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 198.

ج- نشاطهم القومي والسياسي:

خلال تواجد المهاجرين الجزائريين في سوريا والتزايد المستمر لعددهم، أصبح لهم تأثير هام في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك منذ سنة 1860 وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية في قلق مستمر من جهة وجعل الحكومة العثمانية تتساءل عن مصير الهجرة الجزائرية مبدية رأيها في عدم ارتياحها أمام التزايد المستمر لعدد المهاجرين إلى سوريا من جهة أخرى[1].

لعب الأمير عبد القادر دور مهم في إخماد الفتنة الطائفية والجهوية في الشام، وهذا يعتبر كجزء من دورهم السياسي في المشرق الذي منه أيضا بثهم الوعي القومي العربي الذي لا يفرق بين العروبة والإسلام ولا يفرق بين المسلمين والنصارى العرب، وكذلك تشكيلهم ومشاركتهم في الأحزاب السياسية وصولا إلى خوضهم معارك القتال ضد الأتراك والبريطانيين والصهاينة والفرنسيين والايطاليين في مشرق الوطن العربي ومغربه على حد سواء[2].

والسمعة الطيبة التي سبقت الأمير عبد القادر في المشرق كمجاهد وعالم فتحت أمامه أفاق غير محدودة، وكانت شخصيته العظيمة قد تركت وقعها على كل من خالطوه، فقد صدرت عنه عدة دراسات وكتب ومقالات صحفية، وذلك بعد تدخله في فتنة الشام، هكذا أصبح في بداية الستينات محط أنظار العالم ومراعاة الاستقلال العربي وقد رأى دعاة الاستقلال العربي أنه أملهم الوحيد بإقناع الأتراك بحق العرب في الاستقلال[3].

واللافت في حياة أسرة الأمير عبد القادر في بلاد الشام مشاركتهم في كل معارك التحرر الوطني العربي سواء كانت فكرية أو سياسية أو عسكرية، وكانت حماية الأمير عبد القادر للمسيحيين في الفتنة الطائفية أو مشاركة سياسية للمهاجرين الجزائريين في حياة

---

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1948، المرجع السابق، ص 113.

[2]- نريمان بن خدومة، سعيدة قفصي، المرجع السابق، ص 37.

[3]- المرجع نفسه، ص 37.

المشرق العربي عامة والشام بشكل خاص، وكان لأبنائه دور بسيط في الحياة السياسية لدول المشرق العربي[1].

وعرف الأمير علي بن عبد القادر نشاطه السياسي والدبلوماسي والعسكري في البلاد العثمانية عامة وخصوصا في بلاد الشام وعاصمة الدولة العثمانية إستنبول، كمبعوث رسمي من طرف الدولة العثمانية إلى ليبيا لتنظيم المقاومة ضد الغزاة الإيطاليين عام 1911[2].

ساهم الجزائريون كغيرهم من التونسيين في الحركة الوطنية التونسية وذلك منذ الاحتلال الفرنسي لتونس، كما هو الحال بالنسبة للشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي انضم إلى الحزب الوطني الإسلامي عام 1895م، ثم حزب الأحرار عام 1906م، وفي عام 1908م، تأسس الحزب التونسي الذي كان كذلك عبد العزيز الثعالبي من مؤسسيه ولكن نشاطه امتد إلى غاية 1911م، ثم تلاشى بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، وقانون حل الأحزاب وتجميد النشاط السياسي بعد أحداث مقبرة الزلاج في نوفمبر 1911م[3].

مثلما وقف الجزائريونمتضامنون مع أشقائهم التونسيين، حيث فرضت عليهم الحماية الفرنسية في سنة 1881م نجد بأنهم يتعاطفون ويتضامنون مع المغاربة أيضا سواء عن طريق الكفاح السياسي الذي مثلته العديد من الشخصيات الجزائرية في المغرب الأقصى كمحمد بن محمد بن عبد القادر الغريسي المعروف بابن الأعرج، وأما ميدان الكفاح المسلح فنجد شخصية الأمير عبد المالك[4].

كما ساهمت الشخصيات الجزائرية الأخرى في التصدي للتغلغل الاستعماري الفرنسي في المغرب الأقصى كالحاج علي بوطالب الذي كان له دور كبير في ملاحظة الاستعمار

---

[1]- نادية طرشون، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي أثناء الاحتلال، المرجع السابق، ص 287.

[2]- المرجع نفسه، ص 210.

[3]- جياب فاروق، المرجع السابق، ص 205.

[4]- فارس العيد، المرجع السابق، ص 182.

بالمغرب الأقصى في مختلف أشكاله وأساليبه، فالحاج علي أبو طالب المعسكري هو أحد أبناء عمومة الأمير عبد القادر[1].

د- ميدان الصحافة:

لقد عملت الدولة العثمانية على عزل الشام وحاولت بكل الطرق الممكنة لسد قنوات التواصل بين الشاميين، وباقي المشرق وخاصة مصر التي كانت تشهد زغما إعلاميا كبيرا، لكن هذه السياسة التي اتبعتها كانت في حد ذاتها عاملا مشجعا على كسر جدار العزلة، وقد ساهم الجزائريون في إنشاء الصحف مثل صحيفة "المهاجر" على يد الأمير سعيد الجزائري، وصحيفة "المفيد" التي يديرها عبد الغني الفرنسي، كذلك هناك عدة إسهامات أخرى قام بها الجزائريين مثل كتابتهم في الصحف السورية التي كانت تتناول المواضيع السياسية والفكرية والمدنية والتربوية المطروحة آنذاك[2].

ومن أهم الشخصيات التي برزت في هذا الميدان نجد الشيخ الطيب عقبي وهو هرم من أهرام الصحافة العربية، كان له نشاط صحفي كبير في المشرق العربي، وكانت له إسهامات قلمية كثيرة في عدة صحف، التي تناول فيها عدة مواضيع، وهذا ما جعله يعد أحد أعمدة الصحافة[3].

هـ- ميدان الأدب والفنون:

ظهرت العديد من الشخصيات ذات الأصول الجزائرية في هذا الحقل مثل يحي يخلف الذي تألق في مجال القصة القصيرة والرواية، وله العديد من المؤلفات وكذلك أستاذ

---

[1]- فارس العيد، المرجع السابق، ص ص 184-185.

[2]- نريمان بن خدومة، سعيدة قفصي، المرجع السابق، ص 37.

[3]- سليمان بن رابح، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919-1939)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 2007-2008، ص ص 49، 50.

للموسيقى في عنبر بدمشق وفي مدارس القدس حيث قضى عشرين عاما يدرس الموسيقى في سوريا[1].

و- النشاط المهني:

تعد التجارة من أهم الأنشطة التي مارسها الجزائريون في المغرب الأقصى، حيث حملت العائلات المهاجرة معها أموالا من الجزائر، فاشتروا بها أراضي زراعية ومتاجر، واشتهر من بينهم أحمد بوضربة كتاجر يقوم بدور الوسيط التجاري للأمير عبد القادر، جلب مثلا سنة 1840 من جبل طارق 1000 بندقية بتوجيهها للمقاومة الجزائرية كما اشتهر ولديه مصطفى وأحمد بالتجارة واستغلال المعادن[2].

كما مارسوا حرفا متنوعة منها صناعة النحاس، بالإضافة إلى ذلك احترفوا صناعة الاسلحة الحدادة والسروج[3].

[1]- سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق دولة الجالية الجزائرية في بلاد الشام، المرجع السابق، ص ص 321، 322.

[2]- لوصيف موسى، المرجع السابق، ص 38.

[3]- المرجع نفسه، ص 38.

خاتمـــــــة

بعد دراستنا لموضع الهجرة الجزائرية نحو البلاد الإسلامية في الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1914، توصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

مارست فرنسا سياسة القمع ضد الشعب الجزائري من أجل إخضاع الشعب لها وتحقيق أهدافها وأثرت هذه السياسة عل جميع المجالات سواء كانت إقتصادية أو اجتاعية أو عسكرية أو ثقافية وذلك من خلال القوانين التعسفية التي طبقتها على المجتمع والمجاز التي إرتكبتها في حقهم، التي أدت إلى خسائر مادية وبشرية كما أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة التي تزامنت مع بداية الاحتلال تعبيرا عن رفض الشعب الجزائري للعبودية، فذهبوا يبجثون عن الحرية والكرامة الروحية من أجل الحفاظ على أحوالهم الشخصية ومن جهة أخرى اعتمدت على جميع اساليب والطرق من أجل فرض هيمنتها على الجزائريين من خلال سياسة الإبادة والنفي والتشريد والتي تنتج عنها إضعاف وتشتيت المجتمع الجزائري وسلطة أشد أنواع العقوبات بدافع الأنتقام من قادة المقاومات وأتباعهم.

عدم الرغبة لدى الجزائريين في العيش تحت حكم ظالم ومستبد فضلا عن كونه كافرا سواء تعلق الأمر بالحكم العسكري أو المدني وزادت الرغبة في الهجرة أكثر خاصة بعد إعلان ضم الجزائر إلى فرنسا رسميا بموجب دستور 1848م.

كما كان النظام الضريبي الذي فرضته السلطات الاستعمارية أثر كبير على السكان فقد ساهم في تفقيرهم وزيادة بؤسهم بالإضافة الى تضرر الجزائريين من سياسة المصادرة التي مست الأوقاف الإسلامية وأملاك وأراضي الشعب وتنتج عن هذه السياسة تجويع الشعب وتجريده من مصادر رزقه وفي المقابل ذلك منحت التسهيلات والامتيازات لصالح المستوطنين الأوروبيين كلما ازدادت أعدادهم زاد عدد ضرر الجزائريين وضياع ممتلكاتهم.

عملت سلطة الاحتلال على طمس الهوية الوطنية في محاولة تجهيل الشعب الجزائري وإبعاده عن لغته ودينه وعاداته، وذلك من خلال إجبارية التعليم الفرنسي، وكذلك محاربة الدين الإسلامي والاعتداء على مؤسساته.

– تذمر الجزائريين من القوانين الاستثنائية الجائرة في حقهم، وكان أشدهم قسوة القوانين العقابية الزجرية التي تدمج بمعاقبة الجزارئي مثل قانون الأهالي الصادر سنة 1871، وهذا إضافة إلى انعكاسات قانون وارني وقانون سيناتوس كونسلت 1863 الذين أقاما الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية.

– كما ساهمت هذه القوانين في تشجيع ظاهرة الاستيطان الأوروبي بعد استحواذ فرنساعلى أجود الأراضي الخصبة ما تسب في إفقار الجزائريين وتعرضهم للمجاعة بعد تجردهم من المصدر الرئيسي للاسترزاق.

– وقد تميزت مراحل الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي منذ 1830م إلى كل من مصر، بلاد الشام وسوريا إذ اقتصرت في البداية على العلماء.

– وجد المهاجرون الجزائريون في بلاد الشام ومصر استقرار ثقافي واجتماعي المفقود في بلادهم، وبالتالي ولَّد ابداع في الحياة الاقتصادية والفكرية.

– ساهمت الهجرة في ظهور الجمعيات والنوادي أبرزها جمعية النهضة العربية إضافة إلى تبلور الصحافة وظهور تنظيمات طلابية.

– محاولة الحكومة الفرنسية تصدي إلى ظاهرة الهجرة من خلال مجموعة من التقارير منها تقرير لوسياني وباربديت وصاباتي وفارني.

– تعد هجرة الجزائريين نحو المناطق المهاجرة (تونس، ليبيا، المغرب الأقصى، الحجاز، مصر وبلاد الشام)، أحد أشكال مظاهر المقاومة الرافضة السياسة الاستعمار الفرنسي واتخذت أشكالا فردية وأخرى جماعية.

الملاحـــق

الملحق رقم (01): خريطة توضح المراكز الرسمية للاستيطان الأجنبي[1]

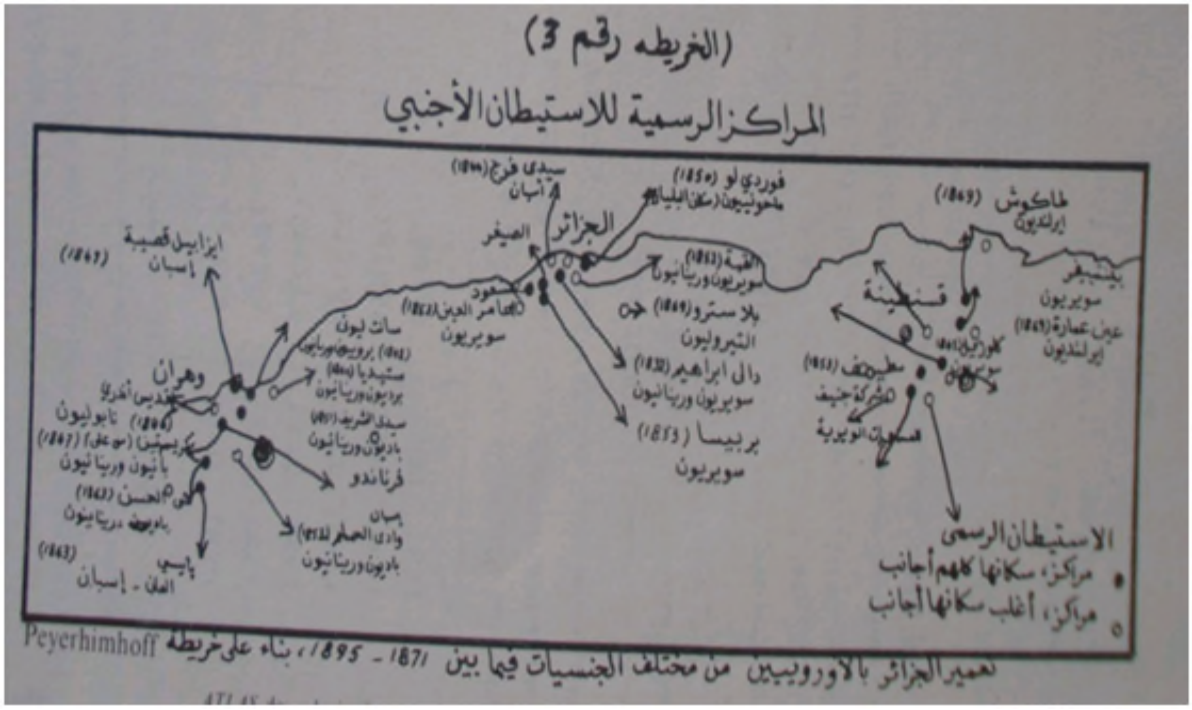

[1]– عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919م–1939م، المرجع السابق، ص 37.

الملحق رقم (02): المستعمرات الفلاحية تم تأسيسها في الفترة من 1848م–1849 [1]

في ناحية وهران	ناحية مدينة الجزائر
1 - أبوكير	27 - عين بنيان
2 - عين نوصي	28 - عين السلطان
3 - عين تدلس	29 - عامر العين
4 - آرزيو	30 - بومدفع
5 - حاسي عامر	31 - بورقيقة
6 - حاسي بن فريحة	32 - بورمي
7 - حاسي بن عقبة	33 - كاستيغليون
8 - حاسي بونيف	34 - داميات
9 - دامسم	35 - العفرون
10 - فلوريس	36 - لافيرم
11 - خروبة	37 - لودي
12 - كليبير	38 - مارينغو
13 - مانجين	39 - مونتينوت
14 - ميفسور	40 - نوفي
15 - مولاي ماقون	41 - بونتيبا
16 - ريفولي	42 - تيفشون
17 - سان كلو	43 - زوريخ
18 - سان لو	**في ناحية قسنطينة**
19 - سان لويس	44 - برّال
20 - سوق الميتو	45 - غاستونفيل
21 - تونين	46 - قالمة
22 - عين بودينار	47 - هيليوبوليس
23 - عين بوسيدي الشريف	48 - جمّاب
24 - بلاد توارية	49 - ميلازيمو
25 - بوتليليس	50 - موندوفي
26 - قنطرة الشريف	51 - بيتي
	52 - روبيرفيل
	53 - أحمد بن علي
	54 - سيدي ناصر

[1]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 163.

الملحق رقم (03): توزيع الوفيات الناجمة عن الكوليرا في الإقليم المدني[1]

المقاطعات	في المنزل	في المستشفى	المجموع
وهران	435	83	518
قسنطينة	368	135	503
الجزائر	4165	335	4500
	4968	553	5521

[1]– الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867–1868م، المرجع السابق، ص

الملحق رقم (04): هجرة الجزائريين من الجنوب الجزائري إلى سوريا 1910-1912[1]

هجرة الجزائريين من الجنوب الجزائري إلى سوريا بين سنتي 1910-1912، ورجوع بعضهم إلى أرض الوطن *

1915-1910

اسم المكان الذي حدثت فيه الهجرة		عدد المهاجرين	عدد المهاجرين الذين رجعوا إلى أرض الوطن
دائرة بوسعادة	- الجزائر	14	5
دائرة عين العريشة	- وهران	1	-
دائرة مغنية	- وهران		2
دائرة خنشلة	- قسنطينة	10	3
غرداية	- غرداية	1	1
الأغواط	- غرداية	2	1
الجلفة	- غرداية	-	6
عين الصفراء	- عين الصفراء	1	2
البيض		-	1
بسكرة	- نقلت	47	20
أولاد جلال	- نقلت	70	23
الوادي	- نقلت	12	6
المجموع		173	70

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م-1819م، المرجع السابق، ص 126.

الملحق رقم (05): قائمة لبعض أعيان الشام ذوي الأصول الجزائرية [1]

قائمة لبعض أعيان الشام ذوي الأصول الجزائرية:

- محمد المهدي السكلاوي
- محمد الطيب المبارك
- محمد المبارك بن محمد المبارك
- صالح السمعوني
- طاهر السمعوني 'طاهر الجزائري)
- سليم السمعوني (ابن أخ طاهر)
- أحمد الطيب بن سالم
- الحاج علي بوطالب
- محمد المصطفى التهامي
- محمد الخروبي القلعي
- محمد بن يلس بن شاويش
- محمد بن عبد الرحمان الهاشمي

ومن عائلة الأمير عبد القادر أبنائه وعددهم 10 لكن أكثرهم شهرة:

- الأمير محمد بن عبد القادر
- الأمير عبد الملك بن عبد القادر (عاش وكافح توفي في المغرب الأقصى)
- الأمير علي بن عبد القادر
- الأمير عمر بن عبد القادر
- الأمير الهاشمي بن عبد القادر
- الأمير محي الدين بن عبد القادر
- أما إخوة الأمير عبد القادر الجزائري فهم السعيد/ مصطفى/ احمد/ الحسين.

[1]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830م–1954م، المرجع السابق، ج5،ص 521–569.

الملحق رقم (06): صورة توضح حياة الجهل والشقاء[1]

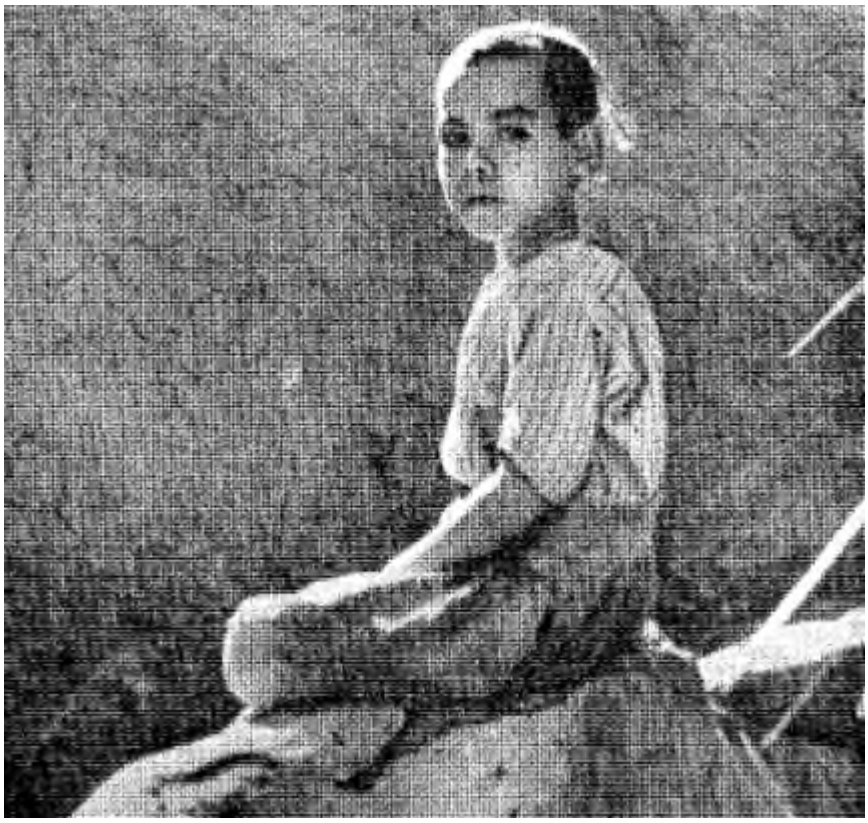

[1]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 142.

الملحق رقم (07): أسباب هجرة الجزائريين إلى سوريا في الخمسينات من القرن الماضي[1]

ملحقـات البحـــث
وثائق تنشـر لأول مـرة

عن أسـباب هجرة الجزائريـين إلى سـوريا
في الخمسينات من القرن الماضي

من القنصل الفرنسي في دمشق

إلى

سعادة وزير الشؤون الخارجية

طلبتم مني سعادة الوزير في برقيتكم المؤرخة في 26 من الشهر الماضي، أن أحيطكم علما بالاستقبال الذي حظي به الجزائريون في إقاماتهم الجديدة، وعن الدوافع التي دفعت هؤلاء المسلمين لمغادرة الجزائر ليستقروا في أراضي السلطان.

أن هؤلاء الفقراء قد خيب ظنهم شأنهم شأن الذين سبقوهم، أو الذين سيلتحقون بهم.

لقد اهتم زملائي الذين سبقوني لهذا المنصب دوما بهذه الظاهرة، وبالأخص منهم السيد دو لوبيردا De lesperda، الذي ألح في رسالته المؤرخة بتاريخ 26-4-1853، على المشاغبات التي يقوم بها ابن سالم، أحد الخلفاء القدامى للأمير عبد القادر، الذي استقر في ضواحي دمشق. واليوم لنستطيع الوقوف عن أسباب الهجرة، يجب أن نصعد إليه. أما الوسيلة التي يستعملها – لجلب المهاجرين الجزائريين إلى سوريا – فهي جد بسيطة. استحوذ ابن سالم على أراض كثيرة بضياعها وفي نيته انشاء مستوطنة خاصة به يستثمرها بسواعد المهاجرين الجزائريين، وهو ما أدى به إلى استدعاء الكثير منهم عن طريق المراسلة، يعدهم بالثراء السريع محمسا إياهم للهجرة بإثارة الاحساس الديني في نفوسهم، واستبداد بعقيدتهم وثقتهم بضعهم في وضعية سيقفون بأنفسهم على النتائج الخطيرة التي ستنجر وراءها.

ولكن ما هي الأسباب التي جعلته (ابن سالم) يقف هذا الموقف ؟ يصعب عليّ سعادة الوزير أن أفسر لكم ذلك. ورغم أنه يراسل الأمير عبد القادر باستمرار ويخبره بدون شك بتطورات هذه الهجرة، ليس لدي دليل قاطع يثبت إدانة هذا الأمير وتورطه في هذه القضية، على الأقل حتى هذه الساعة وهو الشيء الذي يجعلني أعتقد أن التعصب الديني الذي يميز شخصية ابن سالم والكره الذي يكنه لمستعمري وطنه العاملان اللذان جعلاه يتخذ هذا الموقف. سأفعل كل ما في وسعي سيادة الوزير لأجمع كل صغيرة وكبيرة عن هذه القضية، وسأحيطكم علما بذلك باديء ذي بدء دون أن أغفل أي شيء[1].

إمضاء
أ. دو لوسبس

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م-1819م، المرجع السابق، ص ص 308-309.

الملحق رقم (08): الضرائب المفروضة على القبائل المقاومة في بلاد القبائل[1]

الضرائب المفروضة على القبائل المقاومة في بلاد القبائل

إسم القبيلة	تاريخ الخضوع	المبالغ المفروضة
بني راتن	1857 ماي 26	570.000
بني فراوسن	//	72.000
بني خليلي	//	72.000
بني بوشعيب	//	72.000
بني دوالة	1857 ماي 27	89.000
بني محمود	//	101.000
وعدية	1857 جوان 10	139.000
تاقمونت الجديد	//	15.000
بني بوشاشة	//	8.000
بني إراثن	//	16.000
أولاد علي أو إبلول	10 جوان	13.000
أوقدال	//	12.500
بني شبلة	//	12.500
بني أحمد	//	21.500
بني بومدو	10 جويليا	15.075
بني عيري	15 جوان	75.000
بني ثني	1 جويليا	99.200
بني بوعكاش	6 جويليا	37.000
بني وصيف	1 جويليا	48.500
بني بودرار	//	48.000
بني عطاف	6 جويليا	26.500
أقبلي	//	41.500
بني يحيى	//	34.500
بني منقلات	//	53.300
بني بويوسف	//	39.500
الشرفا	10 جويليا	30.000
بني قاني	//	20.000
بني واكور	//	20.000
بني منصور	//	9.000
بني إتورار	11 جويليا	97.150
بني أوساكو	//	39.000
بني البيتن	12 جويليا	51.500
بني زيكي	//	7.500
إلولة أصامور	//	25.000
بني مليكاش	//	35.000
أصيف الحمام	//	15.000
بني إيجار	13 جويليا	85.000
مصراوة	//	5.004
بني وقنون	//	1.350
بني جناد	//	1.267
قليعة أم الليل	13 جويليا	449
فرديوة	//	13.922

ن. روبين/ ملاحظات ووثائق متعلقة بانتفاضة 1856-1857 في القبائل الكبرى مجلة إفريقيا.1901، ص 357 - 358.

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 146-147.

الملحق رقم (09): رسالة من مكتب الشؤون الأهلية لعمالة قسنطينة للحاكم العام بتونس[1]

الجزائـر
عمالة قسنطينة
مكتب الشؤون الأهلية
رقم : 376

قسنطينة ا جويلية 1882

الموضوع : عن 63 خيمة من بلدية عين مليلة المختلطة التي لجأت إلى تونس.

حضرة السيد الحاكم العام،

تطبيقًا لتعليماتكم التي احتوتها برقيتكم المؤرخة في 25 جوان رقم 254، لي الشرف أن أبعث إليكم رفقة هذه الرسالة قائمة(1) أرباب العائلات الذين هم أصلا من أولاد سي علي (دائرة عين مليلة) الذين لجأوا إلى تونس منذ سنة 1880(2).

وتقبلوا سيادة الحاكم العام احتراماتنا الفائقة ...

[1]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م–1819م، المرجع السابق، ص 319.

الملحق رقم (10): أسباب هجرة الجزائريين إلى الأراضي العثمانية (1847-1864)[1]

عن أسباب هجرة الجزائريين إلى الأراضي العثمانيـة

ما بين سنتي 1847-1864

الجزائـــر

عمالة الجزائـــر الجزائـر 22 نوفمبر 1888

المكتب رقـــم 1

رقم : 24977

الشرطة العامـــة إلى السيد الحاكم العام للجزائـر

حضرة السيد الحاكم العام ...

طلبتم مني في 19 سبتمبر الأخير أن أزودكم بمعلومات عن الأهالي الذين أشار إليهم السيد الحاكم الإداري لعزازقة في عدة رسائل له، بأنهم يراسلون بانتظام أهلهم وذويهم وأصدقائهم الذين لجأوا إلى سوريا. أن هذا الموظف الأخير، قد استقى معلومات هامة عن هذا الموضوع، أنقلها إليكم فيما يلي كما وصلتني :

«حوالي سنة 1847، كان يوجد من بين قبائل الشرفة مرابط كبير يدعى الشيخ المهدي، الذي مكنته تقواه من اكتساب سمعة طيبة بين سكان بلاد القبائل، وخاصة منها منطقة عزازقة وضواحيها، ولما استطع الفرنسيون أن يستولوا على مناطق واسعة في الجزائر أعلنوا عن نيتهم في غزو بلاد القبائل، فهلع المسلمون من كل مكان وهبوا إلى الشيخ المهدي يطلبون منه النصائح والارشادات لتحديد مواقفهم من غزو الكفار الذي سيداهمهم عما قريب».

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م-1819م، المرجع السابق، ص ص 311-315.

تابع للملحق رقم (10)

«بعد أن فكر الشيخ المهدي طويلا في الأمر، – صرح في الناس – أنه اتخذ قرارا لا رجعة فيه، وهو مغادرة هذه الأرض اللعينة للتقرب من ديار الاسلام، وراح يحرض المؤمنين الأتقياء لمرافقته إلى آسيا الصغرى».

«تكاد العائلات التي تنتمي إلى طريقة ما من الطرق الصوفية المتعددة في الجزائر أن لا تحصى لكثرتها وشدة تشعبها، فهي بهذه الحالة تشكل قرى بأكملها، بل في بعض الأحيان قبائل برمتها، لذلك استجاب لنداء الشيخ المهدي عدد هائل من الأهالي في المنطقة ولجأوا بصحبته إلى سوريا. ورغم ذلك لم تحدث هجرة جماعية، ولكن كل سنة تبعا للنصر الذي تحققه أسلحتنا يلجأ عدد من المهاجرين إلى المشرق ليكتفوا أعداد المهاجرين الجزائريين في سوريا».

«استمر الوضع هكذا حتى حدث في سنة 1864 سوء تفاهم حاد بشأن مشتة ثالة، بين قبيلتي بني شايب وبني غبري – وكلتيهما تنتميان للقبيلة المعروفة : الشرفة – حيث ادعت كلتاهما بحقها في امتلاك ثالة، وهو ما أدى إلى تصادم شديد بينهما، فتدخلت القوات العسكرية الفرنسية وعاقبت المخالفين للقانون عقابا شديدا، من بينهم المسمى سي الحاج السعيد الذي كانت قد حكمت عليه محكمة سور الغزلان (أومال سابقا) وسجنته مدة 6 أشهر. بعد أن قضى مدة في السجن حلق شواربه تعبيرا منه عن استيائه وغضبه ... وأقسم أن لا يبقى تحت سيطرة حكومة تعسفية لم تتورع في إهانة حتى أهم مرابطي المنطقة، ثم دعى أهله وأتباعه ليرحلوا معه إلى دمشق، ففعلوا، وقد ترتب عن هذه الهجرة الجديدة زحف مائتي عائلة من بلاد القبائل، منها حوالي 60 عائلة من قبيلة الشرفة و30 عائلة من قبيلة أبي عدة، هذا فقط بالنسبة لبني غبري».

«وهؤلاء الناس عندما يصلون إلى دمشق ويستقرون بها لا يقطعون صلتهم فجأة ببلدهم الأصلي، بل يراسلون أهلهم في الوطن بانتظام، ومما ترتب عن هذه المراسلة بين الطرفين، هجرة في كل سنة عدد من الأهالي خاصة أولئك الذين ارتكبوا مخالفات متعددة، خوفا من اقتصاص الإدارة الفرنسية منهم ففروا إلى سوريا وأفلتوا من عدالتنا».

«ورغم أن حركة الهجرة في أيامنا هذه تبدو ضعيفة، لكنها لم تخمد تماما، وهي مستمرة بفضل النداءات الملحة عليها التي تأتي من سوريا. وهناك بعض المهاجرين الذين عادوا إلى ديارهم، (وعددهم قليل جدا)، قد زودني بعضهم بمعلومات عن حالة الأهالي في دمشق أنقلها إليكم كما وردت لي :

«ليس هناك من بلد في العالم يضم في نقطة واحدة من أجناس مختلفة عرقا وأصلا وعقلية كسوريا، في دمشق وحدها نجد فيها أكثر من 92 جنسا !».

«وبسبب الاضطرابات السائدة في هذا البلد اضطر الجزائريون فور وصولهم للتكتل والتجمع لدرء الأخطار التي تتربص بهم. فتجمعوا في حي يدعى باب سويقة، أين نقلوا عاداتهم في العيش ومارسوا فرائض دينهم. كما أقاموا هناك مسجدًا خاصا بهم عين الأمير عبد القادر إمامًا له طوال حياته».

«وهذا الحي القبائلي اشتهر شهرة كبير في وقت وجيز بين الأحياء الأخرى الدمشقية، حتى أصبح في وقت الاضطرابات يفرض ارادته عليها بكل سهولة».

«وقد اتخذ اللاجئون من الصناعة كمصدر أساسي لمعيشتهم، فما لبث حي باب سويقة أن تحول إلى – مركب صغير للصناعات النسيجية – أين

تابع للملحق رقم (10)

تنسج كل أنواع الكتان، وبالأخص الأقمشة القطنية، كما تعاطى هؤلاء صناعة الحلويات والخبز في بعض مخابز دمشق. أما الذين لا يتقنون أية حرفة فقد دخلوا في صفوف العساكر التركية كخيالة أو مشاة، وهم يشكلون فرقا خاصة، ففي دمشق وحدها نجد فيها فرقة عسكرية من الخيالة تتكون من 70 فارسا جزائريا».

«ليس المهاجرين الجزائريين كلهم من الحضر الذين يقيمون في المدن السورية، ولكن أكثر من نصفهم أصلا من البادية يتعاطون مهنة الزراعة ويقيمون في البوادي المجاورة لدمشق، وقد اختار هؤلاء كبقعة لاستقرارهم ولممارسة حرفتهم الزراعية سهلا فسيحا يوجد على بعد يومين مشيا على الأقدام من دمشق، يعرف باسم وادي سيسبو. ونظرا لخصوبة هذا السهل تكاثف فيه السكان بصورة ملحوظة وتعددت فيه القرى التي ترى من بعيد وكأنها أحياء كبرى لمدينة واحدة، أي أنها تشكل مدينة واحدة كبيرة».

«لكننا نجد أكبر تجمع للمهاجرين الجزائريين في مدينة صفد، التي يوجد بها المسمى أحمد بن سالم، الذي يشير إليه التقرير السابق. وكما هو الشأن بالنسبة للمدينة فقد تجمع الجزائريون في بقعة واحدة في الريف السوري» حيث أنشأوا قرية خاصة بهم عرفت باسم ديشوم – أوديشان – ويبدو أنهم كانوا يعيشون هناك عيشة محترمة، ويقال هنا : أن الأرض ملكا لمن يخدمها، وتعوض المزارع على ما يبذله من جهد ومتاعب في خدمتها.؟ أما الجبايات فزيادة على أنها لا تجمع بانتظام، فالجباية المفروضة على الفلاحين معقولة جدا، جباية عاشوراء مثلا لا تتعدى 12 فرنكا تفرض على المحراث الذي يجره ثوران، وخلافا لذلك فالزكاة المقررة على الخروف الواحد أو العنزة الواحدة تقدر بـ 60 سنتيما، في الوقت الذي لا يفرض فيه على الجمل الواحد سوى 1.20 فرنك».

إن رسائل المهاجرين الجزائريين في سوريا تصل أهلهم في الجزائر إما عن طريق البريد أو عن طريق الحجاج، يتضح من خلال المعلومات التي قدمها السيد الحاكم الإداري لعزازقة أن أهل بلاد القبائل يهاجرون إلى سوريا، ليس لأسباب سياسية، انما لما يجدونه في هذا البلد من امتيازات مادية، وقد طلبت من السيد نائب عامل عمالة الجزائر أن يشدد الحراسة على الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وأهلهم، التي أشرنا إليها سابقا[1].

وتفضلوا سيادة الحاكم العام بقبول فائق الاحترام ...

عن عامل عمالة الجزائـــر
الكاتب العـــام

قائمة
البيبليوغرافيا

- **القرآن الكريم برواية ورش.**

- المصـادر:

1.ابن منظور، لسان العرب، ط1، مصر، دار المعارف، 1119م.

2.الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحي بن محمد التلمساني، أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، 1416هـ-1996م.

3.الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحي بن محمد التلمساني، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، إشراف: محمد حجي، ج2، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1981م.

- المراجـــع:

أولا: الكتب:

1. آجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م-1919م)، تر: م حاج مسعود، ع بلعربي، ج2، الجزائر، دار الرائد للكتاب، 2017م.

2. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، لبنان 1982م.

3. آحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، د ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

4. الأشرف مصطفى، الجزائر والأمة، تر: حنيفي بن عيسى، الجزائر، دار القصبة، 2007م.

5. البستاني المعلم بطرس، قطر المحيط، د ط، د د ن، لبنان، 1869م.

6. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م-1989م، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1997م.

8. بوحوش عمار، العمال الجزائريون وفرنسا، دراسة تحليلية، د ط، الجزائر، وزارة المجاهدين، 2008م.

9. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954م)، د ط، الجزائر، د د ن، 2007 م.

10. تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة، هوية، منقية نتائج وأبعاد الثورة للقرائي، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2007م.

11. التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي "المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي"، دراسة تاريخية مقارنة، د ط، الكويت، عالم المعرفة، 1983م.

12. حمادي عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، مشارب الثقافية وإيديولوجية، ط2، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د س.

13. الخالدي سهيل، الإشعاع المغربي في المشرق دولة الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

14. الخالدي سهيل، الجزائر وبلاد الشام، صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال، منشورات الحضارة الجزائر، 2013.

15. رزوق محمد، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م، ط3، دار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1998م.

16. زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1919م-1939م)، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

17. زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919م-1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1939م.

18. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م- 1912م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010م.

19. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

20. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية "1900-1930"، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

21. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية "1900-1930"، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

22. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830م-1954م، ج6، ط1، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1998م.

23. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائري الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.

24. السعيد قاصري محمد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962) دار الإرشاد، الجزائر، 2013م.

25. شترة خير الدين، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939م، دار كردادة، أدرار.

26. شترة خير الدين، الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، 1900، 1956م، الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري، ج1، ط 5، دار البصائر.

27. شترة خير الدين، المهاجرون الجزائريون إلى بلاد التونسية، ط خ، دار كردادة، الجزائر، 2013.

28. الشعراوي محمد متولي، الهجرة النبوية، تح: مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، المكتبة التوثيقية، د س ن.

29. صاري الجيلالي، الكارثة الديمغرافية 1867-1868م، تر: عمر المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

30. صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، منشورات (م و د ب، و ث أ ن)، الجزائر، 2010م.

31. طرشون نادية وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

32. عبد المجيد كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية، 1881-1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس، 2008م.

33. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1962م)، ج2، ط1، دار الكوثر الجزائر، 2015م.

34. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

35. غالم محمد، من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية، إنسانيات، 12-2000.

36. غوادي عمار، الهجرة من وادي سوف وأثرها على حياة السكان، (1854، 1962)، دار هومة، الجزائر، 2013م.

37. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د د ن، 1994م.

38. محي الدين حازم زكريا، الشيخ طاهر الجزائري رائد التجديد الديني في بلاد الشام في العصر الحديث، دار العلم، دمشق، 2001.

39. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، د ط، مصر، مكتبة النهضة المصرية، د س.

40. مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلال للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، الجزائر، دار وزارة الثقافة.

41. مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، دار هومة، الجزائر، 2013.

42. هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م-1819م، د ط، دار هومة، الجزائر، 2007م.

43. هلايلي حنيفي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2010م.

44. الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830م-1960م، تر: جوزف عبد الله، ط1، لبنان، دار الحداثة للنشر والتوزيع،1983م.

45. الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، ط3، الجزائر، دار الهدى، 2007م.

46. يعيش محمد، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1930، 1936، دار الهدى، الجزائر، 2013.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. أمال فراحتية، الهجرات الأندلسية إلى الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015م-2016م.

2. إيمان زيغم، مواقف الجزائريين من قضايا التحرر في المشرق العربي 1939-1954، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015م-2016م.

3. بقادي مسعود، العلماء الجزائريون بالمغرب الأقصى ودورهم في الحياة الثقافية خلال القرن 10هـ-16م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019م-2020م.

4. بلعزوز العربي، هجرة سكان منطقة الشلف إلى الشام بسنتي 1894-1998، من خلال تقرير لويساني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

5. بن جابو أحمد، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830م-1954م)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م-2011م.

6. بن خدومة نريمان، سعيدة قفصي، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي، أسبابها وانعكاساتها على الحركة الوطنية، 1830-1914، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2016م-2017م.

7. بن رابح سليمان، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919-1939)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 2007-2008.

8. بن شوش محمد، التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1870م، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، 2007م-2008م.

9. بن فاطمة سامية، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954م-1962م، المهاجرون إلى فرنسا أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017م-2018م.

10. تتة فاطمة، عفاف قوق، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1900- 1914، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، جلفة، 2016 ،2017.

11. حباطي عيادة، التيارات الفكرية في المشرق وصداها لدى النخبة العربية في الجزائر (1900-1939م)، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، 2018م-2019م. السكاني في الجزائر بين الموقع الديمغرافي الاجتماعي والخطاب الرسمي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009م.

12. خليل سلمى، المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم تجاه الثورة التحريرية 1954-1962، الحركة الطلابية أنموذجا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012م-2013م، ص 10.

13. زراد نوال، الهجرة والتهجير في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن الـ 19 إلى نهايته، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2018م-2019م.

14. زين العابدين علي، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914م-1962م، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2013-2014م.

15. شيخ أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بن بلة وهران1، 2016-2017م.

16. طارق بن بيه، التحولات الديمغرافية والهجرة في الصحراء الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2016م-2017م، الجزائر.

17. عسول صالح، اللاجئون بتونس ودورهم في الثورة 1956م-1962م، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008م-2009م.

18. العيد فارس، علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس (1848م-1930م)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، 2016م-2017م.

19. غوادي عبد القادر عزام، هجرة سكان بني ميزاب إلى تونس ودورهم السياسي والفكري في الحياة التونسية خلال الفترة (1881-1956)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015م، 2016م.

20. لبيد عماد، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010م-2011م.

21. موسى لوصيف، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى ودورها في الثورة الجزائرية التحريرية 1954م-1962م، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2012م-2013م.

22. ياسمينة بلباح، سلمى نور الهدى، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في دعم الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، 2018م-2019م.

23. يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830م-1962م، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، الجزائر، 2017م-2018م.

ثالثا: المجلات والمقلات العلمية:

1. بلعزوز العربي، السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية 1830م-1900م، مجلة العصور الجديدة، ع 7-8، 2012م-2013م.

2. بن فاطمة سامية وبوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، قراءة في الأسباب والواقع، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 27، الجزائر، نوفمبر 2017م.

3. بوطيبي محمد، الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة الراصد العلمي، مجلة العلمية دولية محكمة، مج 7، ع 2، جامعة وهران1، بن بلة، سبتمبر 2010م.

4. حمودة ياسين، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، الدوافع والمراحل 1911-1962، مقال، إشراف: بشير فايد، جامعة قسنطينة 02.

5. صبرينة مغتات، عجال وسيلة، دور الجغرافيا الاقتصادية في تحليل ظاهرة الهجرة الدولية، دراسة حالة المهاجرين الجزائريين، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، مج 06، ع خ، 2021م.

6. صحراوي عبد القادر، الجزائريون ورحلة إلى الحجاز خلال العهد الاستعماري الفرنسي، ع4، جامعة جيلالي اليابس.

7. عز الدين زايدي، الجزائريون والأوضاع الصحية الجديدة خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، مج 7، ع 1، الجزائر، جوان 2021م.

8. فاروق جياب، دور المهاجرين الجزائريين في تونس وتأثيرهم على الحركة الوطنية في الجزائر، مجلة القرطاس، ع4، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2007.

9. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830م-1954م، تر: محمد المعراجي منشوراتANEP، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008م.

10. قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، ع 3-4، جامعة سيدي بلعباس.

11. مهديد إبراهيم، مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية، عمالة وهران نموذجا، مجلة العصور، ع 4، 2003م-2004م.

رابعا: المعاجم:

1. أبو الحجر آمنة، المعجم الجغرافي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.

خامسا: الملتقيات:

1. سعد الله أبو قاسم وآخرون، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحة الاحتلال، 1830، 1962، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2. طرشون نادية، هجرة الطيب بن سالم وجماعته إلى الشام، 1847، أعمال الملتقى الوطني حول للهجرة إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962، ط، خ، منشورات المهاجرين، الجزائر، 2007.

3. فيلالي كمال، سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول، منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، قسنطينة، جوان، 2009.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة

كلمة شكر وتقدير

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ

المدخــل: ماهية الهجرة الجزائرية

أ- مفهوم الهجرة لغة واصطلاحا.....**07**

1- التعريف اللغوي.....**07**

2- التعريف الاصطلاحي.....**10**

ب-موقف فقهاء الإسلام من الهجرة.....**14**

1- فتوى الونشريسي الأولى.....**14**

2- فتوى الثانية للونشريسي: تأكيد الهجرة.....**16**

3- فتوى أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني.....**17**

ج- تعريف الهجرة الجزائرية.....**18**

الفصل الأول: دوافع الهجرة الجزائرية وردود فعل السلطات الفرنسية منها

المبحث الأول: دوافع الهجرة الجزائرية 24

أ-السياسية والعسكرية.....24

ب- الاقتصادية والاجتماعية.....30

ج- الثقافية والدينية.....37

المبحث الثاني: تطور حركة الاستيطان الفرنسي وأثرها على المجتمع الجزائري.....44

أ- مرحلة الاستيطان الرسمي.....45

ب- مرحلة الاستيطان الحر التلقائي (1840-1870).....48

المبحث الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من الهجرة.....61

أ-سياسة فرنسا اتجاه الهجرة 61

1-التقارير الإدارية 62

2-الصحافة الاستعمارية.....63

3-التشريعات القانونية 64

الفصل الثاني: حركة المهاجرين الجزائريين نحو البلدان العربية الإسلامية

المبحث الأول: اتجاهات الهجرة الجزائرية.....67

أ-المغرب العربي 67

1-المغرب الأقصى 68

1-1- تطوان 70

1-2-مدينة وجدة 71

1-3- مدينة فاس.....73

2-تونس 75

2-1- استقرار المهاجرون الجزائريون بالمناطق الوسطى والشمالية 77

2-2- استقرارهم بمناطق الجنوب 78

3- ليبيا 80

ب-المشرق الإسلامي 80

1- مصر 81

2-الحجاز 83

3- إسطنبول: الباب العالي (الدولة العلية) 84

4-سوريا: (بلاد الشام) 85

4-1- نماذج من المهاجرين الجزائريين 85

4-2-هجرة الجزائريين بعد فشل ثورة 1871 88

4-3-هجرة أواخر القرن 19 89

4-4-هجرة تلمسان 1911-1914 92

المبحث الثاني: دراسة إحصائية لعدد المهاجرين الجزائريين 96

أ-عدد المهاجرين في المغرب العربي 96

ب-عدد المهاجرين في المشرق العربي 100

المبحث الثالث: نشاط المهاجرين في المهجر 105

أ- ميدان الجمعيات 105

ب- ميدان التعليم 106

ج- نشاطهم القومي والسياسي 108

د- ميدان الصحافة 110

هـ- ميدان الأدب والفنون 110

و- النشاط المهني 111

خاتمـــة 113

الملاحق 116

قائمة البيبليوغرافيا 129

فهرس المحتويات 140

ملخـــص

ملخـص:

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة تتعلق بالواقع الاجتماعي والثقافي للأفراد والجماعات، كما تتحكم فيها المعايير الاقتصادية المرتبطة بالتنمية والحاجة لتحسين الأوضاع المعيشية وتتعدد أسبابها من مجتمع إلى آخر، وعبر التاريخ تعود الظاهرة إلى فكرة الاستعمار، حيث عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة بشكل كبير في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر نظرا للسياسة المنتهجة آنذاك من قبل إدارة الكولونيالية التي وظفت كل وسائلها العسكرية والسياسية قصد استغلال المجتمع الجزائري وهذا ما دفع بالجزائريين من مختلف ربوع الوطن في اتخاذ قرار الهجرة نحو دول عربية إسلامية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الاحتلال الفرنسي، السياسة الاستيطانية، المغرب العربي، المشرق الإسلامي.

Abstract :

Migration is an ancient human phenomenon related to the social and cultural reality of individuals and groups. It is also controlled by economic standards associated with development and the need to improve living conditions. Its causes are multiple from one society to another. Throughout history, the phenomenon goes back to the idea of colonialism, as Algerian society knew the phenomenon of migration significantly during the era of French colonialism. For Algeria, given the policy adopted at the time by the colonial administration, which employed all its military and political means in order to exploit Algerian society, and this is what prompted Algerians from different parts of the country to make the decision to migrate to other Arab and Islamic countries.

Keywords: Immigration, French occupation, settlement policy, the Maghreb, the Islamic Orient.